التقرير السنوي 2011

تقتضي المادة 11 من القانون التنظيمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 1 لسنة 2004) لمركز دبي المالي العالمي أن تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بتزويد رئيس مركز دبي المالي العالمي بتقرير خطي حول ممارسة صلاحياتها، وأداء مهامها ونشاطاتها المالية. يجب إعداد وتقديم التقرير بأسرع وقت ممكن بشكل معقول في كل سنة مالية وأن يكون مرتبطا بالسنة المالية السابقة. هذا هو التقرير السنوي الثامن لسلطة دبي للخدمات المالية وهو يتعلق بالسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

لمزيد من المعلومات حول سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع www.dfsa.ae

تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية الجهة المنظمة المستقلة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي أو من خلاله، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشأت في إمارة دبي.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية وصناديق الاستثمار الجماعية وخدمات العهد والائتمان والاتجار بالسلع المستقبلية والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

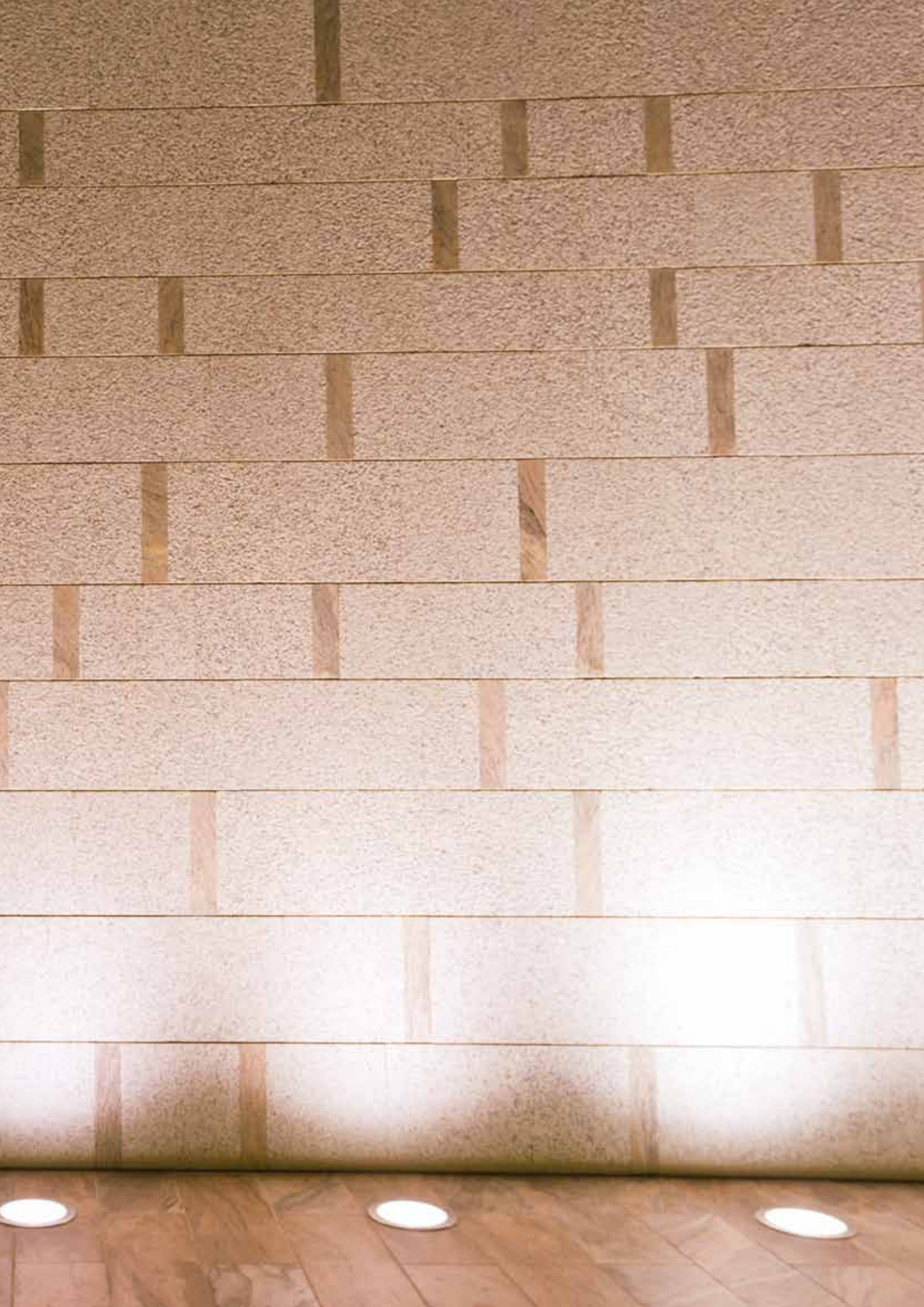

سلطة دبي للخدمات المالية

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دوليا ونموذجا رائدا لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

اظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة إتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسئولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الإستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

المحتويات

أهم المنجزات لعام 2011 1

بيان رئيس مجلس الإدارة 3

بيان الرئيس التنفيذي 9

من نكون 15

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية 16

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية 17

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 19

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية 30

الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية 38

عملنا 45

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية 46

أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية 49

مبادرات الأقسام 60

الإحصاءات الرئيسية لعام 2011 82

التطلع قدما 85

الملاحق 89

أهم المنجزات لعام 2011

أهم المنجزات لعام 2011

- في شهر أبريل، اعتمد حاكم دبي تعديلا على القانون التنظيمي لعام 2004 ، الذي عزز المتطلبات والمحظورات المتعلقة بخدمات الترويج المالية. توفرالتعديلات والقواعد بموجب القانون وضوح أكبر فيما يتعلق بمن يستطيع القيام بعملية الترويج المالي في مركز دبي المالي العالمي وتحت أية ظروف. وبذلك يكون لسلطة دبي للخدمات المالية مجال أكبر في إتخاذ إجراء تنفيذي في قضايا الترويج المالي متى رأت ذلك ضروريا في ضوء أهدافها القانونية.

- في شهر أبريل، أبرمت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرة تفاهم مع هيئة التأمين في الإمارات العربية المتحدة . وبهذا تكون قد استكملت اتفاقياتها مع جميع الهيئات المنظمة الإتحادية في الدولة. تعتبر مذكرات التفاهم علامة على التزام سلطة دبي للخدمات المالية لتبادل المعلومات والتعاون في الإشراف على المؤسسات المالية.

- في شهرينويو، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتعزيز علاقتها مع البنك الاحتياطي الهندي من خلال ابرام مذكرة تفاهم معه، وبهذا تصبح سلطة دبي للخدمات المالية أول مُنظم مالي توقع مذكرة تفاهم مع البنك الاحتياطي الهندي بعد اللجنة الصينية لتنظيم البنوك.

- في شهر يوليو، قام مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية باستضافة كبار المصرفيين السويسرين وشركات التأمين وعضو مجلس البنك السويسري الوطني. وأجرى أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات الملية سلسلة من الاجتماعات في بنك التسويات الدولية في بازل. و تلقى الأعضاء احاطات وتبادلوا وجهات النظرمع نائب الأمين العام لمجلس الاستقرار المالي ، والأمين العام للجنة بازل، ونائب الأمين العام للرابطة الدولية لمُراقبي التأمين.

- في شهرأغسطس، قام نائب حاكم دبي، صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد بن آل مكتوم بصفته رئيسا لمركز دبي المالي العالمي بتعيين السيد صائب أيغنر رئيسا لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.كما قام سموه بتعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات أخرى.

- في شهر سبتمبر، أعلنت سلطة دبي للخدمات المالية نقل مسؤلية الحفاظ على القائمة الرسمية للأوراق المالية من ناسداك دبي إلى سلطة دبي للخدمات المالية في الأول من أكتوبر.تهدف عملية النقل هذه إلى تسهيل العمليات التنظيمية المتعلقة بمنح الموافقة على نشرة الاكتتاب وعلى الإدراج، بما يخدم مصلحة المصدرين والمستثمرين .

- في شهر نوفمبر، قامت سلطة دبي للخدمات المالية برعاية وزارة الإقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة المؤتمر الثاني الإقليمي للتدقيق بعنوان "التشكيك المهني (بروفيشنال سكيبتسيزم) : رفع المعايير". ورحب سعادة عبدالله محمد صالح ،محافظ مركز دبي المالي بالمشاركين، كما استمع المشاركون إلى كلمة كل من سعادة عبد الله الأميري، المدير العام لدائرة الرقابة المالية وعضو في المجلس التنفيذي في حكومة دبي.

بيان رئيس مجلس الإدارة

بيان رئيس مجلس الإدارة

هذا هو تقريري السنوي الأول كرئيسا لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. إنني اشعر بالفخر و الاعتزاز بهذه الفرصة المتاحة لتسليط الضوء على بعض الإنجـازات الرئيسية لعام 2011 وأن اطلعكم على الأهداف الاستراتيجية للسنة المقبلة.

شهدت الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر علامة بارزة من خلال احتفالها بعامها الأربعين من الاستقرار والتطور الوطني. قدمت هذه المناسبة فرصة للمواطنين والمقيمين في جميع أنحاء الإمـارات للاحتفال معا في هذه المناسبة والتطلع إلى المستقبل بفخر وثقة والتأمل في معنى أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة وطنا لهم.

لقد كنت شخصيا شاهد على عدد من الإنجازات المهمة على مر السنين، ومنها تأسيس وتطوير مركز دبي المالي العالمي وكياناته التي تشمل سلطة دبي للخدمات المالية ومحاكم مركز دبي المـالي العالمي وسلطة مركز دبي المالي العالمي ، حيث تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية هي المنظم المالي المحترم ومحاكم مركز دبي المالي العالمي الجهة المسؤولة عن القضاء وسلطة مركز دبي المالي العالمي الذراع المسؤول عن التنمية والترويج للمركز.

إنني مؤمن بأن رؤية وتطلعات صاحب السمو الشيخ زايد آل نهيان الرئيس المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة تحقق من قبل الأسر الحاكمة في كل إمارة من خلال سعيهم لتحقيق التنوع الإقتصادي وتوفير بيئة آمنة و متطورة للعيش والعمل . لقد تم رسم الشكل المستقبلي للإقتصاد والرؤية المالية. وأنا واثق اننا بمتابعة هذا المسار، سنحافظ على نمونا الصحي ونواصل قيادة المسار اقليميا ودوليا من خلال توفير بنية تحتية وخدمات ومعايير عالمية المستوى.

مركز دبي المالي العالمي هو رؤية الرئيس المؤسس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وقد رأى سموه حينها أهمية وجود مُنظم مالي مستقل قوي وعادل ، بالإضافة إلى أن القضاء أساس رئيسي لمركز مالي عالمي. وقد أيد هذه الرؤية صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي ،رئيس مركز دبي المالي العالمي حاليا.

وقد دفعتنا التحديات التي تواجهها العديد من بلدان العالم لصقل أهدافنا ووضع خطط لتخفيف المخاطر وترسيخ الأسس لدينا. وقد اظهر مركز دبي المالي العالمي ومجتمعنا المالي قوة ومرونة من خلال الاضطرابات الإقتصادية و المالية الحالية. من خلال معرفتي ومن خلال ما آراه ، يستمر المركز في تنمية مكانته وتطوير بنيته التحتية في تعزيز وضعه كمجتمع مالي. كما اننا نستمر بجذب مؤسسات دولية رائدة للانضمام إلى مجتمعنا المالي. ويعود هذا وعلى الأقل جزئيا لشفافية النظام القضائي وسمعة سلطة دبي للخدمات المالية باعتبارها منظم مستقل عادل ومحترم. ونسعى دائما لضمان توفير مركز وسوق ذات ثقة عالية.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية تعزيز توسعها في عام 2011. ويشمل نشاطنا الدولي الآن المشاركة في أعمال جميع واضعي المعايير الرئيسية، بما في ذلك لجنة بازل، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. ويبقى تعزيز العلاقات مع المُنظمين في المنطقة من أولياتنا الرئيسية. حيث وقعت سلطة دبي للخدمات المالية مذكرات تفاهم مع كل من المصرف المركزي وهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لدى سلطة دبي للخدمات المالية 115 مذكرة تفاهم ثنائية ومتعددة الأطراف مع هيئات تنظيمية وإشرافية في جميع أنحاء العالم.

تم ترخيص 46 شركة في عام 2011 ليصل إجمالي عدد الشركات المرخصة إلى 336. العديد من الشركات عززت التزامها بالمركز من خلال توسيع نطاق وجودها إلى حد كبير. ويوجد 16 بنك من أهم 20 بنك في العالم ، فضلا عن شركات المحاسبة و الشركات القانونية.

اسمحوا لي أن اسلط الضوء باختصار على بعض الأمور الرئيسية:

- في شهر يونيو، تم تمثيل مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلال وفد اتجه إلى مدينة مومباي للاجتماع مع مجلس البنك الاحطياطي الهندي ورئيس مجلس إدارة الأوراق المالية والبورصات في الهند.

- في شهر يوليو، استغل مجلس الإدارة فرصة اجتماعه في سويسرا، والتقى بكبار المصرفيين السويسريين المتصلين بمركز دبي المالي العالمي. وقام بزيارة بنك التسويات الدولية في بازل، واجرى مناقشات مع ممثلين رفيعي المستوى في مجلس الخدمات المالية، ولجنة بازل والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين.

- في شهر سبتمبر، انضممت إلى اثنين من الزملاء الأعضاء في المجلس واثنين من الأعضاء المسؤولين التنفيذيين لإجراء مباحثات في واشنطن مع كبار المُنظمين الحكوميين والمسؤولين والشركات. وقد تزامن ذلك مع الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- في شهر نوفمبر، قمنا بالتعاون مع وزارة الإقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة مؤتمر التدقيق الإقليمي في دبي.

- في شهر سبتمبر، بدأنا بتقديم عروض شهرية إلى أعضاء المجلس الإتحادي سعيا منا لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بسلطة دبي للخدمات المالية وأنشتطها، فضلا عن مركز دبي المالي العالمي .

في حين نواصل سعينا للحفاظ على المعايير العالية وتوفيرالوضوح والتوازن والموضوعية الضرورية للحفاظ على الثقة في المركز، يجب أن نكون يقظين للوضع الإقتصادي والتحديات المالية الحالية. كما اننا بحاجة إلى أن نكون مستعدين للتعامل مع المخاطر المحتملة من دون فرض أعباء غير ضرورية على الشركات المرخصة لدينا. قمت بوضع أربعة أهداف استراتيجية رفيعة المستوى تم اعتمدها في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية:

- توسيع نطاق العلاقات مع القيادين من السياسيين ورجال الأعمال وزملائنا المُنظمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف تعزيز تواصلنا مع شركائنا في البيئة المحلية وتقديم المساعدة حيث أمكن (من خلال التدريب والتنفيذ المشترك على سبيل المثال)؛
- تعزيز المستوى العالمي لعلاقاتنا مع المُنظمين في الأسواق المالية الأخرى (مثل المملكة المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة وقارة أوروبا والهند والصين واليابان وسنغافورة وهونغ كونغ وأجزاء أخرى من آسيا) ومع الهيئات الرقابية الدولية في مختلف أنحاء العالم؛
- تقديم الدعم المناسب للجهود التنموية والترويجية لجهود سلطة مركز دبي المالي العالمي، و
- السعي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي طويل الأجل لمزيد من الاستقلالية لسلطة دبي للخدمات المالية.

في الختام، أود أن أشكر بشكل خاص زملائي في المجلس، الذين شاركوا في مراجعة وتحدي خطط المسؤولين التنفيذيين ومساعدة سلطة دبي للخدمات المالية بعدة وسائل، بما في ذلك بناء العلاقات والحفاظ عليها حول العالم، فضلا عن واجباتهم الكثيرة والمستمرة الأخرى.علما أن عملهم الجاد وتفانيهم وحكمتهم لا تقدر بثمن.

وهنا اتحول لفريق عمل سلطة دبي للخدمات المالية الدولي الرائع القادم من جميع أنحاء العالم، والذي يتضمن الكوادر المحلية الوطنية الموهوبة، معظمهم من المواطنين الإماراتيين الذين تخرجوا من برنامج قادة الغد التنظيميون الذي دخل سنته السابعة. أشكر الجميع على العمل الجاد والفعال والمتواصل وعلى المثابرة والتفاني اتجاه نجاح سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لسعادة عبد محمد الله صالح ، سلفي، ومحافظ مركز دبي المالي العالمي حاليا. حيث نمت سمعة ومكانة سلطة دبي للخدمات المالي بقيادته الحكيمة الماهرة ، والتي أدت بدورها إلي نمو سمعة و مكانة السلطة التي هي عليها اليوم.

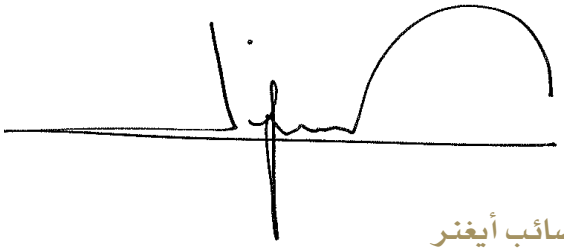

صائب أيغنر

رئيس مجلس الإدارة

بيان الرئيس التنفيذي

بيان الرئيس التنفيذي

أفضل ما يبين أنشطتنا ومحاور التركيز في السلطة لعام 2011 هي الرقابة القائمة على تقييم المخاطر. في حين أن التحديات المترتبة عن الأزمة المالية لا تزال تتكشف ، تبقى سلطة دبي للخدمات المالية والمجتمع المُنظم في مركز دبي المالي العالمي في حالة استقرار و مرونة. لقد شهد المركز نموا قويا في نشاط الخدمات المالية في عام 2011 مع ارتفاع عدد الشركات المرخصة إلى 270، زيادة بنسبة 8%. وشملت عناصر النمو مؤسسات من الصين والهند، والاهتمام المستمر بمركز دبي المالي العالمي كمركز عالمي لخدمة العملاء والشركات في المنطقة من قبل الهند وآسيا وأفريقيا الأوسع. وقد لاحظنا أيضا عددا من الشركات الذين قاموا بتوسيع أنشطتهم لإضافة قدرة سوق رأس المال التجاري للاستفادة من منطقة مركز دبي المالي العالمي في الوقت المثالي. كمانشعر بالثقة في استمرار هذا الزخم في هذه القطاعات في عام 2012.

يتأقلم المُنظمين في جميع أنحاء العالم مع نهج رقابي لديه مفهوم واضح حول نماذج أعمال الكيانات المُنظمة لديهم. وتحقيقا لهذه الغاية، استثمرنا في الموظفين وتدريبهم والاحتفاظ بهم واعدادهم بالمهارات والمؤهلات التي تمكنهم من المبادرة إلى تحديد ورصد المخاطر من الشركات، فضلا عن التخفيف من نقاط الضعف المحتملة.

على الصعيد العالمي، سعى مختلف واضعي المعايير التنظيمية لإعتماد جدول أعمال قوي من أجل تعزيز المعايير التنظيمية في جميع القطاعات الرئيسية لتنظيم الخدمات المالية. وكانت سلطة دبي للخدمات المالية مشاركا نشطا في معظم هذه المبادرات، والتي كان على رأسها مجلس الخدمات المالية، لجنة بازل والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين، مرورا بقطاعات المصارف والتأمين في صناعة الخدمات المالية. لقد ساهمنا في تطوير "مبادئ بازل الأساسية المعدلة حول الرقابة المصرفية الفعالة"، وتطوير المعايير الرقابية الجديدة لشركات التأمين، ووضع الصيغة النهائية للمنهجية لتقييم المبادئ الجديدة لتنظيم صناعة الأوراق المالية. كما أننا نوفر مداخلات حاسمة في مجال إدارة المخاطر والمعايير المحاسبية في صناعة التمويل الإسلامي.

وبما يتفق مع رسالتنا، بدأت سلطة دبي للخدمات المالية بتنفيذ معايير جديدة في الإطار التنظيمي بطريقة تتناسب مع المخاطر الحساسة وتتجنب عبء التكاليف الإدارية غيرالضرورية بقدر الإمكان على الشركات الخاضعة للتنظيم. وكان من أهم مبادرات سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2011 البدء في المراجعة التي قمنا بها لتحديث القواعد التحوطية فيما يتعلق بالشركات المرخصة، باستثناء المشاركين في أعمال التأمين. وتضمن الجزء الأكبر من هذه المبادرة تطبيق اطار عمل بازل 3 لكفاية رأس المال ومعايير السيولة. وتضمن هذا المشروع

العمل على تقديم مجموعة من معايير إدارة المخاطر أكثر قوة ، فضلا عن ترشيد متطلبات رأس المال وغيرها من القواعد التحوطية للشركات غير المصرفية.

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية نشاطها في الكليات الرقابية في الشركات الناشطة دوليا بوجود فعلي في مركز دبي المالي العالمي لتعزيز التعاون الرقابي العالمي . بالإضافة إلى عضوية السلطة النشطة في منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية وفي مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومجموعة واضعي المعايير الاقيانوسية ، وفي لجان و فرق العمل في كل منها. وواصلنا مشاركتنا في أربع مجموعات عمل في مجلس الخدمات المالية الإسلامية تشمل ما يلي: معاييرإدارة المخاطر للتكافل، ومراجعة معايير كفاية رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر واختبار التحمل. سيستمر التمويل الإسلامي كونه محورا مهما بالنسبة لنا، حيث يستمر المركز في التطور والنمو.

تستمر جهودنا بالمشاركة الفعالة في مناقشات مع قطاع التمويل الإسلامي والمشاركة في هيئات واضعي المعايير، وكذلك في المؤتمرات على مدار العام. وقد تم تخصيص صفحات 49 إلى 56 من هذا التقرير للتحدث عن التمويل الإسلامي، وإعطاء لمحة عامة عن صناعة التمويل الإسلامي، والقضايا التي تواجه المُنظمين ونظرة إلى الأمام مع بعض السيناريوهات المستقبلية.

سيقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقييم دولة الإمارات العربية المتحدة في أواخر عام 2012 . وسيتم تقييم سلطة دبي للخدمات المالية ونظامها التنظيمي كجزء من عملية التقييم الأوسع لدولة الإمارات العربية المتحدة. في حين كتابة هذا التقرير، نكون في صدد الإنتهاء الكامل من التقييم الذاتي قياسا بالمبادئ المحدثة في الهيئات الثلاثة من واضعي المعايير ، وذلك للإعداد الجيد لزيارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وقد انعكس أيضا التركيز على جدول الأعمال العالمي في المراجعات الموضوعية التي أجريت من قبل سلطة دبي للخدمات المالية، كجزء من النهج الرقابي الذي نتبعه وذلك خلال عام2011. اننا في المراحل المبكرة من مراجعة القواعد الخاصة بمكافحة تمويل الأموال/ تمويل الإرهاب وتشمل مراجعة المتطلبات الكاملة التي يحتاجها العميل لتقديم طلب، الواردة في قواعد السلطة الخاصة بسلوك العمل. كما نهدف إلى ضمان أن تعكس قواعد السلطة أفضل الممارسات وتكون متفقة مع التعديلات المحتملة على توصيات قوة مهام الإجراءات المالية 40 + 9 . أي تعديلات تنشأ عن هذه المراجعة سيتم العمل بها في أواخر عام 2012 و أوائل عام 2013. أهدافنا لضمان أن تعكس قواعد السلطة أفضل الممارسات وتنسجم مع توصيات (40) قوة مهام العمل لمكافحة غسل الأموال و 9 توصيات الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب. تدرس قوة مهام العمل حاليا إدخال تعديلات على توصيات 40 +9 في المجالات التالية: النهج القائم على تقييم المخاطر في الرقابة؛ الانتفاع من ملكية الشركات؛ الأشخاص المعرضين سياسيا، وحماية البيانات والخصوصية، التحويلات، والتعاون الدولي. ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمراقبة هذا المجال عن كثب.

وقد أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية المُنظم لجميع شركات الأعمال والمهن غير المالية المحددة في مركز دبي المالي العالمي وذلك في اطار مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. وتشمل شركات الأعمال والمهن غير المالية المحددة التطوير العقاري والوكلاء؛ المتعاملين في المعادن والأحجار الثمينة، تجار السلع ذات القيمة العالية، المحامين، وكاتب العدل، والمحاسبين ومدققي الحسابات وشركات الإعسار؛ مقدمي خدمات الشركات، ومكاتب العائلة الواحدة. ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2012 بإدارة تحول هذه المسؤوليات من سلطة مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التوعية والتثقيف. وسوف تشمل هذه المرحلة الانتقالية التعميمات الإعلامية، ودورات التوعية والزيارات لتوعية وتثقيف شركات الأعمال والمهن غير المالية المحددة وستتبع بتسجيل تلك الشركات خلال عام 2012. ونرى أن العمل سيكون كالمعتاد في عام 2013 من وجهة نظر الرقابة.

تتضمن التحديات عام 2012 وما بعدها زيادة في التعاون عبر الحدود بين المُنظمين. وستعزز من نهج التنظيم القائم على تقييم المخاطر عندما نستجيب لمطالب الإصلاح التنظيمي والتحول الكبير في المخاطر العالمية واحتمالات المخاطرة.

انتهزنا الفرصة خلال عام 2011 وقمنا بمقارنة أدائنا وتطورنا التنظيمي في التعامل مع أصحاب المصالح الخارجيين. للقيام بهذا قمنا بتكليف دراسة استقصائية مستقلة عبر شركة تشانت لينك الاستشارية الدولية. وقد صممت الدراسة لقياس منظور الصناعة اتجاه فعالية سلطة دبي للخدمات المالية في مجموعة واسعة من القضايا. ومن أجل ضمان نزاهة العملية وتشجيع ردود الفعل الصريحة والصادقة، لم يتم الكشف عن هوية المشاركين في الاستبيان. وشملت عملية المقابلات مجموعة واسعة من الرؤساء التنفيذيين، وضباط الامتثال ووسائل الإعلام، على سبيل المثال، مستشارينا الذين تقدموا بطلبات تقييم الأداء النوعي والكمي في منهجيتهم. سيتم الافصاح عن نتائج الاستبيان في عام 2012 وسيسلط الضوء على مجالات التحسين التي سنتطرق اليها.

رسالة واحدة: يجب على العالم المالي أن يدير الاعتماد المتفاقم على مجال تكنولوجيا المعلومات في العالم اليوم و المخاطر المرتفعة التي تنتج عن هذا الاعتماد . يجب على المنظمات إيلاء المزيد من الاهتمام للاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية. سيكون هنالك حاجة للقيام باختبارات اختراق منتظمة من أجل تعزيز القدرة على التصدي "للهجمات" الخارجية، حيث يصبح وضع الإجراءات والنظم الاحتياطية أكثر ضرورة من أي وقت مضى. تحقيقا لهذه الغاية، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتنفيذ اختبارات الاختراق الخارجي والداخلي خلال عام 2011، كما ستقوم بذلك مرة أخرى في عام 2012. كنا سعداء بتلقي تقارير تدقيق نظيفة في جميع الاختبارات التي أجريت في عام 2011.

أود أن أشكر جميع زملائي على التزامهم بقيم ومهمة سلطة دبي للخدمات المالية.

عمل مجلس الإدارة واللجان والأعضاء في سلطة دبي للخدمات المالية بجد خلال عاما زخم، وعملوا بجد لتوجيه السلطة التنفيذية وتقديم المشورة للسلطة، فضلا عن تقديم أفضل الممارسات الدولية.

اوجه الامتنان إلى سعادة عبد الله محمد صالح رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية حتى نهاية شهر يوليو، وإلى السيد صائب أغنير خلفه، حيث قاما بقيادة مجلس الإدارة وتوجيه التنفيذيين بطاقة عالية وحماس على مدار العام.

بول ام كوستر
الرئيس التنفيذي

من نكون

نموذج حوكمة سلطة دبي للخدمات المالية

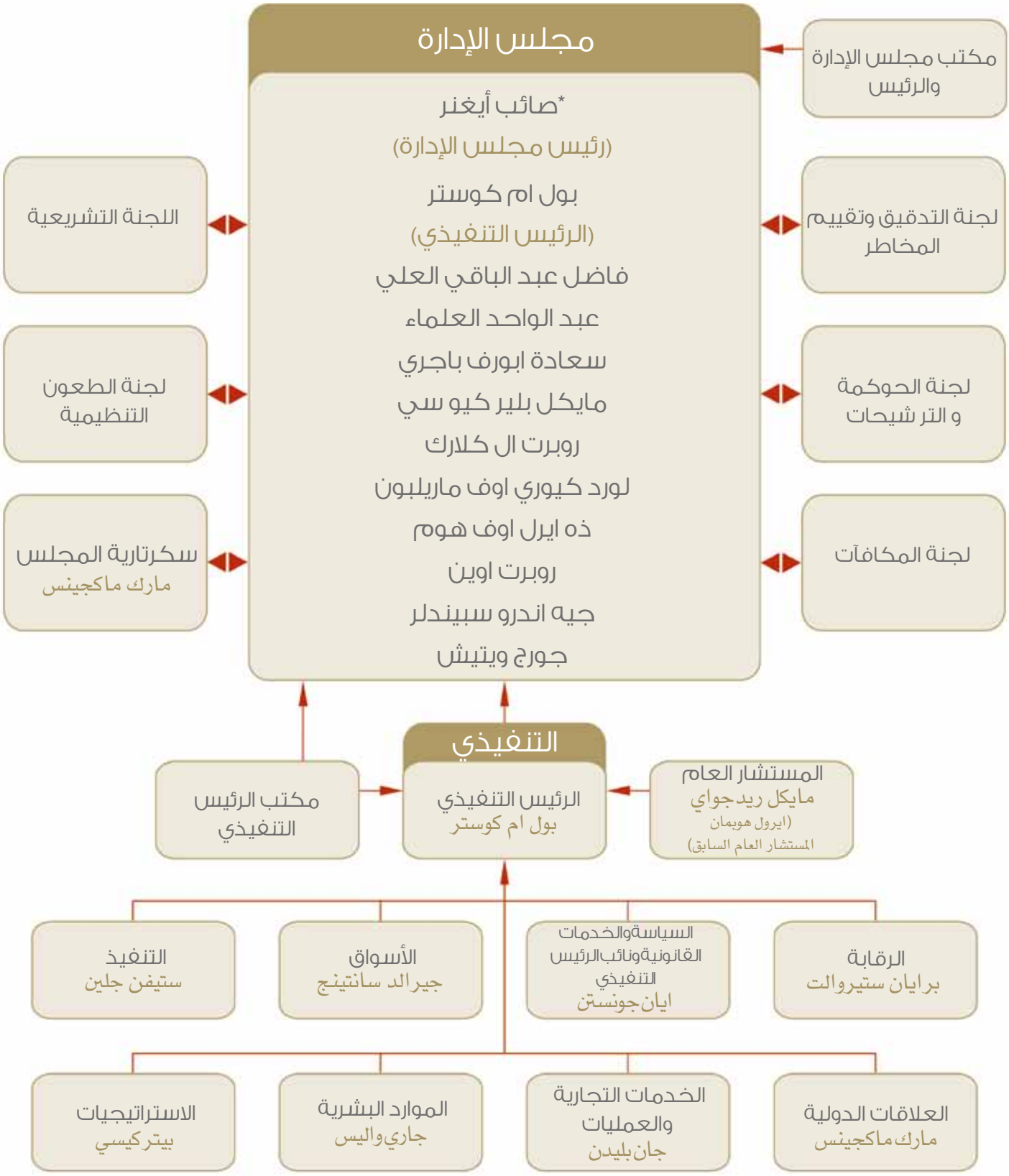

سعادة عبد الله محمد صالح رئيس لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لحين تعيينه محافظ لمركز دبي المالي العالمي في يوليو 2011. وقد تم تعيين السيد صائب أغنير سلف له في أغسطس 2011.

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز العدل والشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديدا، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على ذلك؛
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- تعزيز الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- منع أي سلوك من شأنه أن يسبب أو قد يسبب ضررا بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، والكشف عنه والحد منه من خلال وسائل مناسبة بما في ذلك فرض العقوبات؛
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛ و
- نشر الوعي العام بتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

في سعيها لتكوين بيئة تعزز المبادئ الارشادية لمركز دبي المالي العالمي التي تتمحور حول النزاهة والشفافية والكفاءة، وفي جهودها الرامية للمحافظة على تلك البيئة، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية معايير عالية لا تهاون فيها لبناء اطار تنظيمي واضح ومرن قائم على أفضل الممارسات والقوانين المطبقة لدى السلطات المالية الرائدة في العالم. وكان نتيجة ذلك وضع تشريعات واضحة تلائم أي مركز مالي عالمي حديث.

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية جاهدة لاستيفاء المعايير المعمول بها للمؤسسات العالمية الرائدة مثل:

- لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS)
- بنك التسويات الدولية (BIS)
- قوة مهام الإجراءات المالية (FATF)
- مجلس الاستقرار الدولي (FSB)
- الرابطة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)
- المنتدى الدولي لمنظمي عمليات التدقيق المستقلين (IFIAR)
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
- المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)
- منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي (OECD).

تشارك سلطة دبي للخدمات المالية في المنظمات العالمية وتساهم في حواراتها في المجالات التي تتعلق بتنظيم الأوراق المالية والالتزام بمكافحة غسل الأموال وتنظيم التمويل الإسلامي. وهذا يمكننا من البقاء على اطلاع على أفضل الممارسات الدولية في المنطقة ومن تطبيق تلك الممارسات.

القيم وأخلاقيات العمل

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية صلب المبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة في تشغيل مركز دبي المالي العالمي، والتي تم دمجها بقوة في أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وإجراءاتها وتم شملها في قانون القيم وأخلاقيات العمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية للموظفين.

يبين القانون معايير أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة فيما يتعلق باستخدام المعلومات التنظيمية وحالات تضارب المصالح وتقديم وقبول الهدايا والامتيازات. وقد صمم لتكميل أحكام القانون التنظيمي بشأن تضارب المصالح والسرية.

ويتضمن القانون إجراءات إدارة التضارب الفعلي والمحتمل فيما بتعلق بالعلاقات ما بين الموظفين والمستشارين في سلطة دبي للخدمات المالية وغيرها من الوكالات في مركز دبي المالي العالمي.

وقد اتخذ مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية قانونا مماثلا للقيم وأخلاقيات العمل يناسب أعضاء مجلس الإدارة ولجانه وهيئاته.

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يشرف مجلس الإدارة المستقل على الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية والعاملين لديه، وذلك لضمان شفافية فصل الأعمال التنظيمية اليومية عن الإشراف على الأداء التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعدد من المهام كما يلي:

- يمارس المجلس الصلاحيات التشريعية المسندة إلى سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- يعين المجلس أعضاء هيئة الأسواق المالية ولجنة الطعون التنظيمية ، وتمارس كل منها مهام شبه قضائية محددة.

صلاحيات ومهام المجلس بموجب القانون التنظيمي هي:

- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقا لأهدافها؛
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة؛
- إتخاذ الترتيبات المسبقة للأحكام الصادرة بتطبيق العقوبات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية و المسائل الأخرى؛
- استعراض ومراجعة أداء الرئيس التنفيذي؛
- تقديم التوجيهات إلى الرئيس التنفيذي؛
- الترتيب لدخول سلطة دبي للخدمات المالية في ترتيبات تعاون مع جهات مُنظمة أخرى؛
- مراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها إلى رئيس مركز دبي المالي العالمي؛
- مراجعة و وضع الأنظمة؛
- مراجعة وإصدار معايير وقواعد العمل؛
- تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية خارج نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشمل دور المجلس في ممارسة إشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية ما يلي:

- إتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دوريا من إدارة تقييم المخاطر بواسطة ضوابط الرقابة الداخلية وفقا لهذه السياسات؛
- المحافظة على نظام سليم للرقابة المالية؛ و
- توفير آلية محاسبة لقرارات لجان المجلس من خلال رفع تقاريردورية.

إن أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية هم خبراء رواد في مجال القانون والأعمال والتنظيم عملوا سابقا في أهم المناطق المالية العالمية.

ويتم تعيين كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من قبل صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مركز دبي المالي العالمي وذلك لمدة 3 سنوات. إضافة إلى ذلك، ابرم كافة أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمة مع سلطة دبي للخدمات المالية والتي تنص على

تفاصيل مدد التعيين والواجبات والمكافآت والمصروفات والسرية وتضارب المصالح والمدة والإنهاء والتعويضات.

يتألف المجلس حاليا من 12 عضوا وجميعهم باستثناء الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلون غير تنفيذيين. يساند المجلس مارك ماكجينس الذي يتصرف كسكرتير لمجلس الإدارة ويقوم مايكل ريدجواي بدور المستشار العام.

تملك سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمينية شاملة على مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والتي يعتبرها المجلس كافية ومناسبة. يستثنى من تغطية وثيقة التأمين أى عضو مجلس إدارة في حال ثبت أنه تصرف بسوء نية.

حسبما يقتضي القانون التنظيمي، قام المجلس بتعيين لجنة طعون تنظيمية وهيئة للأسواق المالية. إضافة إلى اللجان المطلوبة بموجب القانون، أنشأ المجلس أربع لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي: اللجنة التشريعية ولجنة الحوكمة والترشيحات ولجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولجنة المكافآت. تشكل هذه اللجان منصة صلبة للحوكمة الجيدة والكفاءة والإصلاح.

بعض أعضاء اللجان ليسوا أعضاء في مجلس الإدارة ولكن لديهم خبرات تفيد أعضاء اللجان ،اما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو في كافة لجان المجلس، باستثناء لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولجنة الطعون التنظيمية.

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات خلال السنة، وذلك بالحضور (شخصيا أو بواسطة مؤتمرعبر الهاتف) كنسبة من اعداد الاجتماعات التي يكون كل من أعضاء المجلس مؤهلين لحضورها.

	المجلس	لجنة التدقيق وتقييم المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	اللجنة التشريعية	لجنة المكافآت
صائب أغنير	6/6	4/4	5/5	1/1	5/5
*عبدالله محمد صالح	2/3	-	-	-	-
بول ام كوستر	6/6	5/5	5/5	5/6	5/5
فاضل عبدالباقي العلي	6/6	5/5	-	-	5/5
عبد الواحد العلماء	6/6	-	-	6/6	-
سعادة ابورف باجري	6/6	5/5	5/5	-	5/5
مايكل بلير كيوسي	6/6	-	-	6/6	-
روبرت ال كلارك	6/6	-	-	6/6	-
لورد كوري اوف ماريليبون	6/6	-	5/5	-	5/5
ذه ايرل اوف هوم	6/6	5/5	5/5	-	-
روبرت اوين	6/6	-	-	6/6	5/5
جيه اندرو سبندلر	6/6	5/5	5/5	-	5/5
جورج ويتيش	6/6	5/5	-	6/6	-

*تعكس هذه الأرقام أن سعادة عبد الله محمد صالح لم يعد رئيسا لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية عندما تم تعيينه محافظ لمركز دبي المالي العالمي في يوليو الماضي، كما أنه لم يعد عضو في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

أعضاء مجلس الإدارة

صائب أغينر (للصورة ارجع للصفحة 4)

عين السيد صائب أغنير رئيسا لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس 2011، وقد شغل قبل ذلك منصب نائب رئيس المجلس وعضوا في المجلس منذ أكتوبر 2004 . وشغل السيد أغنير سابقا منصب مدير أول في بنك أيه ان زد غريندليز بي ال سي في لندن، كما ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية في البنك الخاص الذي تحول منه إلى تأسيس لونورلد، وهي مجموعة استثمارية خاصة، في أوائل التسعينيات ليكون مؤسسها ورئيس مجلس إدارتها.

يحمل السيد أغينر شهادة الماجيستر في إدارة الأعمال من كلية لندن لإدارة الأعمال، وهو محافظ كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس لجنة مراجعة التدقيق والمخاطر.

كما أنه مؤلف مشارك في كتب الإدارة "ساند توسيلكون" (2003) و"ساند توسيلكون – غوينغ غلوبال"(2009) ومؤلف كتاب "فن الشرق الأوسط" (2010) .

شغل السيد أغنير وما يازال يشغل عددا من المناصب العليا في مجالس الإدارة في مجالات العمل المصرفي والاستراتيجي والتعليم والتنظيم والاستثمار والثقافة.

سعادة عبد الله محمد صالح تم تعيينه محافظ لمركز دبي المالي العالمي بموجب مرسوم ملكي اصدره صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في يوليو 2011. أكثر من أربعين عاما خبرة في مجال الخدمات المالية ، عمل السيد صالح مستشارا للشؤون المالية لدى المغفور له بإذن الله حاكم دبي، صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حيث شغل السيد صالح عدة مناصب رئيسية في مؤسسات رائدة.

شغل السيد صالح منصب رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من يونيو 2007 وحتى أغسطس 2011، وقد عمل كعضو مجلس إدارة في سلطة دبي للخدمات المالية منذ عام 2004. السيد صالح هو النائب السابق لرئيس بنك الإمارات دبي الوطني ش م ع الذي تأسس مؤخرا مع اندماج بنك دبي الوطني و بنك الإمارات الدولي أكبر شركة أعمال مصرفية في الشرق الأوسط. كان السيد صالح أحد مؤسسي بنك دبي الوطني في عام 1963 والعضو المنتدب له منذ عام 1982 لغاية يناير 2004 ومن ثم رئيسا منذ عام 2005 وحتى عملية الدمج مع بنك الإمارات الدولي.

تولى السيد صالح منصب محكم لدى المجلس العالي لمركز التحكيم الأوروبي العربي الكائن مقره في باريس، وذلك خلال الفترة من سنة 1988 إلى سنة 2000. وكان أحد أعضاء مجلس إدارة شركة

قطر للمواد المضافة للوقود منذ عام 1990 ورئيس مجلس إدارة انترناشيونال اوكتين ليمتد منذ عام 1990. وهو نائب رئيس مجلس الإدارة ومساهم رئيسي في شركة دبي للمواصلات ذ م م (دتكو)، الشركة القابضة لمجموعة شركات دتكو وكان رئيس مجلس إدارة مارشينسكو (وسطاء تأمين) منذ عام 1976. وهو أحد أعضاء مجلس إدارة كيه اس انيرجي سيرفيسز ليمتد.

وقد تلقى تعليمه في الشارقة ولندن حيث درس في معهد الدراسات المصرفية بعد إكمال دراساته الأكاديمية.

بول ام كوستر (للصورة ارجع للصفحة 10)

تم تعيينه رئيساً تنفيذيا لسلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ 1 ديسمبر 2008. قبل أن يصبح رئيسا تنفيذيا عمل بول كوستر كمفوض وعضو في المجلس التنفيذي لـ اوتيريتيت فاينانسييل ماركتن ، وهي السلطة التنظيمية الوطنية المتكاملة لمزاولة الخدمات المالية للأعمال في هولندا، حيث عرف كواحد من القادة الأربعة الذين يحددون معايير الضمير في الأعمال الهولندية. التحق السيد كوستر بسلطة الأسواق المالية في هولندا في مارس 2001، وبالإضافة إلى عمله كمفوض ترأس (CESR-Fin) ، من مايو 2006 إلى ديسمبر 2007، وهي الجهة الدائمة العاملة في لجنة منظمي الأوراق المالية الأوروبية التي تنسق اقرار وتنفيذ معايير اصدار التقارير المالية في اوروبا. في السنتين الماضيتين ترأس اللجنة الفرعية لاعتماد المعايير الدولية المنبثقة عن (CESR). خلال مدة عمله في سلطة الأسواق المالية في هولندا، كان عضوا في لجنة المناصب في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وقد عمل كرئيس تنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، ولا يزال عاملا فعالا في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.

عمل السيد كوستر سابقا كنائب رئيس تنفيذي (التدقيق العالمي) في رويال فيليبس الكترونيكس (1998 إلى 2001)، وقد كان الشريك المدير في قسم تمويل الشركات، كوبرز آند ليبراند (1988 إلى 1998)، والمسؤول الأول عن الالتزام بالقوانين و المفوض المتصرف لتقديم عروض الأسعار في بورصة امستردام (1986 إلى 1988) وقد عمل في عدد من المهام المالية الرئيسية في عمله السابق، حيث تدرب كمحاسب لدى آرثر اندرسن.

السيد كوستر هو محاسب مرخص ومسجل (قانوني) تأهل من المعهد الهولندي الملكي للمحاسبين القانونيين في عام 1977 وقد تم ترخيصه كمحاسب قانوني في عام 1983.

في مايو 2009 التحق السيد كوستر بالمجلس الاستشاري لهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع ، وهي المنظم الإتحادي للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي يوليو 2009 تم

تعيينه في المجموعات الاستشارية في مجلس معايير التأمين والتدقيق العالمية وفي مجلس المعايير والأخلاقيات العالمية للمحاسبين .

في سبتمبر 2010، حاز السيد كوستر على جائزة «الرئيس التنفيذي في مجال الخدمات المالية للعام» وتم تصنيفه كأحد أكثر المغتربين نفوذا الذين يقيمون ويعملون في المنطقة اليوم.

فاضل عبد الباقي العلي هو الرئيس التنفيذي للعمليات في مجموعة العمليات التجارية في شركة دبي القابضة، والرئيس التنفيذي بالوكالة لمجموعة دبي وكذلك عضو في مجلس إدارة شركة دبي القابضة وفي عدد من هيئاتها، بما في ذلك مجموعة جميرا.

والسيد العلي عضو أيضا في مجلس إدارة مارفين بوبيولار بنك بابليك كو ليمتد ودو. (الإمارات للإتصالات المتحدة ش م ع).

يملك السيد العلي خبرة كبيرة في المجال المالي والتي تتضمن عدة سنوات من الخبرة في سيتي بنك قبل انتقاله إلى شركة دبي القابضة.

تخرج السيد العلي من جامعة ساوذرن كاليفورنيا ويحمل درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الصناعية وهندسة الأنظمة. كما يحمل شهادة في العلوم المالية من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

عبد الواحد العلماء محكم معتمد مسجل في مركز دبي للتحكيم الدولي وغرفة التجارة الدولية ويعمل في دبي. وهو عضو في مجلس إدارة بنك دبي ش م ع . ويشغل منصب مدير وشريك في جلف ليندرز نتورك اميرتس كونفيانسنج جروب وهي أعمال في قطاع العقارات في الإمارات العربية المتحدة .

وعمل السيد العلماء من عام 2007 إلى 2010 مع دبي العالمية ،حيث شغل في البداية منصب رئيس الدائرة القانونية في مجموعة دبي ، ومن ثم شغل مناصب رائدة في المجموعة تشمل، نائب الرئيس التنفيذي للموارد الطبيعية في دبي ، ذراع الاستثمار للموارد الطبيعية فضلا عن ريتيل العالمية ، ذراع التجزئة في دبي العالمية. وكان نائب الرئيس والرئيس التنفيذي المرحلي في ليجر كورب.

قبل التحاقه بدبي العالمية، كان السيد العلماء شريكا في مكتب التميمي ومشاركوه محامون ومستشارون قانونيون في دبي والشريك الإداري لمقرهم في قطر.

حصل السيد على ليسانس الحقوق من جامعة الإمارات العربية المتحدة وقد كان الأول على الدفعة. بعد ذلك، أكمل الماجستير في القانون في قانون التجارة الدولية من جامعة لندن.

سعادة أبورف باجري هو العضو المنتدب لمجموعة شركات ميتديست المتخصصة في تجارة وصناعة المواد التي لا تتضمن الحديدية على المستوى الدولي. وهو رئيس سابق وعضو مجلس إدارة حالي في انترناشيونال راوت كوبر كاونسل التي تمثل صناعة تصنيع النحاس العالمية وأحد أعضاء المجلس الاستشاري لمجلس العمل الهندي – البريطاني. وهو رئيس مجلس إدارة مجلس الحدائق الملكية وأحد المؤتمنين في مؤسسة الحدائق الملكية. وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال ومفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأحد مؤتمني آسيا هاوس وعضو في شركة يونيفيرسيتي كوليج سكول.

وهومستشار ورئيس مجلس جامعة سيتي، لندن، وهو برفسور زائر في كلية الأعمال في كاس. وقد عمل كرئيس سابق ويعمل حاليا كعضو في مجلس إدارة (TiE Inc) ، وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.

السيد باجري هو أحد الخريجين بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال من كلية كاس لإدارة الأعمال في لندن. وقد تم منحه درجة الدكتوراة الفخرية في العلوم من جامعة سيتي، لندن.

مايكل بلير كيو سي هو محام مستقل مسجل في نقابة انجلترا وويلز، متخصص في قانون وممارسات الخدمات المالية والتحق بمنصبه في جراي ان في لندن عام 2000.

وقد عمل لمدة 13 عاما قبل ذلك في مناصب عليا ومتتالية في القطاع التنظيمي في مدينة لندن، آخرها كان منصبه كمستشار عام لمجلس إدارة سلطة الخدمات المالية. وهو عضو في هيئة الاستئناف الخاصة بالمنافسة وكان منذ وقت قريب رئيسا لهيئة الخدمات المالية في جيرنسي ورئيس (اس دبليو اكس يوروب) ذراع بورصة اسهم سويسرا في لندن.

وقد عمل أمينا أول لخزينة ميدل تمبل وقد احتل منصبه القانوني، في عامها الخامس والعشرين في العام 2008.

من عام 2000 إلى عام 2002 تولى السيد بلير كيو سي منصب رئيس مجلس الإدارة لثلاثة من المؤسسات الرسمية الذاتية التنظيم لصناعة الخدمات المالية البريطانية تشمل، مؤسسة التنظيم

الإداري الاستثماري وسلطة الاستثمار الشخصي وسلطة الأوراق المالية والسلع المستقبلية. عمل في مجلس النقابة لمدة عشر سنوات عمل منها أربع سنوات بصفة أمين للخزنة من عام 1994 إلى عام 1998. وقد منح لقب مستشار الملكة (وهو لقب فخري) في عام 1996 وهو مؤلف ومحرر لعدد من الكتب التي تدرس كمناهج في المملكة المتحدة في مجال قانون الخدمات المالية.

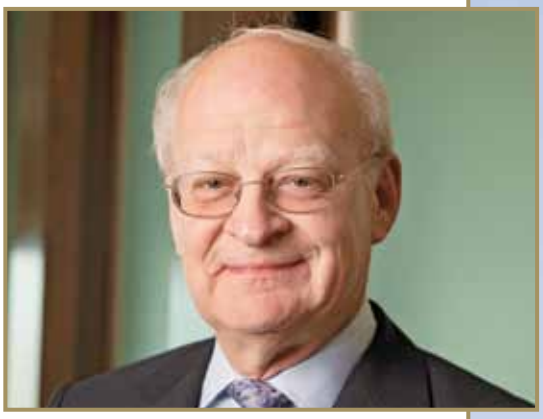

روبـرت ال كـلارك لديه خبرة واسعة في القوانين واللوائح المصرفية والإشراف على البنوك، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودوليا.أسس السيد كلارك مجموعة الخدمات المالية في بريسويل و جيولياني، ال ال بي في عام 1973. تم تعيينه من قبل الرئيس رونالد ريجان كمراقب للعملة في الولايات المتحدة و في نهاية مدة عمله الأولى تمت إعادة تعيينه من قبل الرئيس جورج اتش دبليو بوش. عمل كمفتش خلال الفترة من عام 1985 إلى عام 1992 وخلال مدة خدمته قامت الوكالة بالإشراف على حوالي 5000 بنك تجاري معتمد محليا، و في ذلك الوقت عمل أيضا كعضو مجلس إدارة شركة التأمين على الودائع الإتحادية، وفي مارس 1992 انضم مرة أخرى إلى بريسويل و جيولياني، ال ال بيه، كشريك أول ورئيسا لأعمالها في الخدمات المالية. عمل السيد كلارك كمستشار لعدد من الدول بشأن عملياتها الرقابية المصرفية.

السيد كلارك حاصل على بكالوريوس في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق وبكالوريوس في الإقتصاد من جامعة رايس.

لـورد كـوري اوف ماريليبون لديه خبرة واسعة في الخدمات المالية، الإدارة العامة وقطاع التعليم. إضافة إلى عمله في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، يعمل كرئيس مجلس إدارة للمركز الدولي للتنظيم المالي ولشركة سيمبيريان انفيستمنت بارتنرز. وهو أيضا عضو مجلس إدارة في رويال مايل بي دي او المملكة المتحدة ومجموعة آي جي واوركسترا لندن السيمفونية. وكان الرئيس المؤسس لمكتب الإتصالات (OFCOM)، الجهة الجديدة المتكاملة في المملكة المتحدة المنظمة للإتصالات الالكترونية، من عام 2002 إلى عام 2009 وعميد كلية كاس لإدارة الأعمال التابعة لجامعة سيتي في مدينة لندن من عام 2001 لغاية عام 2007.

وقد عمل سابقا كنائب للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال ومدير غير تنفيذي لـ آبي ناشيونال، كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء، الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة، وعدة هيئات حكومية أخرى. أجرى السيد ماريليبون بحثه الأكاديمي في مجال التنظيم. وعمل خلال حياته العملية السابقة في مجال الخدمات المالية والأعمال والإدارة العامة والتعليم.

ذه ايرل اوف هوم عمل كرئيس مجلس إدارة لـ كاوتس آند كو منذ 1 يونيو 1999 وأصبح رئيسا لبنك كاوتس (سويسرا) ليمتد (حاليا آر بي اس كاوتس) بتاريخ 8 مارس 2000. عين رئيسا لدى جروسفينور جروب ليمتد في مايو 2007. لديه خبرة واسعة في القطاع المصرفي وبعد انضمامه إلى مورجان جرينفيل في عام 1966، تم تعيينه كعضو مجلس إدارة في مورجان جرينفيل اند كو ليمتد، (حاليا دويتشه سيكيوريتيز ليمتد) في عام 1972. كان مسؤولا عن القسم الدولي لدى البنك في عام 1983. وبعد ذلك تم تعيينه في عدد من المناصب الدولية الأخرى في مورجان جرينفيل، وأصبح أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل جروب بي ال سي وذلك في عام 1996 ورئيسا لمجلس إدارة دويتشه مورجان جرينفيل جروب بيه ال سي وذلك في عام 1999.

تقلد لورد هوم عددا من المناصب غير التنفيذية والعامة بما في ذلك مدير ذه اجريكلتشرال مورتجيج كوربوريشن بيه ال سي خلال الفترة ما بين عام 1980 و1993، ورئيس مجلس إدارة مان ليمتد (تقاعد في يوليو 2009)، ورئيس الجمعية البريطانية الماليزية (تم تعيينه في عام 2001) ورئيس لجنة تجارة الشرق الأوسط (تقاعد في عام 1992). وهو عضو فعال في مجلس اللوردات البريطاني وكان متحدثا متقدما حول التجارة والصناعة والتمويل حتى عام 1998. تلقى لورد هوم تعليمه في جامعة اكسفورد.

روبـرت اوين لديه خبرة واسعة كمنظم وممارس في السوق، مع تركيز خاص على المنطقة الباسفيكية الآسيوية. أنشأ لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج وتم تعيينه رئيسا تنفيذيا لها في عام 1989. قبل ذلك، كان السيد اوين مديراً لقسم المعاملات المصرفية الاستثمارية لدى لويدز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لبنك لويدز ميرشانت. وقد كان سابقا أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل أند كو وعمل في مكتب الخزينة والخارجية بالمملكة المتحدة. بعد تنحيه عن منصبه في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية، تولى السيد اوين عدة مناصب منها نائب رئيس مجلس إدارة نومورا آسيا هولدينجز ليمتد، ومستشار أول لدى نومورا انترناشيونال (هونج كونج) ليمتد، وعضو مجلس الاستشارات والتنظيم لدى لويدز اوف لندن، ورئيس مجلس إدارة تيكباسيفيك كابيتال ليمتد، ورئيس مجلس إدارة أي بي دايوا ليمتد، ومدير سنداي كوميونيكيشنز ليمتد، يوروبيان كابيتال كو ليمتد وفي غيرها من شركات وصناديق الاستثمار. وهو حاليا مدير في سنغافوره اكستشينج ليمتد وسيتي بنك (هونج كونج) ليمتد، ومدير انترناشيونال سيكيوريتيز كونسالتنسي ليمتد، و هو أيضا محافظ مدرسة ريبتون في المملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة مدرسة ريبتون في دبي.

تلقى السيد اوين تعليمه في مدرسة ريبتون وجامعة اكسفورد.

جيه أندرو سبيندلر هو الرئيس والرئيس التنفيذي الأول لـ فاينانشال سيرفيسز فولنتير كوربس ، شراكة خاصة – عامة غير ربحية وتتمثل مهمتها في المساعدة في بناء أنظمة مصرفية ومالية جيدة في دول الأسواق الانتقالية والناشئة. قبل تعيينه في عام 1993، عمل السيد سبيندلر كنائب أول للرئيس في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي للدراسات المصرفية ودراسات مهام التحليل ونظام الدفعات. وأثناء عمله لدى نيويورك فيد، ساعد على تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر والذي تم تبنيه من قبل الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. عمل كممثل لـ نيويورك فيد في لجنة بازل للإشراف على العمليات المصرفية خلال الفترة من 1991 إلى 1993. قبل التحاقه بـ نيويورك فيد في عام 1985، تقلد السيد سبيندلر العديد من المناصب الاقراضية والتخطيطية الاستراتيجية لدى كونتيننتال الينوي بنك. وقد عمل كزميل في ذه بروكينغز انستتيوشن خلال الأعوام من 1980إلى 1983.

السيد سبيندلر حاصل على درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة الأعمال من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من جامعة هارفارد. وهوعضو في مجلس العلاقات الخارجية ولجنة بريتون وودس وجمعية السياسة الخارجية.

جورج ويتيش لديه خبرة تنظيمية واسعة في الأسواق المالية وبشكل خاص من المنظور الأوروبي. أنشأ المكتب الإشرافي للأوراق المالية الفيدرالي في فرانكفورت وعمل رئيساً له خلال الفترة من 1994 إلى 2002. في عام 1998، تم انتخاب السيد ويتيش رئيسا لمنتدى لجان الأوراق المالية الأوروبية الذي لعب دورا رئيسيا لتطوير معايير مشتركة لأسواق رأس المال الاوروبية. في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، كان السيد ويتيش نائبا لرئيس اللجنة الفنية ورئيسا لفريق مشروع الانترنت. وقد تقلد السيد ويتيش قبل ذلك مناصب عليا مختلفة في وزارة المالية الفيدرالية في ألمانيا في مجال أسواق التمويل والأوراق المالية الدولية وعمل كمستشار مالي للسفارة الالمانية في طوكيو (1983 إلى 1987).

تخرج السيد ويتيش بدرجات في القانون من جامعة كيل وقد أجرى دراسات إضافية في ايكول ناشيونيل دي ادمينستريشن في باريس.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة التشريعية في مساعدة المجلس في أداء مهامه في وضع سياسته ومهامه التشريعية، بما في ذلك تطوير التشريع المتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات المساعدة الأخرى التي تتم مزاولتها من خلال مركز دبي المالي العالمي. أعضاء اللجنة التشريعية هم:

- مايكل بليركيوسي (رئيس اللجنة التشريعية)
- عبد الواحد العلماء
- روبرت ال كلارك
- ايان جونستون (مسؤول تنفيذي – سلطة دبي للخدمات المالية)
- بول ام كوستر (الرئيس التنفيذي – سلطة دبي للخدمات المالية)
- روبرت اوين
- ايرمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)
- مايكل ريدجواي (مسؤول تنفيذي – سلطة دبي للخدمات المالية)
- جورج ويتيش

ايرمانو باسكوتو هو محام ومنظم أوراق مالية سابق في هونج كونج و كندا. وهو متخصص في مسائل الأوراق المالية التي تتعلق بتنظيم الشركات العامة والوساطات المالية بما في ذلك تقديم النصح والإرشاد بشأن المسائل التأديبية والتنفيذ والترخيص والإدراج والحوكمة وعمليات السيطرة على الشركات والدمج.

وقد كان القوى المحركة في عام 2008 وراء تأسيس المؤسسة الكندية غير الربحية لدعم حقوق المستثمرين (FAIR Canada) ويعمل حاليا كأول عضو مجلس إدارة تنفيذي لها.

وهو مدير مؤسس ونائب رئيس مجلس إدارة سابق للجنة الأوراق المالية والسلع المستقبلية، هونج كونج (1989 إلى 1994) ورئيس العمليات للجنة اونتاريو للأوراق المالية (1984 إلى 1989) ومدير سياسة السوق لبورصة تورنتو. وقد عمل مع مركز دبي المالي العالمي منذ عام 2002 حين كان المشروع في مراحله الأولى. مارس السيد باسكوتو المحاماة في هونغ كونغ وكندا لدى شركات محاماة كبرى.

لجنة التدقيق وتقييم المخاطر

المهمة الرئيسية للجنة التدقيق وتقييم المخاطر هي مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الإشرافية على عملية رفع التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية بخصوص تقديم التقارير المالية والتدقيق والإجراءات الخاصة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية التي تؤثر على تقديم التقارير المالية. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة ولا للرئيس التنفيذي أن يكونا أعضاء في لجنة التدقيق وتقييم المخاطر ولكن يجوز لهما حضور اجتماعاتها بناء على توجيه دعوة لهما لحضورها. أعضاء لجنة التدقيق وتقييم المخاطر هم:

- ذه ايرل اوف هوم (رئيس لجنة التدقيق وتقييم المخاطر)
- فاضل عبد الباقي العلي
- سعادة أبورف باجري
- آر دوجلاس دووي (عضو خارجي في اللجنة، لم يعد عضو في اللجنة منذ 20 ديسمبر 2011)
- اندرو سبيندلر
- جورج ويتيش

(بعد تعيينه رئيسا لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أغسطس 2011، لم يعد السيد صائب أغينر عضو في لجنة التدقيق وتقييم المخاطر، حتى بحكم منصبه).

آر دوجلاس دووي عمل كعضو ومستشار أول في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش م ع، خلال الفترة من 2007 إلى 2010. وكان رئيسا لمجلس إدارة لجنة تقييم المخاطر للبنك وعضو مجلس إدارة لجان التدقيق والائتمان وعضو مجلس إدارة ناشيونال بنك اوف دبي ترست كومباني (جيرسي) ليمتد، وكان خلال الفترة من 1998 إلى 2010 عضو مجلس إدارة مارش اينسكو وكان خلال الفترة من 2007 إلى 2010 عضو مجلس إدارة بنك الخليج التجاري في قطر. وقبل تعيينه كعضو مجلس إدارة بنك الإمارت دبي الوطني بعد دمج بنك دبي الوطني مع بنك الإمارات دبي الوطني في عام 2007، كان السيد دووي المدير العام لبنك دبي الوطني منذ عام 1998 والرئيس التنفيذي للبنك من عام 2005 إلى 2007. وخلال هذه الفترة، كان السيد دووي مسؤولا بشكل عام عن تقديم التقارير المتعلقة بشؤون البنك للمجلس.

بدأ السيد دووي حياته المهنية المصرفية الدولية مع ستاندرد تشارترد بنك، حيث كانت أول مهمة خارجية له في عدن في عام 1963 تلتها مهمات في الشرق الأوسط بما في ذلك لبنان، حيث تخرج من مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية. بعد ذلك عمل في ليبيا وإيران والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 1987 إلى 1992 كرئيس تنفيذي لقسم العمليات لستاندرد تشارترد بنك في الإمارات العربية المتحدة. وعمل السيد دووي أيضا في الشرق الأقصى بمهمات في هونج كونج خلال الفترة من 1978 إلى 1984 واندونيسيا خلال الفترة من 1993 إلى 1997. وبصفته الرئيس التنفيذي لستاندرد تشارترد اندونيسيا، كان أيضا رئيس مجلس إدارة بيه تي ستاندرد تشارترد ليسينج كو ومفوض في بيه تي ستاندرد تشلرترد اندونيسيا (ميرتشانت بنك وسيكيوريتيز هاوس) ومستشار أول في بيه تي بنك بيمبانجونان اندونيسيا (بيرسيرو) اكا بابيندو.

والسيد دووي هو عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي وعضو في لجنة التدقيق في البنك البريطاني العربي التجاري. وهو عضو مجلس الجامعة البريطانية في دبي.

وهو زميل تشارترد انستيتوشن اوف بانكرز في اسكتلندا، وعضو في تشارترد انستيتوشن اوف مانيجمنت وجلوبال سكوت.

لجنة الحوكمة و الترشيحات

المهمة الرئيسية للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية بشأن عمليات المجلس وإدارته وتحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء في المجلس وتطوير برنامج ملء الشواغر والتطوير والتوصية للمجلس بمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات.

أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات هم:

- صائب أغنير(رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات)
- سعادة أبورف باجري
- لورد كوري اوف ماريليبون
- ذه ايرل اوف هوم
- بول ام كوستر (الرئيس التنفيذي – سلطة دبي للخدمات المالية)
- جيه اندرو سبيندلر

لجنة المكافآت

المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي القيام بتوصيات للمجلس فيما يتعلق بمكافآت وأداء أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين والموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية، سيساعد ذلك المجلس في النهوض بمسؤولياته فيما يتعلق بكافة جوانب الموارد البشرية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك الأداء والتعويض.أعضاء لجنة المكافآت هم:

- جيه اندرو سبيندلر(رئيس لجنة المكافآت)
- فاضل عبد الباقي العلي
- سعادة أبورف باجري
- لورد كوري اوف ماريليبون
- بول ام كوستر (الرئيس التنفيذي – سلطة دبي للخدمات المالية)
- روبرت اوين

لجنة الطعون التنظيمية

تعمل لجنة الطعون التنظيمية كآلية استئناف داخلية بالنسبة للقرارات التنظيمية الصادرة عن المسؤولين التنفيذيين لسلطة دبي للخدمات المالية، لضمان العدالة والموضوعية والشفافية الإجرائية. يمنح القانون لجنة الطعون التنظيمية الصلاحية لإجراء مراجعة موضوعية كاملة للقرارات التنفيذية قيد الاستئناف. يمكن تعديل قرارات لجنة الطعون التنظيمية من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي وذلك بمراجعة قضائية للنقاط القانونية. أعضاء لجنة الطعون التنظيمية هم :

- روبرت اوين (رئيس لجنة الطعون التنظيمية)
- عبد الواحد العلماء
- مايكل بلير كيو سي
- روبرت ال كلارك
- آر دوجلاس دووي (عضو خارجي في اللجنة، لم يعد عضو منذ 20 ديسمبر 2011)
- جايشري جوبتا (عضو خارجي في اللجنة)
- ويليام اف كروينر، الثالث (عضو خارجي في اللجنة)
- اريمانو باسكوتو (عضو خارجي في اللجنة)
- جورج ويتيش
- ندى خنيصر زرقا (عضو خارجي في اللجنة)

آر دوجلاس دووي: يرجى الرجوع إلى الصفحة 31 فيما يتعلق بالسيرة الذاتية.

جايشري جوبتا هي محامية مؤهلة في كل من (انجلترا والهند) وهي تمارس المحاماة في الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1995. لدى جايشري دور رئيسي في تأسيس مكاتب دي إل أيه بايبر في دبي. وتملك عددا من سنوات الخبرة في الخليج في تقديم الاستشارات حول المسائل التجارية والمتعلقة بالشركات بما في ذلك الدمج والحيازة ومشاريع الائتلاف والترخيص والوكالة والتوزيع وأعمال الفنادق التعاقدية. وعملاؤها مجموعة من المؤسسات متعددة الجنسيات والشركات الكبرى

في الشرق الأوسط والهند. وقد شملت القطاعات التي عملت بها الفنادق والترفيه والإعلام والتكنولوجيا والإتصالات والتمويل.

وتلعب دورا رائدا في الاستراتيجية الهندية للشركة وتترأس ممارسات الهندية الشرق أوسطية.

قبل التحاقها بـ دي ال ايه بايبر، عملت السيدة جوبتا كرئيس لمجموعة الشركات والمجموعة التجارية في مؤسسة قانونية عالمية رائدة تملك وجود في الشرق الأوسط. وقد كانت رائدة في إدارة مكاتب شركتها السابقة في مدينة دبي للإنترنت وفي الممارسات المؤسسية والتكنولوجيا في المنطقة.

وقد عملت بشكل فعال في كتابة المقالات وتجميع وتحرير النشرات حول عمليات التطور في الشرق الأوسط بما في ذلك النشرات المتعلقة بالتجارة الالكترونية. وتتحدث دائما في المؤتمرات حول التجارة والاستثمار في الهند ومنطقة الشرق الأوسط. وهي محامية في الإمارات العربية المتحدة أوصت بها براكتيكال لو كومباني في كتاب "محامين عالميين 3000" و في «ويتش لوير بيربوك» بـ بيه ال سي.

وقد ظهرت السيدة جوبتا على غلاف الطبعة العالمية لمجلة أمريكان لوير في أكتوبر 2006. وفي ديسمبر 2008، منحت جائزة إنجازات الشباب في الأعمال (يونغ اتشيفر ان بزنس) في أول جوائز تمنح بالشرق الأوسط على أسلوب الحياة والتي عقدت في دبي، و كرمت مساهمة الآسيويين في الشرق الأوسط.

ويليام اف كروينر الثالث وهو يعمل كمستشار في سوليفان آند كروميل ال ال بيه، ويعمل من خلال مكاتب الشركة المذكورة في واشنطن دي سي ولوس انجلوس. يتناول عمله المسائل التنظيمية المعقدة والحوكمة والتمويل والدمج والحيازة والتحريات المتعلقة بالمؤسسات المالية المنظمة.

عمل كمستشار عام لمؤسسة تأمين الودائع الإتحادية الأمريكية من عام 1995 وحتى عام 2006 وعمل في لجنة الاستئنافات الإشرافية لـ (مؤسسة تأمين الودائع الإتحادية الأمريكية) منذ تأسيسها وحتى إنتهاء خدمته لدى الحكومة. قبل خدمته في (مؤسسة تأمين الودائع الإتحادية الأمريكية) مارس المحاماة في مدينة نيويورك وواشنطن دي سي، وتخصص في البنوك وغيرها من المؤسسات المالية المنظمة، وعمل أيضا في المجلس وترأس لجنة الفحص والتدقيق لبنك نيويورك. وهو متحدث وكاتب دائم حول مواضيع تنظيمية مالية وقد عمل في التدريس كبروفسور مساعد في كليات القانون في جامعات ستانفورد وكليات القانون في جامعة جورج واشنطن في الجامعة الأمريكية.

وقد عمل أيضا بفعالية في لجان الخدمات المالية والمصرفية، في مدينة نيويورك، ولاية نيويورك في الولايات المتحدة وفي جمعيات نقابة المحامين الإتحادية وفي المعهد الأمريكي للقانون. وهو مقيد كمحام رائد في القانون المصرفي في وايت بيست لويرز في أمريكا. حصل السيد كروينر على درجة الدكتوراه ودرجة الماجستير من جامعة ستانفورد وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة ييل.

ايرمانو باسكوتو: يرجى الرجوع إلى الصفحة 30 فيما يتعلق بالسيرة الذاتية.

ندى خنيصر زرقا هي محام والمستشار القانوني الأول في بنك الفجيرة الوطني. وهي تملك 22 عاما من الخبرة في قوانين الأعمال المصرفية والقوانين المدنية والتجارية في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط.

بدأت السيدة زرقا بممارسة عملها في المحاماة لدى كنعان وشركاه كمحامية تقاضي ومعاملات تخدم عددا من الموكلين المحليين والعالميين.

لتوسيع آفاق معرفتها بالمنتجات في مجال التأمين حضرت عدد من الدورات المكثفة حول التأمين في آيل اوف مان، مما عمل على دعم دورها الاستشاري في هذا المجال المتخصص حول المنتجات الجديدة في السوق المحلية.

في عام 1998، التحقت بشركة أمريكية عالمية للإتصالات كمستشار قانوني حيث اكتسبت خبرة كبيرة في قوانين تنظيم الإتصالات.

في عام 2000 انتقلت إلى العمل المصرفي لتقديم الاستشارات حول جميع المسائل القانونية والتنظيمية بما في ذلك المعاملات العالية التعقيد والخارجية. وقد اكتسبت خبرتها في هيكليات منتجات مصرفية مختلفة ومستندات مختلفة. عملت كرئيس للقسم القانوني في بنك المشرق وبنك هولندا العام امرو، وبنك فجيرة الوطني ، حيث أدارت جميع المسائل القانونية من الجانبين القانوني والتنظيمي. السيدة زرقا هي عضو فعال في جمعية الإمارات المصرفية التي تقدم الاستشارات القانونية بخصوص التعديلات المقترحة على قوانين الإمارات العربية المتحدة وأنظمتها.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية كهيئة ضبط خدمات مالية مستقلة للتقرير بشأن حالات الاخلال بالتشريعات التي تشرف على تنفيذها سلطة دبي للخدمات المالية والإجراءات التنظيمية ذات العلاقة. تتمتع الهيئة القانونية للأسواق المالية بصلاحيات واسعة مقارنة بالهيئات التنظيمية للخدمات المالية المتكاملة الدولية الأخرى.

تعمل الهيئة القانونية للأسواق المالية باستقلال عمليا عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ولجنة التنفيذيين. يمكن استئناف قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي. ويجوز استئناف قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية في استئنافات قرارات البورصة لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي في القانون. أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية هم:

- ستيوارت بويد سي بي إي كيو سي (رئيس الهيئة القانونية للأسواق المالية)
- جون ال دوجلاس
- جافان جريفث كيو سي
- علي مالك كيو سي
- ديفيد ام ستوكويل

ستيوارت بويد سي بي إي كيو سي هو عضو أول لغرفة محكمة ايسيكس في لندن، ومتخصص في النزاعات التجارية والاستثمارية الدولية، بشكل رئيسي كمحكم. تم استدعاؤه لنقابة المحامين في عام 1967 وتم منحه لقب مستشار الملكة في عام 1982. وهو مؤلف الكتاب المنهجي الإنجليزي الرائد حول التحكيم التجاري، بالاشتراك مع لورد موستيل. خلال الفترة من 1998 إلى 2004، كان نائبا لرئيس مجلس إدارة سلطة الخدمات المالية، المملكة المتحدة. ترأس عددا من التحقيقات الحكومية والتنظيمية كمسجل محاكمات جنائية وكنائب قاضي المحكمة العليا في محاكمات مدنية وتجارية.

تم منح السيد بويد لقب سي بي اي (لقب قائد الإمبراطورية البريطانية) في عام 2005 عن خدماته في القطاع المالي. وهو رئيس هيئة المحكمة (الهيئة المنظمة والحاكمة) لـ ميدل تيمبل، وهي واحدة من أربع دوائر في المحكمة في إنجلترا والمسؤولة عن التعليم القانوني والمسائل المهنية الأخرى.

جون ال دوجلاس يترأس الممارسة التنظيمية المصرفية العالمية لدى ديفيس بوك ووارديل ال ال بيه، ويمارس عمله من مكاتب الشركة في نيويورك.عمل كمستشار عام لـ لمؤسسة تأمين الودائع الإتحادية الأمريكية خلال الفترة من 1987 إلى 1989 خلال الأزمة المصرفية السابقة في الولايات المتحدة وشارك في معظم التعاملات المصرفية الهامة التي فشلت والخاضعة للفشل خلال الأزمة الحالية. وهو عضو مجلس إدارة الخدمات المالية التطوعية، وبتلك الصفة، قدم الاستشارات لحكومات روسيا والصين واندونيسيا ومصر وغيرها من الدول.

يتناول عمله عمليات الدمج والحيازة المعقدة ومشاريع الائتلاف الكبرى ونشاطات التنفيذ التنظيمية الصعبة والتحريات الدقيقة. عمل كعضو في مجلس إدارة بروفيديان فاينانشيال كوربوريشن وفي لجان التدقيق وحوكمة الشركات التابعة لها.

يحاضر السيد دوجلاس دائما حول المسائل القانونية المصرفية وقد أدرج اسمه في "ذه انترناشيونال هو از هو اوف بيزنيس لويرز"، دليل مجموعة وسائل الإعلام لمحامي البنوك الرواد في العالم والمحامين الرواد الأمريكيين لغرف المشورة بشأن الأعمال، ووايتس بيست لويرز في أمريكا.

جافان جريفث كيو سي يعمل كمحام ومحكم مرخص دولياً في ملبورن وكذلك في محكمة ايسيكس، لندن. كان محاميا عاما لأستراليا خلال الفترة من 1984 إلى 1997. سبق أن شغل مناصب دولية مختلفة، شملت منصبه كرئيس وأحيانا نائب رئيس، وفد أستراليا في لجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة (الأيونسيترال) بما في ذلك في الجلسات الخاصة بإقرار وإصدار القانون النموذجي لـ الأيونسيترال والخاص بالتحكيم التجاري الدولي في فيينا في عام 1985.

من بين المناصب الأخرى التي تولاها كان رئيسا للوفد الاسترالي لمؤتمر لاهاي حول القانون الدولي الخاص (1992 إلى 1998) وكان عضواً وفي بعض الأحيان رئيساً لهيئة انتلسات للخبراء القانونيين (1988 إلى 1997)، وعضوا لهيئة التحكيم الدائمة في لاهاي (1987 إلى 1999). وهو أحد أعضاء هيئة المحكمين في المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية وفي عدة مؤسسات تحكيمية أخرى.
يحمل السيد جريفث كيو سي درجة دكتوراه من جامعة اكسفورد وكان زميلا في كلية ماجدالن،

اكسفورد لمدة محددة. يعمل حاليا وبشكل أساسي كمستشار قانوني وكرئيس أو عضو في هيئات التحكيم الدولية، بما في ذلك تلك التي تعمل تحت إشراف محكمة التحكيم الدائمة والمركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية (لندن) والغرفة التجارية الدولية باريس وغيرها من هيئات التحكيم التي تعمل تحت إشرافها أو خلاف ذلك.

علي مالك كيو سي محامي رائد في إنجلترا و وويلز متخصص في كافة جوانب القانون التجاري بما في ذلك قانون الخدمات المصرفية والمالية. وهو رئيس القاعات في 3 مباني فيرولام.

وهو عضو في هيئة جراي إن الموقرة ومسجل في محكمة التاج وهو الرئيس السابق للنقابة التجارية وهو مؤلف مشارك في كتاب Jack Documentary Credits:(الطبعة الرابعة).

حصل السيد مالك على درجة الماجستير والبكالوريوس من كلية كيبلي، جامعة اكسفورد. وقيد في النقابة في عام 1980 وعين مستشاراً للملكة في عام 1996 وهو مفوض للعمل كنائب قاض في المحكمة العليا.

ديفيد ام ستوكويل هو الشريك المدير في دبي لشركة بريسويل آند جولياني ال ال بيه، وهي مؤسسة قانونية تركز على الطاقة والتمويل وهيكلة الشركات والتنظيم المالي وحل النزاعات البديل للعملاء المتعددي الجنسيات ومن الشرق الأوسط.

وهو دبلوماسي أمريكي سابق، عمل سابقا في كل من الكويت وتونس وواشنطن دي سي وبصفته القنصل العام للولايات المتحدة في دبي. ولد في المملكة العربية السعودية وأقام في الشرق الأوسط لمدة تزيد عن 48 عاما. تم قبوله في نقابة المحامين في تكساس في عام 1976 وتم ترخيصه في دبي في عام 1989. وهو أيضا الرئيس الفخري لمجلس غرف التجارة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي منظمة إقليمية تمثل كافة غرف التجارة الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعمل كرئيس مجلس أمناء المدرسة الأمريكية في دبي، وهي مؤسسة تعليمية خاصة لا تهدف لتحقيق الربح.

الإدارة العليا

بول ام كوستر، الرئيس التنفيذي. يرجى الرجوع إلى الصفحة 23 فيما يتعلق بالسيرة الذاتية والصفحة 10 للصورة.

ايـان جونستون - نائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي هو منظم عالمي متمرس التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر 2006 ليترأس قسم السياسة والخدمات القانونية. حصل ايان على ترخيصه للعمل في المجال القانوني في أستراليا في بداية الثمانينات وقضى معظم حياته المهنية في القطاع الخاص. تولى عددا من المناصب العليا في مجموعة اكسا وشغل منصب الرئيس التنفيذي لواحدة من كبرى شركات الائتمان في أستراليا. وخلال تلك الفترة، لعب ايان دورا بارزا في صناعة الائتمان وعمل في المجلس الوطني لاتحاد مؤسسات الائتمان.

وفي عام 1999، التحق ايان بلجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية حيث شغل منصب المدير التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية وقضى عدة فترات في منصب مفوض بالإنابة. وفي عام 2005، تولى ايان منصب مستشار خاص لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية في هونج كونج. ايان عضو ورئيس سابق للمجلس المشترك، الذي يتألف من ممثلين من أكبر واضعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية و لجنة بازل والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين). وهو عضو في اللجنة الفنية للرابطة الدولية لمُراقبي التأمين.

جان بليدن - مسؤول العمليات الرئيسي، التحق جان بسلطة دبي للخدمات المالية في بداية عام 2005 وهوالمسؤول العملياتي الرئيسي المؤسس واقدم عضو في المجلس التنفيذي في سلطة دبي للخدمات المالية. وقبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، قضى جان سبع سنوات لدى مجموعة "برايس ووترهاوس كوبرز" في كل من جنيف ودبي كعضو في أعمال إدارة المخاطر والتعليمات الدولية المنتشرة في أكثر من 37 دولة خلال الفترة من 1998 إلى 2005.

السيد بليدن هو متحدث تنظيمي رئيسي حول المواضيع المتعلقة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر وكان أحد الخبراء الرواد في مجال إدارة تقييم المخاطر للمشاريع لدى برايس ووترهاوس كوبرز. انتقل السيد بليدن من برايس ووترهاوس كوبرز في جينفيا إلى مكاتب دبي ليترأس خدمات تطوير إدارة المخاطر في الشرق الأوسط. قبل عمله في برايس ووترهاوس كوبرز أمضى ثلاث سنوات كاستشاري إداري لدى مكنزي بارتنرز، وهي مجموعة إدارة قيمة. من عام 1998 إلى 2003 تم اختيار جان

كرئيس للتنفيذيين الدوليين في سويسرا. وتم ترشيحه للجنة التجارة البريطانية السويسرية. وفي عام 2011 كان السيد بليدن أول من حصل على شهادة من معهد المدراء في الشرق الأوسط ، وبذلك تم قبوله في معهد المدراء بعد اجتيازه لبرنامج تطوير المدراء بنجاح الامتحانات المطلوبة ومقابلات المحلفين.

يتحدث جان الانجليزية والفرنسية والاسبانية بطلاقة وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (مع مرتبة الشرف) من لوزان في عام 1993. وهوعضو في مجلس محافظي ابوتشولي، وهي مدرسة داخلية رائدة في انجلترا.

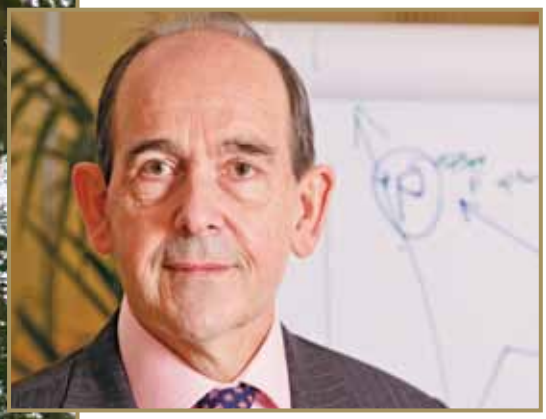

بيتر كيسي - رئيس قسم السياسات والاستراتيجيات ورئيس قسم التمويل الإسلامي، التحق السيد كيسي بسلطة دبي للخدمات المالية عام 2002 كمدير لقسم التأمين. وفي عام 2004، امتدت مسؤولياته لتشمل مجالات أخرى لدى السلطة. وفي عام 2007، تم تعيينه كمديرمسؤول لقسم السياسات. وفي عام 2009 أصبح أيضا رئيس قسم التمويل الإسلامي. في عام 2010، امتدت مسؤولياته لتشمل الاستراتيجيات. في عام 2011 تمت ترقيته لمديرمسؤول أول.

قبل التحاقه للعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد كيسي رئيس قسم التأمين على غير الحياة لدى سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة. وقبل ذلك، تولى السيد كيسي عددا من المناصب التنظيمية العليا في مكتب الخزينة ودائرة التجارة والصناعة ومكتب التجارة العادلة. واكتسب خبرة واسعة لدى الحكومة البريطانية حيث عمل كذلك في مقر الوزارة ومجلس الأبحاث العلمية كما عمل في عدد من المجالات التي تشمل ترويج الصادرات ووضع تشريعات تتعلق بسوء استخدام الحاسوب. تلقى السيد كيسي تعليمه في جامعة كامبريدج.

ستيفن جلين - رئيس قسم التنفيذ، التحق السيد جلين بسلطة دبي للخدمات المالية في يناير 2005 وهو يمتلك خبرة واسعة في تنظيم الأسواق المالية وأسواق رأس المال والخدمات والمنتجات المالية والهيئات المؤسساتية المدرجة وغيرالمدرجة. في عام 2011 تمت ترقيته لمديرمسؤول أول.

يتضمن تاريخ ستيفن تولي المسؤوليات لتنفيذ الالتزامات التي تنطبق على الهيئات المنظمة في مركز دبي المالي العالمي وأعضاء ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة وهيئات إعداد التقارير التي تقوم بإدراج منتجاتها وتقدم عروضها للأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي.

تولى السيد جلين سابقا عدة مناصب عليا لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية. وكان مسؤولا عن مختلف الأقسام بما في ذلك قسم الأسواق والاستثمارات وقسم الاستثمارات التي تتم إدارتها وقسم تنظيم الخدمات المالية وقسم التحريات الخاصة بالشركات وقسم التحليل المالي.
وهو محلل للأدلة الجنائية في الشؤون المالية وعضو سابق في لجنة التحريات للمجلس الوطني للمحاسبين الممارسين المعتمدين في أستراليا.

وقبل التحاقه للعمل لدى سلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد جلين العضو المنتدب في فاينانشال سيرفيسز كومبلاينس، وهي شركة استشارات تقدم خدمات الامتثال وإدارة المخاطر لقطاع الخدمات المالية الاسترالي. يحمل السيد جلين درجة البكالوريوس والماجستير من جامعات استرالية.

ايـرول هوبمان - المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة، التحق السيد هوبمان بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2003 بقسم التنفيذ، واكمل مسيرته كمستشار قانوني و ترأس سكرتارية مجلس الإدارة في سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2011. وقبل أن ينضم إلى سلطة دبي للخدمات المالية ،كان السيد هومبان المحامي الرئيسي في اللجنة الاسترالية للأوراق المالية والاستثمارات ، حيث كان مسؤولا عن أنشطة التنفيذ الرئيسية.

مارك ماكجينس - مدير مسؤول العلاقات الدولية وسكريتير مجلس الإدارة، التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2005، وهو مسؤول عن قيادة وتنسيق دور سلطة دبي للخدمات المالية في العلاقات الدولية. ويشمل ذلك المسؤولية عن مجموعة من مذكرات التفاهم لدى السلطة والتزامها بعملية التعاون عبرالحدود. كما تولى السيد ماكجينس دور إضافي كسريتير لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية في أبريل 2011.

عمل السيد ماكجينيس بوصفه المدعي العام للدولة قبل أن ينضم إلى القسم القانوني في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية في عام 1991. وانضم في عام 1993، إلى مكتب الرئيس في سيدني حيث أصبح مسؤول قانوني رئيسي في التنفيذ. و تم تعيينه في عام 1998، المنسق الافتتاحي للتنفيذ الدولي في الفترة من 2001 حيث تولى أيضا المسؤولية عن العلاقات الدولية. كما أنه كان مستشارا لرئيس اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ، وممثل لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية في مجموعات عمل التنفيذ ومذكرات التفاهم متعددة الأطراف في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية واللجنة الدائمة. وقبل انضمامه لسلطة دبي للخدمات المالية ، شغل السيد ماكجينس منصب مدير العلاقات الدولية في لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية ، وعضو في الإدارة التنفيذية العليا.

وهو حاليا عضو في فريق عمل التنفيذ في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ، وممثل في لجنة التعاون الفرعية للرقابة في الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين ، وهو يمثل سلطة دبي للخدمات المالية في المنتدى الدولي لمُنظمي عمليات التدقيق المستقلين. السيد ماكجينس يحمل بكالوريوس في الحقوق من جامعة كوينزلاند، ومعترف به كمحام في المحكمة العليا والمحكمة الأعلى في ولاية كوينزلاند في أستراليا.

مايكل ريدجواي - المستشار العام، التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2011. وقد مارس مايكل المحاماة في الولايات المتحدة قبل وصوله إلى سلطة دبي للخدمات المالية، حيث عمل لمدة ثلاثة عشرعاما في قسم التأمين في أكلاهوما. وقد خدم أيضا كشاهد خبير في مجال التأمين ذات الصلة التشريعية، كما أنه درس البحوث والكتابة القانونية ودعاوي الأستئناف والأخلاق القانونية.

خلال فترة توليه منصب مُنظم في قطاع التأمين، عمل السيد ريدجواي نائبا لرئيس الرابطة الوطنية لمفوضي التأمين ، قوة العمل لمكافحة الاحتيال، ورئيسا لفريق عمل التنفيذ الفيدرالي والدولي. كما مثل الولايات المتحدة في اجتماعات الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين « اللجنة الفرعية لسلوك السوق ومجموعة الاحتيال في التأمين.

السيد ريدجواي حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة وعلى درجة الدكتوراه في الحقوق، من جامعة أوكلاهوما. و عمل خلال فترة دراسته كرئيس التحرير لمراجعة القانون الأميركي الهندي وعضو في مراجعة قانون أوكلاهوما. ويستطيع السيد ريدجواي ممارسة المحاماة في جميع محاكم الدولة الإتحادية في أوكلاهوما، بما في ذلك محاكم ابسانتي شوني وشاياني ومحاكم الأراباهو القبلية، والمحكمة العاشرة لدائرة الاستئناف الأميركية والمحكمة العليا في الولايات المتحدة.

جيرالد سانتينج - المدير التنفيذي لقسم الأسواق، التحق السيد جيرالد بسلطة دبي للخدمات المالية في يونيو 2010 كمدير تنفيذي لقسم الأسواق وهو مسؤول بشكل عام عن تنظيم سلطة دبي للخدمات المالية (ناسداك دبي) وبورصة دبي للطاقة وغيرها من البورصات المستقبلية التي قد تحصل على تصريح للعمل ضمن مركز دبي المالي العالمي.

قبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، كان السيد جيرالد عضو مجلس إدارة منتدب للسلطة الهولندية للأسواق المالية مسؤولا عن الإشراف على الأسواق. وشارك بشكل مباشر في تنفيذ التوجيه المتعلق بسوء استخدام السوق من توجيهات أدوات الأسواق المالية (ميفيد) في هولندا وعمل كمفوض للأسواق. ترأس السيد جيرالد قوى المهام التنظيمية الدولية التي تناولت إجراءات الموافقة على دمج بورصة نيويورك مع يورونيكست في 2006 إلى 2007.

كان السيد جيرالد الشريك الإداري للخدمات الاستشارية المالية في ديلويت (2000 إلى 2004) وعضو مجلس إدارة في كامربيك جروب (1995 إلى 2000) والرئيس التنفيذي لشركة ميوتشوال انشورانس كومباني او ال ام ايه (1990 إلى 1995) وتولى العديد من المناصب الإدارية في بنك هولندا العام امرو (1975 إلى 1990).

يحمل السيد سانتينج درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة امستردام.

برايان ستيروالت - المدير التنفيذي لقسم الرقابة، التحق السيد برايان بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2008 . تشمل مسؤوليات القسم رقابة على الخطوط الامامية لمقدمي الخدمات المالية بما في ذلك، البنوك التجارية الاستثمارية وشركات التأمين ومدراء الثروات ومستشاري ومدراء الصناديق المالية. بالإضافة إلى ذلك، يتولى السيد برايان الإشراف على الدور التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية مع العديد من مزودي الخدمات المساعدة كالمحامين والمحاسبين والمدققين وبصفته المدير التنفيذي لقسم الرقابة، يواصل السيد برايان فعاليته في جهود سلطة دبي للخدمات

المالية لمكافحة طرق التمويل غيرالشرعي ويشمل ذلك التعاون مع عدد من النظراء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. كما انه كان نشطا في المشاركة مع المنظمات الدولية لواضعي المعايير مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي.

أمضى السيد ستيروالت معظم حياته العملية في مجال التنظيم المالي حيث كانت له أدوار في كلا القطاعين العام والخاص. وخلال الفترة من 1985 إلى 1996، عمل لدى مكتب مراقب العملات في الولايات المتحدة بصفته مفتش البنك الوطني حيث تخصص في تطوير السياسات وتنفيذها وإعادة تأهيل البنوك التي تعاني من المشاكل والمبادرات الخاصة بعمليات الاحتيال المصرفية. وخلال الفترة من 1996 إلى 2008، عمل لدى شركة أمريكية للاستشارات والإرشاد. وخلال حياته العملية الاستشارية، ركز اهتمامه على الأسواق الناشئة بما في ذلك إدارة مشاريع التطوير الكبرى ومتعددة الأغراض في بولندا واوكرانيا وقبرص وكزاخستان. كانت تلك المشاريع تتعلق بمجموعة واسعة من المواضيع التي تشمل تطوير القطاع المالي وسياسات وممارسات إدارة المخاطر وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وطرق الإشراف على مجموعات مالية معقدة.

جاري واليس - رئيس قسم الموارد البشرية، التحق السيد جاري بسلطة دبي للخدمات المالية في عام 2006 كرئيس قسم الموارد البشرية. يتمتع السيد جاري بخبرة 30 عاما في مجال الموارد البشرية ، 10 سنوات منها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعمل سابقا لمدة 9 سنوات في مجال الخدمات المالية وشمل ذلك عمله في دبي لدى اتش اس بي سي بمنصب عال في تطوير الموارد البشرية ولدى بنك هولندا العام امرو كرئيس لقسم الموارد البشرية الإقليمي. شغل جاري أيضا منصب الرئيس الدولي لقسم الموارد البشرية في وحدة إدارة الأصول والعملاء من القطاع الخاص في بنك هولندا العام.

السيد جاري حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية وهو زميل لمعهد تطوير الموظفين المعتمد لفترة 17 عام .

عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

لتنفيذ تكليفها التنظيمي، تؤدي سلطة دبي للخدمات المالية المهام الرئيسية التالية والتي قامت بتنظيم موظفيها بناء عليها:

قسم السياسات والخدمات القانونية مسؤول عن تقديم الاستشارات حول السياسة وصياغة وتقديم الاستشارات التنظيمية القانونية الداخلية والدعم التنظيمي القانوني الداخلي للأقسام العاملة في سلطة دبي للخدمات المالية وإدارة أعمال لجان السياسة والقوانين والتنازلات. كما يتحمل القسم المسؤولية عن تطويرالقوانين والأنظمة المسؤولة عنها سلطة دبي للخدمات المالية والمحافظة عليها، ويتحمل المسؤولية عن التشاور مع سلطة مركز دبي المالي العالمي حول التشريعات الأخرى لمركز دبي المالي العالمي. كما يتحمل القسم مسؤولية توفير التحليل الإقتصادي وتقديم التقارير. وهذا التحليل يساعد فرق عمل قسمي الرقابة والأسواق على فهم ومراقبة أوضاع السوق.

يتناول قسم السياسة والخدمات القانونية أيضا مهام الاستراتيجيات وتقديم التقارير للرئيس التنفيذي وهو خاضع لإدارة بيتر كيسي. تتضمن هذه المهام تقديم الاستشارة حول التطوير الاستراتيجي لسلطة دبي للخدمات المالية بما في ذلك إعداد خطة الأعمال الخاصة بها.

قسم الرقابة مسؤول عن تقييم ومراقبة وضبط تقييم المخاطر في الشركات المرخصة وفي مزودي الخدمات المساعدة ومدققي الحسابات المسجلين. تتم عملية مراجعة دقيقة للأطراف الذين يعتزمون الحصول على ترخيص في إجراءات عملية الترخيص وتستمر المراقبة من خلال عمليات التفتيش التي تكملها عمليات المراقبة عن بعد. يتم تقييم مزاولة العمل بشكل ملائم من قبل الشركات كما يتم تقييم الوضع المالي للشركات والتزامها بالقوانين والأنظمة ومعايير التحوط من قبل فريق خبير من المُنظمين. ثم يتم إتخاذ إجراء علاجي في الوقت المحدد لمعالجة نقاط الضعف والممارسات التي قد تكون موضع اعتراض أو الأوضاع السلبية التي يتم تحديدها بموجب نشاطاتنا الرقابية.

قسم الأسواق مسؤول عن ترخيص ومراقبة البورصات وغرف المقاصة القائمة في مركز دبي المالي العالمي. كما يعترف بالبورصات وغرف المقاصة ومرافق التسوية والأعضاء خارج مركز دبي المالي العالمي. ويقوم هذا القسم أيضا بتنظيم عروض الأوراق المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي ويشرف على الهيئات التي تقدم التقارير وذلك بمراقبة البيانات المقدمة منها باستمرار في السوق والتزامها بقوانين سلطة دبي للخدمات المالية. كما يساهم هذا القسم أيضا بتطوير السياسة وبتغييرات القوانين، خاصة تلك التي ترتبط بمحفظتها الرقابية.

قسم التنفيذ يقوم بتنفيذ القوانين والأنظمة في مركز دبي المالي العالمي تحت إشراف سلطة دبي للخدمات المالية. ويقوم القسم بإتخاذ الإجراءات اللازمة في الظروف التي قد ينتج عنها تصرف يضر بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو بصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. الهدف الرئيسي للقسم هو منع التصرفات التي تضر أو قد تضر بسمعة مركز دبي المالي العالمي والكشف عنها والحد منها.

وبغرض تحقيق هذا الهدف تتاح للقسم مجموعة كبيرة من صلاحيات تنفيذ القوانين والعقوبات المتعلقة بذلك حيث يستخدم القسم تلك العقوبات بمحض إرادته بما يضمن تحقيقها بعدل و إنصاف. يجوز لسلطة دبي للخدمات المالية قبول التعهدات الجبرية وفرض الغرامات أوالمخالفات وإتخاذ أية إجراءات في الترخيص أوالبدء بإجراءات لدى الهيئة القانونية للأسواق المالية أو لدى محاكم مركز دبي المالي العالمي. ومن ممارسات السلطة تسوية إجراءات التنفيذ كلما أمكن حيث يحقق ذلك بشكل عام المصلحة المثلى لكل من الجهة التنظيمية والجهة الخاضعة للتنظيم. وبما يتفق مع هدفها المتمثل بالشفافية، يتم الإعلان عن جميع نتائج تنفيذ القوانين.

كما يوفر قسم التنفيذ عادة المساعدة للهيئات التنظيمية العالمية وينتهز كافة الفرص للعمل عن قرب مع السلطات التنظيمية المحلية. و يعمل القسم أيضا على الحد من سوء التصرف من خلال مبادرات تعليمية وبرامج التواصل.

مكتب المستشار العام مسؤول عن تقديم الارشاد والاستشارات الرئيسية لمجلس الإدارة ولجانه والمسؤولين التنفيذيين بخصوص الشؤون القانونية التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك تقديم الاستشارات بخصوص مسائل الحوكمة الداخلية والالتزامات القانونية والتشريعية (غير التنظيمي). ويدير مكتب المستشار العام عملية استلام والتعامل مع الشكاوى المقدمة ضد السلطة وموظفيها.

قسم العلاقات الدولية يقود وينسق دور سلطة دبي للخدمات المالية في جميع المسائل الدولية والجهود التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف مع نظرائها على المستويين الإقليمي والدولي بالإضافة إلى عمل سلطة دبي للخدمات المالية مع واضعي المعايير المالية الدولية. يدير سكريتر المجلس و ينسق جميع مهام مجلس الإدارة و لجانه في ما يتعلق بالسلطة.

قسم الخدمات المؤسساتية والعمليات مسؤول عن المتطلبات الرئيسية للعمليات ومتطلبات البنية التحتية لسلطة دبي للخدمات المالية وهو مسؤول أيضا عن جميع الإتصالات الداخلية والخارجية للشركات.

تتضمن الدوائر الخمسة الرئيسية في قسم الخدمات المؤسساتية والعمليات:

- إدارة المشاريع وتقييم المخاطر؛
- تقنية المعلومات؛
- إدارة المكاتب؛
- المالية؛ و
- الإتصال

وتتضمن بعض النواحي الرئيسية في نطاق مسؤوليات القسم ما يلي:

- الإدارة؛
- إدارة المكاتب؛

- جميع المهام المالية؛
- تكنولوجيا المعلومات ؛
- إدارة مشاريع الشركات؛
- إدارة المخاطر؛
- الإتصال ؛
- وضع الميزانية السنوية؛
- تخطيط استمرارية العمل؛
- إعادة هندسة إجراءات العمل؛
- تخطيط عمل الشركة؛
- التدقيق الخارجي؛
- التدقيق الداخلي؛ و
- الصحة والسلامة.

بالإضافة إلى النشاطات المبينة أعلاه، كان قسم الخدمات المؤسساتية والعمليات مسؤولا عن قيادة مشروع تحديد وتوثيق وتنفيذ استعداد سلطة دبي للخدمات المالية للمخاطر التنظيمية.

قسم الموارد البشرية مسؤول عن كافة جوانب إدارة الموارد البشرية وخاصة ضمان استمرار تعيين الموظفين وتطوير مهاراتهم والاحتفاظ بهم. ويتمثل نشاطه الرئيسي في توظيف وتدريب الإماراتيين لمستقبل وظيفي في مجال تنظيم الخدمات المالية من خلال برنامج قادة الغد التنظيميون.

التمويل الإسلامي

بينما تمتد أصول وهايكل التمويل الإسلامي إلى أوائل العصر الإسلامي (وفي بعض الحالات ما قبل الإسلام)، إلا أنه في شكله الحديث وإلى حد كبير نتاج عن فترة ما بعد الاستعمار في آسيا والشرق الأوسط. عنت هيمنة القوى الأوروبية الإقتصادية والسياسية ، وخصوصا ابتداء من القرن 18، أن الأوضاع الأوروبية المصرفية والمالية أصبحت القاعدة في معظم أنحاء العالم ، وحتى في الإمبراطورية العثمانية. ابتداء من عام 1940، حاول سلسلة من الكُتاب توضيح مبادئ النظام الإقتصادي الإسلامي المميز. وهنا يُستشهد بالمبادئ الإسلامية التي فضلت المؤسسة الإقتصادية، ودعم الفقراء، والعدالة والإنصاف والاعتدال في الاستهلاك وإلى ما ذلك. و قيل أنه ينبغي إعادة تشكيل النظام الإقتصادي لهذه الغايات، وكان القضاء على الربا[1] أحد هذه العناصر.

بعد فترة من التنمية النظرية ، حدثت تجارب على نطاق ضيق في مجال الأعمال المصرفية الإسلامية في مصر في 1960. افتتح أول بنك إسلامي تجاري حديث في عام 1975. وفي وقت لاحق، توسع التمويل الإسلامي لاحتضان الأوراق المالية والتأمين (في شكل من أشكال التكافل) والصناديق المتبادلة ، ومجموعة متنوعة من المنتجات الأخرى.

أحد الجوانب الرئيسية من التطورات النظرية التي أدت إلى أولى المنتجات الإسلامية المصرفية الحديثة كان القرار الذي أتخذ لوضع هذه المنتجات على أشكال تعاقدية، كانت قد وجدت في أوائل العصر الإسلامي (وأحيانا ما قبل ذلك) ، والتي درست بالتفصيل على يد الفقهاء الكلاسيكيين الكبار. هذه الأشكال التعاقدية، وغالبا ما يشار إليها بأسمائها العربية مثل الإجارة والمضاربة أوعقد الوكالة، لا تزال إلى الآن هي أساس التمويل الإسلامي.

ولكنها لا يجب أن تكون كذلك من حيث المبدأ. ففي العقود التجارية، تعتبر الأجازة هي الافتراض الأولي للقانون الإسلامي. وبذلك الأشكال التعاقدية تبدأ بافتراض مسبق لصالحها. ولكن في التعاملات المالية الأكثر قبولا، فمن السهل نسبيا انتقاد أي عقد، على سبيل المثال على أساس الغرار[2]. في تلك الظروف كانت الاستجابة الطبيعية تنص على العودة إلى الأشكال التعاقدية التي تم الاتفاق عليها ، في حين يلجأ المحامين التقليدين إلى بنود متداولة مجربة ومختبرة .

أساسيات التمويل الإسلامي الحديث

العناصر الأساسية لبناء التمويل الإسلامي الحديث هي :

- تجنب الأنشطة التي تحظرها الشريعة الإسلامية. تتضمن الأمثلة :انتاج وبيع لحم الخنزير أو الكحول، أو تشغيل الكازينو وأحيانا يتم توسيع الحدود. على سبيل المثال، لا يقوم التمويل الإسلامي عموما بتمويل دور العروض السينمائية، لأن الأفلام المعروضة قد تكون غير أخلاقية أو إباحية. وفي حين تأتي نسبة صغيرة من الايرادات من الأنشطة المحرمة ، يمكن «تنقيتها»

[1] *هنالك وجهة نظر للأقلية الملحة بين العلماء تفيد بأن الفائدة في الواقع ليست محظورة بالمطلق، ولكن لم يسد هذا الرأي في الفترة الحديثة.*

[2] *من الصعب جدا أن تترجم هذه الكلمة إلى اللغة الإنجليزية. ويتفق الفقهاء على أنه لا بد من تجنب ترجمتها. في كثير من الحالات سوف تبطل العقد، ولكن يمكن أن نناقش حدود الغرار في أي قضية معينة.*

بالتبرع بهذه النسبة للأعمال الخيرية. والمثال الشائع على هذا هو الاستثمار في إحدى شركات الطيران حيث يكون جزء صغير من الايرادات ناتج عن بيع الكحول.

- تجنب الربا، تترجم عموما "بالفائدة"، الغرار (انظر الشرح 2)، والميسر، وتترجم عموما "المقمارة".

- استخدام النماذج التعاقدية من العصور الإسلامية الأولى، والتي حظت بفترة طويلة من الفقه. ومع ذلك، يتم استخدام هذه النماذج التعاقدية بأشكال حديثة، ويمكن بناء الهياكل المعقدة باستخدام عدة عقود في إطار الصفقة ذاتها.

هناك قيود شرعية أخرى تؤثر على الهياكل أوالمعاملات المعينة. على سبيل المثال، وبصفة عامة لا يمكن التداول بالتزامات الديون إلا على قدم المساواة. كما أن القوانين الشريعة الإسلامية للميراث تحد من قدرة المؤمن من ترشيح المستفيدين بموجب بوليصة التأمين على الحياة.

الهيكل الأكثر تميزا في الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمارهو حساب استثمار تقاسم الربح (PSIA). وهذا نابع عن فكرة أن ايرادات تلك الأموال الموضوعة في أحد البنوك يجب أن تكون ناتجة عن استخدام تلك الأموال وليس فقط من وضعها في البنوك، وذلك باستثمارها في مشاريع مربحة. لذلك، يتلقى المدخرين (المستثمرين) أرباح من قبل البنوك باستخدام أموالهم في الشكل الأساسي للحساب، بدفع حصة أقل للبنك. بالتأكيد هذه الايرادات لا تكون مضمونة وعادة ما يكون هذا المستثمرفي خطر احتمال ان يخسر البنك في استثمار امواله. عملياً تؤسس المصارف الإسلامية احتياطات لتخفيف المخاطر والعائدات، وقد تكون النتيجة العملية للمدخرمختلفة قليلا عما قد تكون عليه في حال وضع أمواله في المصارف التقليدية ذات فوائد على الودائع.

وفيما يتعلق بالتأمين، وفي حين أن مبدأ التخفيف من المخاطر مقبول عند العلماء، غير أن التأمين التقليدي غيرمقبول بسبب عدم اليقين الجوهري المرتبط بعقد التأمين. ومع ذلك، يمكن التغاضي عن هذا الغموض تحت ظروف معينة، حيث اشارت الأحكام في عام 1975 إلى أن نموذج التأمين المتبادل، وعادة ما يسمى التكافل، يمكن قبوله (شريطة الاستجابة إلى استيفاء شروط أخرى، مثل التوافق مع بوليصة الشريعة الإسلامية للاستثمار). من الصعب عمليا أن يتم تأسيس شركات تأمين مشتركة جديدة وفقا للظروف الحديثة، إلا على نطاق ضيق جدا. ولذلك عموما ما تأخذ شركات التكافل شكل واحد أو أكثر لصناديق التأمين المشتركة كجزءا لا يتجزأ من شركة مساهمة عادية.

و عندما نتحدث عن الأوراق المالية نجد أن الصكوك هي الهيكل الرائد في التمويل الإسلامي. وهي أقرب ما يقارن إلى السندات. يمكن هيكلة الصكوك في عدة عقود إسلامية، ولكن نموذج واحد تقليدي ينطوي على نقل المنشئ لمجموعة من الأصول إلى وسيلة أغراض خاصة (SPV)، ومن ثم تأجيرها مرة أخرى. ومن ثم تقوم وسيلة الأغرض الخاصة باصدار الصكوك التي بدورها تمنح حق التحويل إلى حصة من تلك الأصول والعائدات عليها. في الواقع، سيكون هناك مجموعة كاملة من

الاتفاقات ، بحيث يمكن للتأثير الإقتصادي أن يكون شبيه جدا بالسندات التقليدية محددة المدة وذات معدل فائدة محددة (الثابتة أوالعائمة).

صناعة التمويل الإسلامي

من الصعب الحصول على أرقام موثوقة حول حجم صناعة خدمات التمويل الإسلامية. لا تقوم السلطات الوطنية في كثير من الأحيان بجمع بيانات عن الأعمال الإسلامية كما تفعل مع الأعمال التقليدية. لا تنشر بعض الشركات، لا سيما تلك البنوك العالمية التي لديها اذرع إسلامية بيانات منفصلة لذلك الجزء من أعمالها.

ومع ذلك التوافق العام في آراء المعلقون، هو أن التمويل الإسلامي في الوقت الحالي يمثل حوالي 1% من الأعمال المالية العالمية، سواء من حيث الأصول أو من حيث حجم المبيعات. وهذا يتوافق مع حوالي 1 تريليون دولار من الأصول. وتقدر معدلات النمو بحوالي 10% في السنة، حتى في سنوات الركود في عامي 2009 و 2010.

وتظهر سوق الصكوك ومثل أسواق السندات التقليدية الكثير من التقلب. وكانت الاصدارات في عام 2010 ما يقارب 47 مليار دولار، مرتفعة من 26 مليار دولار في عام 2009، ولكن لا تزال أقل من ما وصلت إليه في عام 2007 حيث وصلت إلى 49 مليار دولار.

إن تغلغل التمويل الإسلامي اقليميا أعلى بكثير. حيث تبين البيانات من ستندارد آند بورز أن أصول المصارف الإسلامية مسؤولة عن حوالي ربع مجموع دول مجلس التعاون الخليجي ، كما أن معدل النمو أعلى من ما هو عليه في الخدمات المصرفية التقليدية. وهنا يمكن استخلاص استنتاجات واسعة مماثلة في قطاعات أخرى مثل التكافل.

وقد روجت بعض الحكومات في أنحاء العالم للتمويل الإسلامي بنشاط. المثال الأكثر وضوحا هو ماليزيا، التي أعطت دعما قويا لتطوير هذا القطاع وإلى تطوير ماليزيا كمركز عالمي. وفي حين أن بعض الدول اكتشفت التمويل الإسلامي باعتباره وسيلة لتلبية احتياجات الخدمات المالية لمواطنيها المسلمين، ركزت الدول الأخرى على أسواق رأس المال أكثر. على سبيل المثال، اهتمام لوكسمبورغ المستمد إلى حد كبير من طموحاتها لإنشأ مركزعالمي لصناديق الاستثمار الجماعية.

قضايا المُنظمين

أولى قضايا الاهتمام بالنسبة لأي مُنظم للتمويل الإسلامي تنطوي على الأسلوب الذي يجب أن يتخذه لكي يدعي أنه مُنظم إسلامي. ويعتبر هذا الإدعاء جوهري في مضمونه، وبالتالي يكون سؤالا جوهريا للمُنظمين. ولكنه أيضا سؤال يؤثر من حيث المبدأ على جميع الأعمال التجارية للشركات المالية الإسلامية. على سبيل المثال، هل يُسمح للبنك الإسلامي الاستثمار في شركة معينة، من خلال صك مُنظم بطريقة معينة؟

وهل يسمح لمؤمن التكافل تقديم فوائد بوليصة معينة؟ للأسف لا يتفق علماء الشريعة على هذا المستوى من التفاصيل. حيث يكون منتج أو معاملة ما مُجازة من قبل عالم وغيرمجازة من عالم آخر. ولكن أحيانا يتغير الرأي مع مرور الوقت، وأحيانا تكون الاختلافات وفقا لخطوط جغرافية على نطاق واسع، حيث يكون العلماء الآسيويون عادة أكثر ليبرالية من علماء الخليج.

في هذه الحالة هناك ثلاثة مناهج اتخذت من قبل المُنظمين على نطاق واسع ، على الرغم من التبيان بينهم.

واحد من هذه المناهج هو موقف الكثير من المُنظمين الغربيين ، وهو عدم امكانيتهم ولأسباب تتعلق بالمبدأ الدستوري أو الخبرة العملية، بالتعامل مع الادعاءات على الأسس الدينية. يستطيع البعض أن يخفف من هذا الأمر قليلا بالقول إنه بامكان المُنظمين الغربيين التعامل مع الادعاء بنفس الطريقة، كأي تمثيل آخر مقدم للعملاء أو الزبائن المحتملين.

وعلى صعيدا آخر، يقول بعض المُنظمين أن هذا الادعاء كافٍ من حيث الأساس ويجب أن يخضع لرقابة صارمة: ينبغي على المُنظم أن يكون الحكم في ما هو مطلوب، أو ما هو مسموح به لتلك الشركات التي تدعي إنها إسلامية. النهج النموذجي للمُنظم يتضمن إنشاء مجلس للشريعة الإسلامية خاص به على مستوى عال حيث تكون أحكامه ملزمة في ولايته القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتطلب الأمر من كل شركة إنشاء مجلس رقابي شرعي (SSB) يحكم في قضايا ذات صلة على مستوى الشركات، ويخضع للسلطة الشاملة للمجلس المركزي.

نهج سلطة دبي للخدمات المالية يتمثل بكونها مُنظم نظام الشريعة الإسلامية، بدلا من أن تكون منظم الشريعة الإسلامية. تلزم السلطة الشركات التي تدعي أنها مؤسسات إسلامية أن يكون لها مجلس رقابي شرعي ونظم وضوابط لضمان تنفيذ قراراته، وترتيبات للتدقيق بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، ولكنها لا تسعى إلى السيطرة على تلك القرارات. تعتقد سلطة دبي للخدمات المالية أن هذا نهج يتلائم مع مُنظم علماني يأخذ على محمل الجد المتطلبات اللازمة لتكون الشركة مؤسسة إسلامية.

ومن نواحي أخرى، القضايا المطروحة للمُنظمين هي أكثر تقنية ولكنها لا تزال صعبة. وهي تشمل أسئلة حول رأس المال لدى الشركات الإسلامية، وما هي المعايير المحاسبية التي ينبغي أن تستخدمها، وما هي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للعملاء والأسواق، وإلى ما ذلك. سلطة دبي للخدمات المالية هي مُنظم قائم على تقييم المخاطر، ولذلك، تهدف لإعطاء معاملة مماثلة للمخاطر المماثلة، سواء كانت تنشأ في سياق التمويل الإسلامي أو التقليدي. ولكنها ستقوم بتحليل دقيق جدا لتحديد تشابه واختلاف المخاطر.

و مع ذلك، هنالك بعض الأماكن التي يجب أن تكون فيها المعاملة مختلفة. على سبيل المثال، في شركات التأمين التكافلي، وذلك بسبب وجود الموجودات والمطلوبات التي تعزى لحاملي بوليصات التأمين، وغيرها من الموجودات والمطلوبات التي تعزى للمساهمين، حيث يجب أن تعكس البيانات المحاسبية هذا الفصل. وفي حال وجود فائض في أموال التأمين ، يجب التوضيح إلى حملة بوليصات التأمين الأسس التي يتم عليها توزيع فائض أموال التأمين. هناك أمثلة أخرى كثيرة، ولكن يمكن توضيح أهم القضايا بشكل واضح من خلال حساب استثمار

تقاسم الربح[3](PSIAs). من حيث المبدأ، حساب استثمار تقاسم الربح هو عملية استثمار، والمستثمر يواجه مخاطر من المستثمر والعائدات على حد سواء. إذا كان هذا هو الحال، فإنه يجب أن يتعرف بوضوح على هذه المخاطر، وتولي سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإفصاح المناسب في بداية العلاقة. كما أنها تولي مسؤولية الإفصاح عن الاحتياطيات (وتسمى عادة معادلة الربح الاحتياطي و احتياطي مخاطر الاستثمار) والتي يمكن استخدامها لتخفيف المخاطر. وينظر بعض المُنظمين[4] الأخرين على الهيكل نفسه، ويروا عن كثب شيئا يشبه وديعة تقليدية مدفوعة الفوائد، مع معدل فعال محدد مسبقا للعوائد مع عدم وجود خطر حقيقي على المستثمر (على الأقل طالما أن البنك لا يزال قادر على السداد). وبالتالي يجوز لهم التعامل معها على أنها وديعة وجعلها ضمن ترتيبات حماية الودائع، ولكنها لا تفرض نفس نوعية الإفصاح.

وعمليا، حتى المُنظمين الذين يتخذون وجهة نظر متشددة نسبيا حول طبيعة الاستثمار في حساب استثمار تقاسم الربح (PSIA) يمكن أن نرى منهم قبول لبعض التغيير في رأس المال على أساس ما هو معروف بالمخاطر التجارية الضائعة (DCR). يعكس هذا جزئيا حقيقة البنوك المشاركة في "تحويل الاستحقاق"؛ المودعين أوالمستثمرين يمكنهم سحب أموالهم في وقت قصير نسبيا، ولكن البنك قام باستثمارها لمدة أطول (على سبيل المثال، في تمويل السيارات أو المنازل) ولا يستطيع إعادتها بسرعة. الخطر الذي يواجه البنك الإسلامي، هو أنه إذا لم يتمكن من أن يطابق معدلات العوائد الموجودة في مكان آخر، سيقوم المستثمرين بسحب أموالهم بشكل أسرع من قدرتهم على الاستثمار، وبذلك سوف يواجه أزمة سيولة. عموما، حتى لو كان بإمكانه تجنب أزمة سيولة، فقد يضطر البنك إلى أن يطابق معدلات العوائد الموجودة في مكان آخر للحفاظ على مكانته التجارية وولاء عملائه.

لهذا السبب، تشمل معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لرأس المال عامل متغيرالذي يمكن المُنظم من تحديده وفقا للمخاطر التجارية الضائعة (DCR). وتحديده على 1، يعني أن يعامل حساب استثمار تقاسم الربح (PSIA) بالضبط مثل الوديعة. وتحديده على صفر، يعني أنه لا يوجد مخاطر تجارية ضائعة (DCR)، ويمكن أن يعامل حساب استثمار تقاسم الربح (PSIA) على أنه بيانات مالية خارجية. تحدد سلطة دبي للخدمات المالية المخاطر التجارية الضائعة (DCR) على 0.35، مما يدل على أن هنالك بعض المخاطر التجارية الضائعة (DCR) ولكنها محدودة نسبيا بسبب طبيعة قاعدة العملاء في مركز دبي المالي العالمي، وبسبب الإفصاح الذي تفرضه السلطة.

القضية العامة للمُنظمين هي، لأن التمويل الإسلامي حديث نسبيا ،هناك قليل من الخبرة العملية عن ما يمكن أن يتعرض له التمويل الإسلامي. حيث أننا لم نشهد تشابه ما في كيفية إدارة البنوك، وفشل في التأمين أو في حالات استثمار سوء البيع التي شكلت جزءا كبيرا من التنظيم التقليدي. كما أنه لم يتم اختبار العديد من الهياكل ،على سبيل المثال، فنحن لا نعرف ما اذ كانت المحكمة ستحترم الفرق بين "حاملي وثائق التأمين وحقوق المساهمين" في حالة الاعسار في شركة تكافل. ولأن حجم التمويل الإسلامي صغير في معظم بلدان العالم ، فقد كان من الممكن حل أي مشاكل على مستوى المؤسسة الفردية دون الحاجة إلى النظر في منظومة تدخلات واسعة. ونتيجة لذلك، لا يزال جميع المُنظمين بحاجة لتعلم الكثير عن كيفية تطبيق مهاراتهم والأدوات اللازمة في قطاع التمويل الإسلامي.

[3] *هنا تناقش حسابات استثمار تقاسم الأرباح في شكلها الأساسي("غيرالمقيد"). كما يوجد أيضا حسابات استثمار تقاسم الأرباح "محظورة" مرتبطة بمجموعة محدودة من الاستثمارات، وبعضها أكثر شبها بصناديق الاستثمار الجماعية. وعادة ما تؤخذ من الميزانية العمومية للبنك.*

[4] *مثل سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة.*

ما مدى الاختلاف في التمويل الإسلامي؟

وراء العديد من المناقشات حول التمويل الإسلامي – من يحدد المعايير وما ينبغي أن تكون تلك المعايير – كيف يختلف التمويل الإسلامي (أوكيف يجب أن يكون) عن التمويل التقليدي. الرواد الأوائل في الشكل الحديث رأوا بوضوح أن التمويل الإسلامي مختلف إلى حد كبير، و توقعوا ظهور هياكل وأدوات، ببساطة لم تعكس تلك في التمويل التقليدي. ويتبع هذا، الحاجة إلى النظر فيها بشكل مختلف من وجهة نظر المحاسبة والتنظيم وما إلى ذلك. ولكن هناك وجهة نظر بديلة والتي في شكلها المبدئي، يكون التمويل التقليدي قد خلق هياكل تلبي احتياجات الأفراد والشركات للحصول على التمويل والاستثمار والحماية من المخاطر، وإلى ما ذلك على مرالسنين .ولكن لسوء الحظ تفعل ذلك بطرق غيرممتثلة لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الأمر وجهة نظر مهمة للتمويل الإسلامي وهي خلق الأدوات التي تلبي نفس الاحتياجات، ولكن ممتثلة لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد اتسمت هذه باسم مناهج "الهندسة الاجتماعية" و "الهندسة المالية".

النظرة إلى فشل التمويل التقليدي المعروض في الأزمة المالية العالمية أعطت قوة أكبرلنهج الهندسة الاجتماعية لفترة من الوقت، وسمحت لأنصارها بالقول أن التمويل الإسلامي لديه ميزات – على سبيل المثال، القيود المفروضة على القدرة على خلق المشتقات المعقدة – التي كانت قد تكون قادرة على منع حدوث أزمة مماثلة في إطار النموذج الإسلامي.

وثمة عامل آخر من الصعب تقييمه، وهو ماذا يريد السوق. فعلى سبيل المثال، هل يرغب الأفراد المسلمين في حساب توفير يشارك فعلا في ثروات البنك كما كان من المفروض أن تقوم به حسابات استثمار تقاسم الربح (PSIA)، أو أنه يرغب في عوائد ثابتة نسبيا من دون مخاطر على رأس المال؟ هل يوجد سوق استثمار للصكوك التي تحمل بعض عناصر مخاطر الأصول أو الأسهم، أم هي أسواق مستقطابة بين الأسهم (التقليدية) و سندات المستثمرين؟ ولكن اذا قامت الأدوات المالية الإسلامية ببساطة بتقليد نظيراتها التقليدية من حيث الجوهر و إن لم يكن في الشكل، فكم من الناس سيختار المنتجات الإسلامية على المنتجات التقليدية؟ فمن الملاحظ في أسواق التجزئة التقليدية، حيث نجد المنتجات الإسلامية جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومعدلات الربح للحصول على قروض لا يمكن تمييزها من أسعار الفائدة على القروض التقليدية ، وأقساط التأمين للتكافل تتبع عن قرب معدلات أقساط التأمين التقليدية. يشير هذا بقوة إلى ضعف نسبي في تفضيل معظم المستهلكين للتمويل الإسلامي ، وإلى أنهم غيرمستعدين لدفع أي ثمن كبير.

نرى أن في الإجابة على السؤال الجوهري حول اختلاف التمويل الإسلامي أن التنظيم يتأثر و يؤثر على هذه الإجابة. على سبيل المثال، اذا وجدت الحاجة لحساب استثمار تقاسم الربح إقتصاديا كما هي الحاجة للوديعة ، يميل المُنظمين في هذه الحالة للتعامل معه مثل تعاملهم مع الوديعة. ولكن على عكس ذلك ، إذا كان المُنظم في اختصاص معين يعامل حساب استثمار تقاسم الربح كوديعة ، حينها يمكن أن يكون على البنك التزام قانوني لتسديدها بالكامل. ولكن في حال كان البنك لديه هذا الالتزام، رده الطبيعي يتمثل في هيكلة المنتج بحيث يتمكن تحقيق هذا الالتزام، وإزالة أكبر قدر ممكن من مخاطر الاستثمارات. وبالتالي قد يكون هناك نمط ذاتي للتعزيز.

في الوقت الحالي، تضغط الضغوط التنظيمية إلى حد كبير على التمويل الإسلامي نحو الطراز التقليدي. لم يضع واضعي المعاييرالدولية معايير محددة للتمويل الإسلامي، كما أن واضعي المعايير الإسلامية، والتي تشمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة، لم يتم قبولهم من قبل مجلس الخدمات المالية. هذا يعني أن هناك ضغوط دولية بسيطة لتبني معاييرهم، ولكن ضغوط قوية لتبني معاييرالتمويل التقليدي. في هذه الحالة، العديد من البلدان التي تواجه جدول أعمال ملح للإصلاح التنظيمي ستتبنى المعايير التقليدية وبالتالي تتوقع من التمويل الإسلامي أن ينسجم معها. بالإضافة إلى ذلك، ستخضع الشركات الدولية الرئيسية لرقابة موحدة، وسيتم تحديد المعاملة التحوطية للتمويل الإسلامي الخاص بها على مستوى المجموعة من قبل المُنظمين الرائدين والذين في الغالبية العظمى من هذه الحالات سيطبقون الأحكام التقليدية.

كلما شهدنا نموا في التمويل الإسلامي، سنرى ضغوط على نماذج أحكامه الشرعية. لا يمكن للشركات الاستمرار في الاعتماد على عدد صغير نسبيا من العلماء ، حتى لو تم دعم هؤلاء العلماء من قبل أعضاء الفريق المبتدئين. أحد الخيارات هو الزيادة في عدد العلماء. ولكن سيؤدي هذا إلى ارتفاع مستوى المخاطر في القرارات المتناقضة والفتاوى. أما البديل فهو تقليل الاعتماد على العلماء، على الأقل على مستوى الشركة. إلى حد ما ربما يحدث هذا الأمر بشكل طبيعي، حيث أن هذه الصناعة بدأت تطور منتجات قياسية وأساليب عملها. ولكن مطلوب المزيد سواء من خلال بعض الهيئات الدولية أو من خلال تغيير في هيكل مهنة الاستشارة.

بجمع كل هذه العوامل معا أين سيكون التمويل الإسلامي بعد عشر سنوات مثلا. لننظر في النقاط الأربعة التالية:

- يوجد نظام تمويل إسلامي متكامل مكتفي ذاتيا ومستقل عن التمويل التقليدي في الأساس. منتجاته متميزة، والكثير من تلك التي موجودة في العالم التقليدي غائبة عنه. على سبيل المثال،لا توجد عقود الصرف الأجنبي. هذا النظام قابل للفصل في المعاييرالتنظيمية التي وضعتها الهيئات المتخصصة. ولسوء الحظ، إنها تقتصر على حفنة من الدول التي لها أهمية لا تذكرفي النظام المالي العالمي. حيث لا يمكن للعديد من التجمعات السكانية المسلمة، مثل الهند أو تركيا، الوصول إليه.

- لقد اندمج التمويل الإسلامي مع التمويل التقليدي. فإنه يوفر نفس المنتجات والخدمات على المستويين الفردي والمؤسسي. وهو يختلف من حيث الهيكل ولكن متطابق على الصعيد الإقتصادي وإلى حد كبير، يقدم خدماته من قبل نفس الشركات التي تقدم خدمات التمويل التقليدي . ويخضع التمويل الإسلامي لنفس التنظيم الذي يخضع له التمويل التقليدي في كل دولة تقريبا، حيث لا يرى أحد حاجة لتطبيق معايير تنظيم مستقلة. كما أن معظم المسلمين لا يرون فارق حقيقي، ولكن الأقلية ترى أن الشكل مهم، وبالتالي لها افضلية واضحة للمنتج الإسلامي. أهم ما يمكن ابتكاره هو خيارات ائتمانية افتراضية إسلامية غريبة.

- يتفاعل التمويل الإسلامي مع النظام التقليدي ولكنه يختلف ماديا. في حين أن العديد من المنتجات متشابهة من الناحية الإقتصادية، هناك بعض اختلافات مميزة في المنتجات. وبدوره يجذب هذا الأمر جزء كبير من المسلمين، على الرغم من أن العديد من الشركات التي تقدم هذه المنتجات هي جزء من المجموعات التقليدية إلى حد كبير. ومع ذلك، عدد قليل من الشركات الإسلامية استطاعت أن تحقق أهمية دولية. قدمت لجنة بازل أحد واضعي المعايير الدولية، قدمت تفسيرات لمعاييرها ليجرى اعتمادها من قبل التمويل الإسلامي، وقد تم تبنيها في كثير من البلدان. وكانت في قمة الابتكار الصكوك التي تقدم عوائد أسهم خلال فترة محددة.

- لا يوجد تغيير يذكر في الوضع الحالي. يواصل واضعي المعايير الإسلامية عملهم بتأثير ضئيل على نظرائهم التقليدين كما أن معاييرهم تؤثرعلى بعض البلدان ذات الأغلبية المسلمة. ويُنظم التمويل الإسلامي في اماكن آخرى بنفس الطريقة التي يُنظم بها التمويل التقليدي. وتواصل المنتجات الإسلامية تطابقها مع تلك التقليدية ويبقى الابتكار في المنتجات الإسلامية محدود. كما تستمرالاختلافات في الممارسات الوطنية في عرقلت الأعمال عبرالحدود، وخاصة المعاملات الكبيرة في أسواق رأس المال .على الرغم من أن الطلب لا يزال قويا نسبيا في البلدان المسلمة، الا أن التمويل الإسلامي يمثل نسبة ضئيلة من الأعمال المالية العالمية.

قد تحتوي الحقيقة على عناصر جيدة وعلى بعض المفاجآت في كل من هذه النقاط، ولكن من غير المرجح أن تكون موحدة في جميع أنحاء العالم. وسيلعب المُنظمين دورا في تأسيسها ولكن لن تكون خاصة بهم فقط.

برنامج قادة الغد التنظيميون

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية على مدار العام، دفع عجلة التنمية من خلال برنامج تطويرالموظفين "برنامج قادة الغد التنظيميون" الذي يستهدف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بقبول أربعة شركاء للبرنامج وتعيين ثلاثة مدراء في الأقسام التنظيمية. الهدف من البرنامج هو تطويرالأفراد في أدوار تنظيمية في غضون عامين من خلال التدريب والتعلم . كما يتضمن البرنامج إعارات للشركات في مركز دبي المالي العالمي.

التزمت الإدارة العليا في سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2011، بإجراء عملية تدقيق للبرنامج لتحديد سبل أفضل لتقديم البرنامج. وقد ساعد مجلس إدارة السلطة في نجاح عملية التدقيق . وأدت نتائج التدقيق إلى فرص للتطوير. شملت هذه المبادرات: إعادة هيكلة عناصر الخبرة في العمل لمنح المنتسبين تعرض أكبر ومباشر للرقابة على الشركات المرخصة وتوفير الدعم المهني الدائم من كبارالمُنظمين في السلطة إلى المنتسبين وذلك من خلال تنفيذ برنامج التوجيه الذي سيبدأ في بداية عام 2012.

وحتى هذا التاريخ 90% من المواطنون العاملين في مجال التنظيم في سلطة دبي للخدمات المالية هم من خريجي برنامج قادة الغد التنظيميون. ويشكل المواطنون 28% من جملة العاملين في مجال التنظيم في سلطة دبي للخدمات المالية.

العلاقات الإقليمية الرئيسية

ظل التعاون والتفاعل الإقليمي من أولوياتنا في عام 2011. تم توقيع مذكرة تفاهم ذات أهمية خاصة مع هيئة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. مما أدى إلى تعزيز التفاعل بين سلطة دبي للخدمات المالية وهيئة التأمين، كما عنى هذا أن لدى سلطة دبي للخدمات المالية الآن علاقة تعاون رسمية مع الهيئات التنظيمية الإتحادية الثلاثة في دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد ابرمت السلطة مذكرات تفاهم مع كل من هيئة الأوراق المالية والسلع في عام 2005 والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2009. كما تعمل سلطة دبي للخدمات المالية أيضا بشكل وثيق مع وزارة الإقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد بول كوستر الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية هو عضو في المجلس الاستشاري لهيئة الأوراق المالية والسلع ، و يجتمع بانتظام مع نظيره في هيئة الأوراق المالية والسلع ومحافظ البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة لمناقشة القضايا المشتركة. كما تم عقد اجتماعات على مستوى مسؤولين العمليات على مدار العام بين سلطة دبي للخدمات المالية ونظيراتها الفدرالية.

وشاركت سلطة دبي للخدمات المالية في أعمال المنتدى الإقليمي والأفريقي والشرق أوسطي للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في عام 2011، و كان ذلك بحضور اجتماعات في موريشيوس و كيب تاون في أبريل. وقد تم اعتماد مذكرة تفاهم صيغت من قبل سلطة دبي للخدمات المالية في الاجتماع الأخير للمنتدى الإقليمي والأفريقي والشرق أوسطي للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ، وذلك لتعزيز التعاون بين الأعضاء 19 للجنة. وفي سياق الأسواق يتم تمثيل سلطة دبي للخدمات المالية في فريق عمل منظمة التعاون والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

واستاضفت سلطة دبي للخدمات المالية في 23/22 نوفمبر المؤتمر الثاني الإقليمي للتدقيق بعنوان "التشكيك المهني (بروفيشنال سكيبتسيزم) : رفع المعايير" وهذه المرة برعاية مشتركة مع وزارة الإقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة. استقطب هذا الحدث حوالي 230 مدقق من السعودية والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

تم احراز تقدم في مناقشات حول مذكرة تفاهم ثنائية مع وكالة الخدمات المالية في مصر و من المنتظر الإنتهاء منها في أوائل عام 2012. كما تمت التبادلات الأولية التي أجريت مع مصرف لبنان. يؤدي الاهتمام المتزايد في مركز دبي المالي العالمي من شركات دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة ، إلى ضرورة العلاقات الرسمية مع مزيد من المُنظمين والمشرفين في منطقة الشرق الأوسط.

قسم السياسات والخدمات القانونية

المبادرات التشريعية

واصل قسم السياسات والخدمات القانونية عملية المراجعة لقوانين وقواعد سلطة دبي للخدمات المالية مما أدى إلى بعض التغييرات الهامة في نظام سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2011. وقد أدخلت سلطة دبي للخدمات المالية نظام شامل للترويج المالي الذي عزز محيطها التنظيمي و وفر مزيد من الوضوح في ما يتعلق بترويج الخدمات المالية من قبل أشخاص غيرمخول لهم القيام بذلك من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. سوف يكون لسلطة دبي للخدمات المالية الآن قدرة أكبر في الرقابة التنظيمية والسيطرة على من يستطيع أن يقوم بأعمال الترويج المالي فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات المالية. وعلى وجه خاص ،الإشراف على المعايير التي يجب أن يحققها الترويج المالي فيما يخص الأفراد المستثمرين.

قام القسم بتقديم نموذج جديد من كتيب مصادر سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2011، وهو نموذج السياسات والإجراءات التنظيمية.يتضمن النموذج الجديد توجيه لإجراءات وبيانات السياسات التي وردت سابقا في مصادر أخرى بما في ذلك كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بترخيص ورقابة الشركات المرخصة. سيوفر هذا للقراء وضوح أكبر حول تنظيم وإجراءات سلطة دبي للخدمات المالية والأمور المتوقعة من المجتمع المُنظم. إن عملية تطوير نموذج السياسات والإجراءات التنظيمية لا تزال قائمة ، مع احتمال إضافة فصول أخرى ، بما في ذلك فصول حول عملية التنفيذ وصناعة القرارات.

عمل قسم السياسات والخدمات القانونية بشكل وثيق مع قسم الرقابة على مدار العام لإدخال عدد من التحسينات على اطار عمل تعريف الخدمات المالية في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. قامت هذه التحسينات بإزالة الغموض عن إطار عمل الشركات ، كما أنها قدمت للشركات تسهيلات تنظيمية معينة فيما يتعلق ببعض الشروط التنظيمية التي وُضعت عليها سابقا .

تطوير السياسة

بالإضافة إلى إدارة عملية تطوير السياسات التنظيمية في سلطة دبي للخدمات المالية، استمر الفريق في المساهمة في أعمال هيئات واضعي المعايير الدولية مثل المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين و لجنة بازل. تقوم الهيئات حاليا بمراجعة معاييرها عقب الأزمة المالية وتواصل تعزيز نظامها الدولي المستمر في قطاع الخدمات المالية. واستمرت سلطة دبي للخدمات المالية خلال عام 2011، بالرد على الأوراق الاستشارية الصادرة عن هذه الهيئات الدولية وغيرها وهي لا زالت تقوم بتقديم الخدمات المتعلقة بوضع المعايير للعديد من اللجان مع المساهمة في تطوير المعايير.

التواصل مع الصناعة

أصدر قسم السياسات والخدمات القانونية عدد من العروض حول عددا من القضايا خلال عام 2011، بما في ذلك التغيرات في نظام الأسواق، قانون دبي رقم 9 لعام 2004 ونظام الترويج المالي في مركز دبي المالي العالمي وتعريف الخدمات المالية. كما قدم عروضا حول كتيب المصادر فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات التنظيمية وحول نظام الصناديق المالية الجديد المطروح من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.

قسم الرقابة

لمحة حول الرقابة

إن معظم وقت واهتمام سلطة دبي للخدمات المالية مكرس للشركات التي تقوم بالإشراف عليها وقد بلغ عدد تلك الهيئات في نهاية العام 270 شركة مرخصة و51 مزود خدمات مساعدة و15 مدقق مسجل.

أنشطة الترخيص

النهج القوي المتخذ من قبل قسم الرقابة فيم يتعلق بالترخيص هو من أهم العناصر الرئيسية في قسم الرقابة. يقوم القسم بإجراء تحليل كامل لطلبات الترخيص الجديدة ، ولا سيما فيما يتعلق بجدوى نموذج الأعمال المقترح وملأة الإدارة العليا والمجالس الإدارية ، وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، ومدى معقولية التقديرات المالية وقدرة مقدم الطلب على الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي. وعلينا أيضا أن ننظر عن كثب إلى مصادر أموال المستفدين من مقدم الطلب والتواصل مع الهيئات التنظيمية عند الضرورة. فرض الوضع الإقتصادي العالمي في عام 2011 التشديد في عملية التحقق من المعلومات ، حتى لو أدى ذلك أحيانا إلى استغراق المزيد من الوقت في إجراءات عملية الترخيص.

كان هناك زيادة في عدد طلبات الحصول على ترخيص في عام 2011، وقد منحت سلطة دبي للخدمات المالية 46 ترخيص للشركات وسجلت 2 من مزودو الخدمات المساعدة (المجموع 51) وسجلت مدقق 1 (المجموع 15). يدل هذا على زيادة قدرها % 8 مقارنة بعام 2010. وتبين سلطة دبي للخدمات المالية أن المؤسسات المالية القادمة من والهند ودول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا هي التي تشكل هذه الزيادة ، حيث كان التمويل التجاري ووساطة تجارة الجملة وإعادة التأمين وإدارة الثروات هي الخدمات المالية السائدة التي تم تقديمها. يبين الرسم البياني أدناه وضع الملكية ، وعدد من الشركات ومجموع الحصص (%). كما أن توسيع قاعدة مكاتب التمثيل كان أيضا مهم. و نتوقع أن عددا من هذه الشركات ستسعى للحصول على التراخيص الكاملة .

الشركات المرخصة حسب الملكية

عدد الشركات، مجموع الحصص (%)

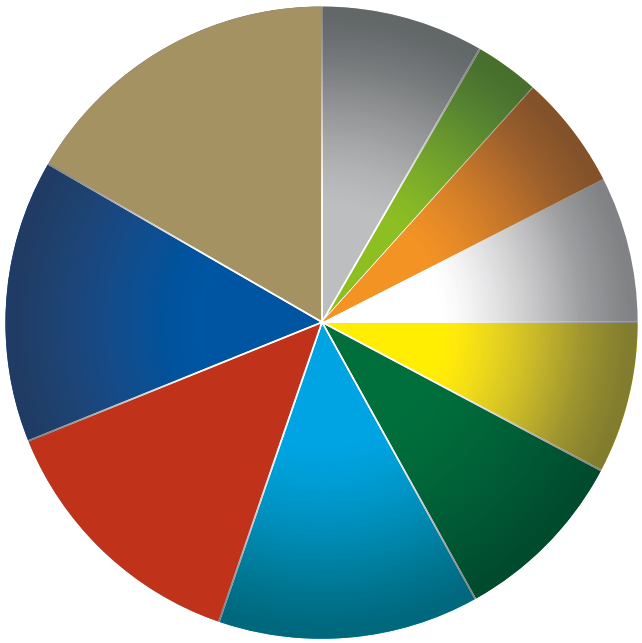

الأسلوب الرقابي

سلطة دبي للخدمات المالية هي سلطة تنظيمية قائمة على تقييم المخاطر. نقوم باستخدام عمليات المراجعة الميدانية الدورية بصفتها مقياس لاحتمالات المخاطر في الشركة. يتم تنفيذ عمليات المراجعة الميدانية من قبل خبراء مشرفين يتم تزويدهم بفرص تدريب وتطوير مستمرة حرصا على زيادة وعيهم في الاتجاهات العالمية والابتكارات المتعلقة بالمنتجات. يعتمد تكرار وحجم عمليات تقييم المخاطر و التحقق من صحة الإجراءات على الأثر المحتمل من أنشطة الشركات في مركز دبي المالي العالمي واحتمال تبلور المخاطر المحتملة في أهداف السلطة.

باستخدام أداة مصفوفة المخاطر، ينظر قسم الرقابة عن كثب في هياكل الحوكمة المستخدمة في كل شركة وأدائها المالي ومزاولتها للأعمال مع العملاء والأسواق ومختلف الهيئات التنظيمية ومدى التزام الشركة بقواعد مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وأفضل الممارسات العالمية بذلك الخصوص. يشمل النشاط الميداني مراجعة سجلات الشركة وإجراء مقابلات مع إدارة الشركة وموظفيها واختبار المعاملات والاحتفاظ بالسجلات. يحدد نطاق المراجعة عوامل مثل حجم الشركة ومدى تعقيدها وعروض المنتجات فيها وقاعدة عملائها ونموذج عملها ومدى تعاونها مع سلطة دبي للخدمات المالية. يتم بحث نتائج عمليات التفتيش الميداني التي نقوم بها مع الإدارة و يتم إبلاغ المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة خطيا ،بالإضافة إلى ابلاغ أية هيئة مشرفة آخرى معنية.

في حين أن الغالبية العظمى من عمليات التفتيش أظهرت وجود ممارسات وأوضاع مرضية. الا أننا واجهنا أحيانا بعض الممارسات أو الأوضاع التي تثبت وجود مستوى عال من المخاطر ومشاكل رقابية كثيرة، حيث وجب إتخاذ إجراءات إضافية . في الأوضاع النموذجية وافقت الشركات التي أظهرت مستوى عال من المخاطر و/أو مشاكل إشرافية على اتباع برنامج يخفف من المخاطر مع سلطة دبي للخدمات المالية والذي التزمت به بإتخاذ إجراءات علاجية بحلول تواريخ معينة. وتقوم سلطة دبي للخدمات المالية بفرض برنامج تصحيحي أكثر رسمية في حال كان لديها مخاوف أكثر أهمية حول الشركة. تتمتع سلطة دبي للخدمات المالية بمجموعة من الصلاحيات لتقليل الممارسات أو الأوضاع غير المرضية، بما في ذلك حظر الأعمال والأمر بإتخاذ إجراءات تصحيحية معينة وقد يصل الأمر إلى سحب الترخيص. وفي بعض الأحيان يقوم قسم الرقابة باحالة الأمر لقسم التنفيذ للتحقيق.

قام قسم الرقابة بتنفيذ 129 عملية تقييم ميدانية للشركات المرخصة و15 عملية تقييم لمزودي الخدمات المساعدة و23 عملية تقييم لمدققي الحسابات المسجلين خلال عام 2011. فيما يتعلق بتقييم مدققي الحسابات المسجلين ، كان هنالك 14 تقييم يتعلق في عمليات تدقيق محددة كما هو مطلوب بموجب قواعد النموذج العام 8.6.1 (سي) إلى (اف) بما في ذلك الالتزامات المادية الخاصة بالأصول التحوطية للعملاء. و 7 عمليات تقييم تتعلق بعمليات تدقيق حسابات قانونية كما هو مطلوب بموجب قواعد النموذج العام 8.6.1 (ب) وتقييمان فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

التطور المستمر في الإجراءات الرقابية

قمنا بمراجعة إجراءاتنا الرقابية على مدار العام لتعزيز الكفاءة وتحديث عملية التوثيق وضمان اتساق النهج بين المراقبين. قمنا بمراجعة 100 إجراء حتى الآن وعليه حددنا عددا من فرص التحسين التي سيتم تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

الرقابة والمشاريع

بدأ العمل في قسم الرقابة على مشروعين رئيسيين في عام 2011 ولا يازال العمل مستمر عليهما. أولا، أجرينا مراجعة على القواعد التحوطية لدينا فيما يتعلق بالبنوك وشركات الاستثمار لتنفيذ بازل 3 وغيرها من التحسينات التحوطية. ثانيا، أجرينا مراجعة على قواعدنا المحيطة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب والقواعد العامة الخاصة بعملاؤنا.

عمليات المراجعة حسب الموضوع

لا تزال عمليات المراجعة حسب الموضوع تشكل أداة رئيسية في قدراتنا الرقابية وتطبيقها. يكمل تقييمنا الميداني للشركات الفردية ببرنامج عمليات المراجعة حسب الموضوع حيث يتم الاطلاع على النواحي المختلفة من المخاطر التي قد يكون لها أثر على عدد أكبر من الشركات. خلال العام تم إجراء عمليات مراجعة حسب الموضوع تغطي المجالات التالية: مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب مع الأشخاص المعرضين سياسيا. انقسمت مراجعة مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب إلى مرحلتين. تضمنت المرحلة الأولة إعداد ونشر استبيان لجميع الشركات المرخصة ومزودو الخدمات المساعدة. حيث وصل مجموع الاستجابات إلى 289. وشملت المرحلة الثانية زيارة 25 شركة مختارة لتقييم واختبار نُظم وضوابط الأشخاص المعرضين سياسيا ، وأيضا الحصول على ردود الفعل فيم يتعلق بالنهج الحالي للأشخاص المعرضين سياسيا وعلى أي تعديلات أخرى يُعتقد أنها قد تكون مفيدة. هذه هي المرة الأولى التي تستهدف فيها سلطة دبي للخدمات المالية جميع الشركات بإجراء عمليات مراجعة حسب الموضع ، الأمر الذي يدل على أهمية هذا النوع من العمليات.

التواصل

تؤمن سلطة دبي للخدمات المالية بشدة في الانخراط المتواصل مع القطاع المالي من خلال عمليات تقييم المخاطرالمحددة. استمر قسم الرقابة في التركيز على الانخراط مع أصحاب المصالح من خلال العديد من المبادرات بما في ذلك جلسات التواصل والعروض الخارجية خلال عام 2011. شمل أسلوب " العلاج الوقائي" ومكن أعضاء القسم من توعية الشركات حول السلوك الوقائي . قام قسم الرقابة بتقديم عروضا تغطي جزء كبير من المسائل التي تشمل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وإجراءات الحالات المشتبه بها (محاضرة مشتركة مع وحدة الحالات المشتبه بها في البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة) ،بالإضافة إلى محاضرة موجهة للمستشارين حول سُبل التعامل مع طلبات الترخيص من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

وقام القسم بتقديم دورة ركز فيها على ورقة التشاور رقم 74، التي طرح فيها تعريف جديد للأعمال والمهن غير المالية المحددة. وقام القسم بتحضير دليل سريع عن مكافحة غسل الأموال/تغييرات

تمويل الإرهاب، وفي هذا الصدد ، شمل عددا من المجالات الأساسية بما في ذلك : مساعدة أي شركة في التأسيس في حال كانت شركة للأعمال والمهن غير المالية المحددة ، موضحا شرط التسجيل في سلطة دبي للخدمات المالية وتعيين مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والامتثال إلى القواعد الجديدة المقترحة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بالأعمال والمهن غير المالية المحددة.

المدققون المسجلون

شرعت وحدة المراقبة الخاصة في عام 2011، بمراجعة تقارير المدققين بموجب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. هذه التقارير متخصصة وهي للاستخدام من قبل سلطة دبي للخدمات المالية فقط. تغطي هذه التقارير المسائل المتعلقة في: العوائد التحوطية ورأس المال التنظيمي وأموال العملاء، على عكس التقارير القانونية العادية للمدققين. كان الغرض من هذاه المراجعة جمع معلومات عن الإجراءات المعمول بها من قبل المدققون المسجلون لإصدار هذه التقارير.

العلاقات التنظيمية الدولية والتعاون

يبقى قسم الرقابة نشطا مع مجموعة من واضعي المعايير، بدءا من لجنة بازل للإشراف المصرفي والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين. ومن منظور التمويل الإسلامي، بقيت سلطة دبي للخدمات المالية مشاركا نشطا في مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومنظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية. اما من منظور التدقيق اجتمعت سلطة دبي للخدمات المالية مع وحدة التفتيش ومجلس الرقابة المهنية لإعداد التقارير المالية في المملكة المتحدة. كما أجرينا جلسة إفطار مشتركة مع معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز لمناقشة أهمية وجود هيئة للمحاسبة المهنية في المنطقة.

الكليات الرقابية

تلقت الكليات الرقابية دفعة جديدة في عام 2011 نتيجة الأزمة المالية. لا يزال التعاون بين مُنظم الشركات والسلطات الرقابية المضيفة لها في أولوليات جدول أعمال سلطة دبي للخدمات المالية. ويعمل القسم بنشاط من أجل تعزيز دور الكليات الرقابية في تنسيق القرارات والأنشطة الرقابية ، فضلا عن تعزيز تبادل المعلومات بين السلطات المختصة. وإلى حد كبير، يتم تحقيق هذا عن طريق مجموعة من مذكرات التفاهم الثنائية وعضوية السلطة في مذكرات تفاهم متعددة الأطراف وعبر المشاركة في الكليات الرقابية الرسمية على نحو متزايد.

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وعقوبات الأمم المتحدة

يطبق قانون العقوبات الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيره من القوانين الجزائية الإتحادية في الدولة في مركز دبي المالي العالمي، بما فيها القانون الإتحادي رقم 4 لسنة 2002 (تجريم غسل الأموال) والقانون الإتحادي رقم 1 لسنة 2004 (قانون مكافحة الإرهاب). وتعمل سلطة دبي للخدمات المالية بشكل فعال على نشر ثقافة الالتزام بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب من جانب الكيانات المُنظمة في مركز دبي المالي العالمي.

وقد حرصت سلطة دبي للخدمات المالية على أن يتفق النظام التنظيمي لمكافحة غسل الأموال/ مكافحة

تمويل الإرهاب مع المعاييرالدولية التي تضعها قوة مهام الإجراءات المالية. وتبقى عملية الاختيار الأولية من بين مقدمي الطلبات وعملية الرقابة المستمرة للامتثال لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب على رأس أولويات سلطة دبي للخدمات المالية. يشكل تقييم فعالية ضوابط مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب التي تضعها الشركات مكونا حيويا في عملية تقييم المخاطر المستمرة. نقوم بفحص أنظمة وضوابط الكيانات المُنظمة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب مع التركيز بشكل خاص على إجراءات(اعرف عميلك) وعمليات تقديم التقارير حول المعاملات المشبوهة. في عام 2011، تم تقديم 38 تقرير حول المعاملات المشبوهة (36 تقرير في عام 2010) من قبل الكيانات المُنظمة من وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة.

كجزء من نظام مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية أيضا بمراجعة مستوى الامتثال لأنظمة مجلس الأمن للأمم المتحدة. اتصلت سلطة دبي للخدمات المالية بجميع كبارالمسؤولين التنفيذيين في الشركات المرخصة ومزودو الخدمات المساعدة وطلبت منهم تأكيدات إيجابية للالتزام بالعقوبات المفروضة على ليبيا . ويأتي ذلك تباعا لخطابات "كبار التنفيذين" التي صدرت في يناير ومارس 2011 بشأن الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الربيع العربي وقرارات مجلس الأمن 1970 و 1973 بشأن ليبيا.

التدريب

يقوم قسم الرقابة بتعيين ممارسين مخضرمين لديهم في كثير من الأحيان خبرة في كل من القطاعين الخاص والعام. وركزت أهم التزامات القسم في عام 2011 على أهمية التدريب المستمر مع مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية للموظفين على جميع المستويات. تجلى هذا في حد ذاته عبر التزام القسم بدورات تنمية مهنية للموظفين ،بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في المؤتمرات والالتزام ببرنامج قادة الغد التنظيميون. وتتوقع سلطة دبي للخدمات المالية من الكيانات الخاضعة للرقابة لديها أن تلتزم بعملية تدريب الموظفين لديها.

الأسواق

يحتضن مركز دبي المالي العالمي بورصة ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة. وقد ركز قسم الأسواق في سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2011 على ثلاثة مجالات رئيسية ، وهي: تحديد السياسة العامة والرقابة على الأسواق في مركز دبي المالي العالمي وغرف المقاصة وتعزيز العلاقات والتواصل مع أصحاب المصالح.

مبادرات السياسة

اظهر قسم الأسواق تطور في سياسات سوق رأس المال في مجالين اثنين. أولا، قام القسم بمراجعة لتحديث قواعد عملية الطرح العام والأوراق المالية وذلك للاعتراف بالتطورات التنظيمية في الولايات القضائية الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز الإطار التنظيمي الذي ينطبق على إصدار الأوراق المالية والالتزامات المستمرة من قبل الكيانات المسؤولة عن الابلاغ. ستؤدي هذه التعديلات الهامة التي احدثت على نظام طرح الأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي إلى اتساق أكبر مع نظام طرح

وقبول الأوراق المالية في المملكة المتحدة ، وذلك عند دخوله حيز التنفيذ في مطلع عام 2012.

منذ الأول من أكتوبر 2011، تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بتشغيل القائمة الرئيسية للأوراق المالية الخاصة بـ ناسداك دبي، وهي الأن السلطة الوحيدة المسؤولة عن قبول الشركات في القائمة وعن رقابة الالتزامات والافصاحات المستمرة.

ثانيا، تم تعديل نظام سلطة دبي للخدمات المالية الخاص بالاعتراف ، ليشمل أنظمة التداول البديلة، وليمكن مثل هذه المنصات من الإتصال عن بعد بالشركات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي.

سيحدد وضع اللمسات الأخيرة على عمل من أعمال المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وضع جدول عمل مبادرات السياسات الخاصة بقسم الأسواق في المستقبل: مراجعة نموذج مؤسسات السوق المرخصة والتشاور العام حول تزايد مسؤوليات الرقابة وطرح بند الابلاغ عن المعاملات ، جميعها أمثلة على تغييرات في السياسات سيتم النظر فيها. مع التغييرات المقترحة في تنظيم الخدمات المالية في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الأسواق وغرف المقاصة ، سيقوم قسم الأسواق في عام 2012 بالبدء في مراجعة نموذج مؤسسات السوق المرخصة لتبقى متسقة مع أفضل الممارسات الدولية.

أنشطة رقابية

في الربع الثاني من العام تم الإنتهاء من مراجعة الامتثال المبدئي والمستمر لأعضاء البورصة. طلبت وحصلت بورصة ناسداك دبي على موافقة بخصوص انقاص ضمان تسوية الأموال ، وسمح لها بالتأثيرعلى بعض التغييرات في تبادل المعلومات وترتيبات التسوية.

مع نقل مسؤوليات القائمة الرسمية إلى سلطة دبي للخدمات المالية، تم الاتفاق على بروتوكول لتنظيم تلك المسؤوليات التنفيذية المنصوص عليها بين سلطة دبي للخدمات المالية وناسداك دبي فيما يتعلق بكيانات الإبلاغ.

تمت زيارة بعض أعضاء بورصة ناسداك دبي بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع، وقد تم الإنتهاء من عمليات تقييم للمخاطر وذلك بهدفين: التعرف على الأسلوب المتبع في تنظيم الوسطاء المحليين وتقييم الجهد المبذل للامتثال داخل شركات المقاصة والوساطة.

منح قسم الأسواق ناسداك دبي وبورصة دبي للطاقة موافقة فيما يتعلق بابتكار منتجات متنوعة وتعزيز فعاليتها والقبول بأعضاء جدد من خارج مركز دبي المالي العالمي.

الرقابة على هيئات اعداد التقارير

واصل قسم الأسواق مراقبة الابلاغ عن هيئات اعداد التقارير (وهي بشكل رئيسي متعلقة بالمساهمات والديون) والتواصل معهم بفعالية لضمان اتمام عملية الابلاغ بشكل مناسب. ويظهر التوجه الدولي للبورصات في مركز دبي المالي العالمي من خلال كيانات الأوراق المالية المدرجة

متنوعة المنشأ ، مثل الولايات المتحدة والكويت وجنوب افريقيا والبحرين والأردن والمملكة العربية السعودية وماليزيا وألمانيا والهند والمملكة المتحدة.

وافق قسم الأسواق على عملية استحواذ واحدة ولغى الإدراج اللاحق الذي تم إنجازه في النصف الأول من عام 2011.

العلاقات والتواصل مع أصحاب المصالح

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية التزامها مع الجهات المعنية بأسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي في كل من القطاعين العام والخاص. حيث وظف قسم الأسواق مبادرات مختلفة استخدمت في هذا الصدد، بما في ذلك توفير الدعم التقني إلى مجموعات عمل من الهيئات الدولية لوضع المعايير، كما استضاف دورات توعية وشارك بنشاط في عروض خارجية. وشارك قسم الأسواق في المؤتمرات وأفرقة الخبراء التي غطت مجموعة متنوعة من المواضيع بما في ذلك إقراض الأوراق المالية، وحفظ الأسهم، وبروتوكولات تبادل الإتصالات، وحوكمة الشركات ومشتقات السلع. كما استضاف قسم الأسواق اجتماعين حول التعديلات التي أدخلت على نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي وعمل مع الصناعة المحلية على ابتكار المنتجات المالية المتداولة مثل أسواق صناديق الاستثمار.

زادت أهمية التنسيق والتعاون بين المنظمين بتأثرت أداء أسواق رأس المال المحلية من خلال الأحداث العالمية. وفي هذا الصدد، تم البدء في العديد من المبادرات. حيث أصبح التفاعل بين سلطة دبي للخدمات المالية وهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أصبح عنصر هام جدا في هذا العمل. في عام 2011، تم البدء بفريق عمل هدفه تبادل الأفكار والمعارف وتطوير الأفكار المتعلقة بتطوير أسواق رأس المال والبورصات في دولة الإمارات العربية المتحدة. قام فريق العمل بتقديم ورقة عمل إلى فريق عمل مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) ، محدثا فهم أفضل للبنية التحتية في البورصات الثلاث الفردية وتشمل : بورصة أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وناسداك دبي.

بالإضافة إلى دورات التوعية، قدمت سلطة دبي للخدمات المالية ردودها حول مبادرات السياسات التي وضعت للتشاور العام من قبل السلطات القضائية الأخرى. الحد لتقديم التعليقات في هذا الصدد هو ما إذ كانت التغيرات في القواعد والسياسات تؤثر على الوصول إلى أداء أسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي. في ضوء هذه الملاحظات، تم تقديم ردود إلى لجنة الإتحاد الأوروبي حول مراجعة الأسواق في آليات التوجيه المالي ولجنة بازل.

تم خلق فرص تدريب للمشاركين في برنامج قادة الغد التنظيميون الخاص بالإمارتيين في سلطة دبي للخدمات المالية وبرنامج "شارك" لهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع. كما قدم القسم التدريب للموظفين في هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع حول المخاطر والمنافع المشتركة من التداول بالهامش، و للمرة الأولى اكمل أحد أعضاء قسم الأسواق اعارة في قسم الإشراف التنفيذي لدى هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع .

بالإضافة إلى ذلك ، قدم القسم مساهمات إلى جداول أعمال هيئات واضعي المعايير الدولية، مثل

المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. كما قدم القسم مساهمات تقنية لفريق عمل لجنة الأسواق الناشئة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية حول التداول اليومي في الأسواق الناشئة، اللجنة الخاصة بمشتقات السلع والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية – لجنة أنظمة الدفع والتسوية التي تعمل على أساس معايير سوق تداول الأوراق المالية خارج البورصة (Over the counter) للإبلاغ عن البيانات.

الهيئات والأعضاء المعترف بهم

يبقى نظام الاعتراف في سلطة دبي للخدمات المالية عنصر هام جدا للإطار التنظيمي. لأنه يتيح للوسطاء وأعضاء المقاصة التواصل عن بعد مع مؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي، مع الحفاظ على الضوابط التنظيمية وضوابط القبول والمعاملات في مؤسسات السوق المرخصة .

في عام 2011، وافق قسم الأسواق على طلبين من شركات تسعى للحصول على «الاعتراف» في ناسداك دبي. و منح القسم «اعتراف» لطلبين مقدمين من شركات تسعى لعضوية بورصة دبي للطاقة. وأدت ظروف السوق المضطربة إلى إعادة تنظيم الهياكل المؤسسية وسحب الاعتراف من قبل بعض المشاركين. وبحلول نهاية العام، كان هناك 35 عضو في ناسداك دبي و66 عضو في بورصة دبي للطاقة ما يمثل انخفاضا في عضو 1 و 5 أعضاء على التوالي.

قسم التنفيذ

التوجه الوقائي

أدى التعاون الراسخ بين قسم التنفيذ و قسم الرقابة إلى تنظيم أكثر كفاءة وفعالية للخدمات المالية والأسواق في مركز دبي المالي العالمي. بينت تجربة سلطة دبي للخدمات المالية أن التدخل المبكر بالتعاون مع قسم الرقابة، عموما ما ينتج عنه قرارات تنظيمية أسرع و تكلفة فعالة أكثر على غرار نتائج التحقيقات المكلفة والتي تستغرق وقت أكثر.

لهذا السبب قام قسم التنفيذ بالتعاون مع قسم الرقابة في وقت سابق بمعالجة سوء السلوك والتخفيف من الأضرار التي لحقت بسمعة مركز دبي المالي العالمي وصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

وقد أدت استراتيجية التدخل المبكر إلى مراجعة العملية التنظيمية في سلطة دبي للخدمات المالية التي حددت الممارسات التي تطابق توقعات سلطة دبي للخدمات المالية وأصحاب المصالح.

استجاب فريق عمل قسم التنفيذ إلى 12 طلب مقدم من قبل قسم الرقابة للتدخل خلال العام، وشارك القسم في 23 موجز مقدم من قبل قسم الأسواق حيث نظر القسم فيها وأوصى باستراتيجية التدخل المبكر.

يؤدي التدخل المبكر عموما إلى سلوك تصحيحي وانخفاضا في عدد القضايا المحالة للتحقيق. بدأت سلطة دبي للخدمات المالية بالتحقيق في 7 قضايا في عام 2011، وذلك أقل من العام السابق حيث كان مجموع القضايا 9 .

القضايا المحالة إلى قسم التنفيذ

في الحالات التي لا يمكن فيها معالجة سوء السلوك من خلال التدخل المبكر، يقوم قسم الرقابة باحالة القضية رسميا إلى قسم التنفيذ لتقرير إذا كان من الضروري البدء في التحقيق.

التحقيقات

أجرت سلطة دبي للخدمات المالية 13 تحقيق خلال عام 2011، شملت 6 قضايا من عام 2010 وذلك أكثر من العام السابق حيث كان مجموع القضايا 9.

التحقيقات	العدد
التحقيقات المستمرة من عام 2010 إلى عام 2011	6
التحقيقات التي تمت مباشرتها في عام 2011	7
التحقيقات التي تم انهاؤها في عام 2011	8
التحقيقات التي لا زالت قيد التنفيذ حتى 31 ديسمبر 2011	5

شملت التحقيقات التي تمت مباشرتها في عام 2011 مجموعة من التصرفات وهي:

- السياسات والممارسات الضعيفة من قبل الشركات المرخصة في ما يتعلق بتحديد وتصنيف العملاء؛
- فشل النظم والضوابط، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد العملاء وإجراء تحريات مستمرة عنهم والتحقق من مصادر أموالهم؛
- فشل تحوطي فيما يتعلق بالحفاظ على موارد كافية لرأس المال ؛
- تقديم معلومات زائفة ومضللة لسلطة دبي للخدمات المالية؛
- الفشل في الإفصاح عن معلومات مادية إلى سلطة دبي للخدمات المالية ، و
- عدم التعاون بشكل كامل مع سلطة دبي للخدمات المالية.

نتائج التنفيذ

كانت هناك 5 نتائج للتنفيذ خلال العام أدت إلى فرض عقوبات. تفاصيل العقوبات موجودة على الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية تحت السجل العام/الإجراءات التنظيمية وتُلخص على النحو التالي.

أرون بانتشريا وساتيش بانتشريا

فرضت سلطة دبي للخدمات المالية غرامة مالية قدرها 12,000 دولار أمريكي على كل من أرون وساتيش بانتشريا بعد أن تبين انهم قدموا معلومات زائفة ومضللة لسلطة دبي للخدمات المالية وعدم التعاون بشكل كامل مع سلطة دبي للخدمات المالية. فشل كل من أرون وساتيش بانتشريا في الإفصاح عن:

- جميع مناصب الإدارة والتحكم التي كانوا مطالبين بالإفصاح عنها خلال إجراءات الحصول على الترخيص من قبل سلطة دبي للخدمات المالية ، و
- التحقيقات والإجراءات التنظيمية من قبل هيئة رقابية للخدمات المالية في ما يتعلق بسلوكهم، وسلوك الشركات المرتبطة بهم، و التي كانوا مطالبين بالإفصاح عنها خلال إجراءات الحصول على الترخيص من قبل سلطة دبي للخدمات المالية و/ أو بعد أن أصبحوا أفراد مرخصين من قبل سلطة دبي للخدمات المالية .

ساكسو بنك دبي المحدودة

وجهت سلطة دبي للخدمات المالية توبيخا إداريا إلى ساكسو بنك دبي المحدودة لإخفاقها في الامتثال لقواعد سلطة دبي للخدمات المالية لإخفاقت في أنظمة التعامل مع العملاء. جاء هذا التوبيخ تباعا لاعتراف ساكسو بنك دبي المحدودة بأنه اخترق نظم وضوابط العملاء ومكافحة غسل الأموال المُلزمة في قواعد سلطة دبي للخدمات المالية من خلال الاخفاق في:

- تصنيف العملاء تصنيفا سليما؛
- ابرام اتفاقية مع كل عميل من عملائها ؛
- الحصول على تحقيق كاف ومرض لهويات العملاء ومحل اقامتهم الدائم ومصادر ثرواتهم؛
- اجراء تحريات مستمرة عن العملاء؛
- مراقبة معاملات العملاء مراقبة كافية، و
- إنشاء وصيانة النظم والضوابط المناسبة تتعلق بالأشخاص المعرضين سياسيا.

اي* تريد سيكيورتيز ليمتد

تلقت سلطة دبي للخدمات المالية تعهد جبري من اي* تريد سيكيورتيز ليمتد ،بعد أن كشفت سلطة دبي للخدمات المالية عن أوجه قصور في نظم وضوابط مكافحة غسل الأموال في اي* تريد سيكيورتيز ليمتد. وتشمل تلك القصور الاخفاق في:

- الحصول على الادلة المستندية الكافية المتعلقة بمصادر أموال عملائها و/أو ثرواتهم ؛
- الحصول، لبعض عملائها، على الأدلة المستندية الكافية المتعلقة بعناوينهم أو نسخ مصدق عليها على نحو رسمي صحيح من تلك المستندات؛
- وضع سياسات لضمان صحة المستندات المتعلقة بهوية العملاء وحداثتها، الأمر الذي أدى إلى اخفاق اي* تريد في الحصول على مستندات "اعرف عميلك" ؛
- وضع السياسات والإجراءات والنظم والضوابط التي تفي على نحو ملائم باحتياجات تقييم مخاطر غسل الأموال الخاصة بعملائها؛ و
- ضمان أن طاقم عمل الامتثال خلال تلك الفترة كان كافيا لتغطية طبيعة و حجم أنشطتها التجارية.

وقد وافقت اي* تريد في التعهد الجبري على أن تسدد غرامة مالية قدرها 1,101,000 درهما إماراتيا (300,000 دولار أمريكي)، على أن يتم سداد 734,000 درهما اماراتيا (200,000 دولار أمريكي) في غضون 30 يوما، ويُعلق المبلغ المتبقي البالغ قيمته 367,000 درهما اماراتيا (100,000 دولار أمريكي) بناء على وفاء اي* تريد بالتعهد الجبري.

سراج كابيتال ليمتد

سحبت سلطة دبي للخدمات المالية الترخيص من سراج كابيتال ليمتد لإخفاقها في الحفاظ على موارد رأس المال الكافي والحفاظ على النظم والضوابط الملائمة. وقد أخفقت سراج كابيتال كابيتال ليمتد في:

- الحفاظ على موارد رأس المال الكافي خلال الفترة من 1 أكتوبر 2010 وحتى تاريخ سحب الترخيص؛
- أن يكون لديها أنظمة وضوابط ملائمة لتمكينها من تحديد ورصد متطلبات رأس المال ؛

- ابلاغ سلطة دبي للخدمات المالية على الفور بحدوث شيء من شأنه أن يؤدي في تغييرات جوهرية في كفاية رأس المال أو الملاءة المالية؛
- الإفصاح عن أمر يميل وبشكل معقول لإظهار خرق أو خرق مرجح لقوانين وقواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛
- ضمان إدارة شؤونها على نحو فعال ومسؤول من قبل الإدارة العليا لديها؛ و
- أن يكون لديها نظم وضوابط ملائمة لضمان امتثالها للتشريعات المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وذلك بقدر معقول.

قضايا قيد النظر

فرضت سلطة دبي للخدمات المالية المزيد من العقوبات على 3 أفراد وشركات مرخصة من قبلها. وتتعلق العقوبات بمجموعة من التصرفات والتي تشمل ما يلي:

- عدم مراعاة معايير عالية من النزاهة والإنصاف في المعاملة؛
- الفشل في الحفاظ على موارد رأس المال الكافي؛
- اختراق الحدود المفروضة فيما يتعلق بالكشف عن الأطراف ذات الصلة؛
- الإخفاق في الحصول على الأنظمة والضوابط الكافية اللازمة بقدرما هو ممكن وبشكل معقول، لضمان الامتثال للتشريعات ذات الصلة في مركز دبي المالي العالمي؛
- الإخفاق في الحفاظ وإثبات وجود موارد كافية لإدارة شؤونها؛
- الإخفاق في التعامل بطريقة واضحة وتعاونية مع سلطة دبي للخدمات المالية واطلاعها على الأحداث الهامة؛
- عدم الالتزام بالمعايير المطبقة لحوكمة الشركات؛
- عدم التصرف بمهارة ورعاية وعناية؛
- عدم الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية، و
- الإخفاق في الامتثال للمعايير الدولية للتدقيق.

الهيئة القانونية للأسواق المالية

تم التوجه إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية، المحكمة الإدارية لسلطة دبي للخدمات المالية للمرة الأولى في عام 2011، وذلك للنظر في موضوع الإجراءات التنظيمية المشارة إليها من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. ويمكن للهيئة القانونية للأسواق المالية أن تنظر وتبت في الدعاوى المعروضة عليها، كما لديها السلطة لفرض العقوبات وإصدار الأوامر. لن تعرف نتائج مداولاتها حتى أوائل عام 2012.

لجنة الاستئناف التنظيمية

تم التوجه إلى لجنة الاستئناف للمرة الأولى في عام 2011، وذلك للنظر في الطعون في العقوبات التي فرضتها سلطة دبي للخدمات المالية. يستطيع أي شخص مُنظم أن يستأنف في لجنة الاستئناف التنظيمية في حال تم فرض عقوبة مالية عليه أو تم سحب ترخيصه. تنظر اللجنة في عدد من الاستئنافات حاليا و لن تعرف النتائج حتى أوائل عام 2012.

إدارة الشكاوى

ترد دعاوى سوء السلوك من مصادر عديدة، بما في ذلك عامة الجمهور. وهي تعتبر مصدرا هاما للمعلومات في سلطة دبي للخدمات المالية. وتشجع سلطة دبي للخدمات المالية الجمهور على تقديم الشكاوى عند اعتقادهم أنه قد تم مخالفة قوانين وقواعد تديرها سلطة دبي للخدمات المالية. وتُقيم سلطة دبي للخدمات المالية جميع الشكاوى التي تتلقاها وتستجيب لجميع الشكاوى في غضون 24 ساعة من تسلمها. ويتم ابلاغ مقدمي الشكاوى بنتائج التقييم ، ولكن قد تحول التزامات سلطة دبي للخدمات المالية بالسرية دون الكشف عن هذه النتائج ، لا سيما إذا كان التحقيق لايزال جاريا. يمكن تقديم الشكاوى إلى سلطة دبي للخدمات المالية عبر البوابة الإلكترونية التي يمكن الوصول إليها عبر موقع سلطة دبي للخدمات المالية. www.dfsa.ae

تلقت سلطة دبي للخدمات المالية 85 شكوى خلال العام. لا تؤدي جميع الشكاوى إلى البدء في تحقيق. إن نسبة كبيرة من الشكاوى تتعلق بإجراء حدث خارج نطاق اختصاص سلطة دبي للخدمات المالية. في مثل هذه الظروف، يتم توجيه الشكاوى إلى المُنظم المناسب.

يبين المخطط أدناه كيفية قيام سلطة دبي للخدمات المالية بحل الشكاوى التي تلقتها حتى تاريخ 31 ديسمبر 2011.

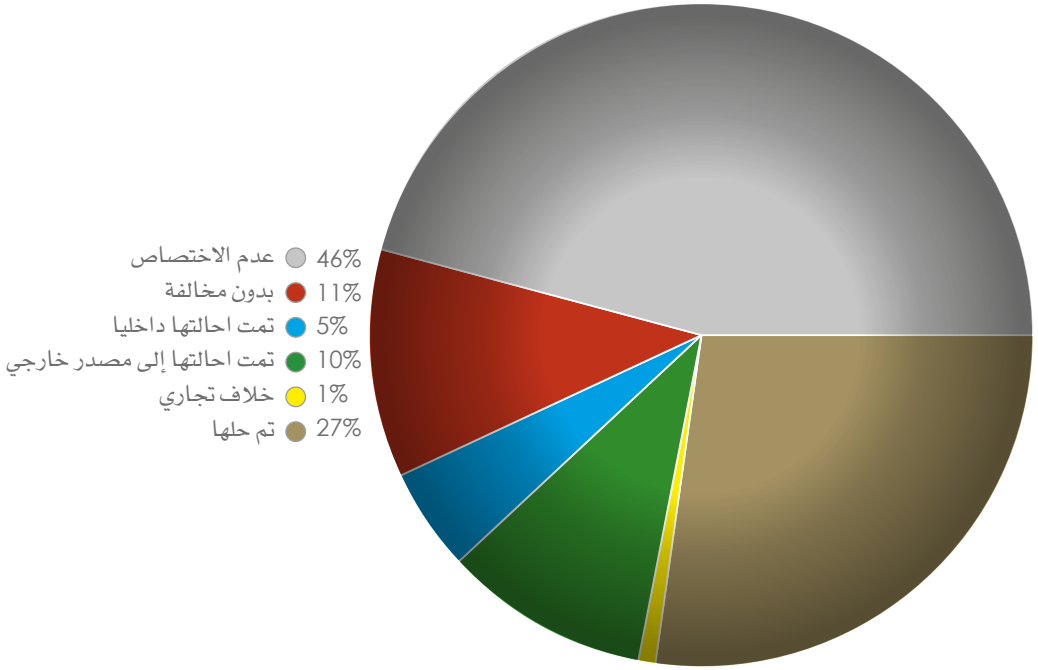

التعاون الدولي

واصلت سلطة دبي للخدمات المالية عملها بالتنسيق مع وتقديم المساعدة من قبل قسم التنفيذ ، وذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي للهيئات التنظيمية على مدار العام.

تبادلت سلطة دبي للخدمات المالية المعلومات مع الهيئات التالية:

- سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة؛
- مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة، المملكة المتحدة؛
- لجنة تجارة العقود الآجلة للسلع في الولايات المتحدة ؛
- بانكو دي البرتغال؛
- كوميساو دو ميركادو دي فالوريس موبيليريوس، البرتغال؛
- الانتربول؛
- لجنة الخدمات المالية في جيرسي ؛
- الهيئة الإتحادية للرقابة المالية في ألمانيا؛
- مجلس الأوراق المالية والبورصات في الهند؛
- هيئة السوق المالية في النمسا؛
- لجنة الخدمات المالية في موريشيوس؛
- هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- شرطة دبي؛
- المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، و
- هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

التواصل

شارك قسم التنفيذ بتقديم برامج تدريبية برعاية المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في يونيو 2011. كما وسع القسم برنامجه التدريبي ليشمل عدد من المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية.

حماية المستهلك

استمر استهداف المستهلكين المطمئنين وغير المتطورين في عام 2011 من قبل تجار عديمي الضمير عبر ترويج المخططات الاحتيالية التي تتطلب دفع مسبق للرسوم. واستخدم التجار أساليب متطورة لجذب المستثمرين. تصرف فريق قسم التنفيذ على نحو استباقي لتوعية المستهلكين حول خصائص ومخاطر هذه المخططات عبرنشر 5 "تنبيهات" على موقع سلطة دبي للخدمات المالية وإشراك المستهلكين من خلال برامج الاذاعة الموجهة ووسائل الإعلام المطبوعة باللغتين الإنجليزية و العربية.

مكتب المستشار العام

استمر مكتب المستشار العام بتثقيف العاملين في سلطة دبي للخدمات المالية حول قيم سلطة دبي للخدمات المالية ، وخاصة الالتزام بمعايير عالية من السلوك الأخلاقي والنزاهة في عام 2011. وأجرى مكتب المستشار العام مراجعات داخليا للسياسات والإجراءات والتشريعات حيث اقترح تعديلات حسب الحاجة. وخارجيا، قام مكتب المستشار العام مع سلطة مركز دبي المالي العالمي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي وغيرهم بصياغة تشريعات ستعمل على تعزيز دور سلطة دبي للخدمات المالية بصفتها المنظم المستقل للمركز المالي. و في مواجهة التحديات السياسية والإقتصادية، قدم مكتب المستشار العام مشورة ذات جودة عالية والدعم في الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ولجانه والسلطة التنفيذية حول مجموعة واسعة من الموضوعات.

العلاقات الدولية

يبقى التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات التنظيمية في وضع حرج بالنسبة لمركز مالي مثل مركز دبي المالي العالمي. استمرت سلطة دبي للخدمات المالية في بناء شبكتها من مذكرات التفاهم الثنائية ومتعددة الأطراف مع 115 هيئة تنظيمية و إشرافية حول العالم.

أدى استمرار الزيادة في النشاط من قبل الشركات والأفراد المرخصة في مركز دبي المالي العالمي والكيانات المتصلة بمركز دبي المالي العالمي إلى زيادة مماثلة في طلبات المساعدة من وإلى المنظمين الآخرين. استجابت سلطة دبي للخدمات المالية بما يتفق مع مسؤولياتها القانونية والتزاماتها بمذكرات التفاهم المبرمة، إلى أكثر من 30 طلب حصول على معلومات تنظيمية.

و تنعكس تطلعات سلطة دبي للخدمات المالية في المشاركة بتطبيق المعايير الدولية الجديدة و صياغتها أيضا. استمرت سلطة دبي للخدمات المالية في المشاركة في عمل وأهداف الهيئات التي تضع المعايير المالية المختلفة. في الواقع، قدمت سلطة دبي للخدمات المالية ملاحظات على 26 ورقة تشاور منشورة من قبل واضعي المعايير خلال هذا العام.

منذ عام 2010، تم تمثيل سلطة بي للخدمات المالية في مجموعة عمل رئيسية في لجنة بازل للإشراف المصرفي، التي تقوم بمراجعة مكثفة لمبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة. في حين يتم اعتماد المبادئ الأساسية المنقحة، ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمراجعتها والتأكد من أن الإطار المصرفي الرقابي في مركز دبي المالي العالمي لا يزال متوافق. و واصلت سلطة دبي للخدمات المالية مشاركتها في فريق بازل الاستشاري ، وهي مجموعة فرعية في لجنة بازل للإشراف المصرفي.

و في قطاع الأوراق المالية تشارك سلطة بي للخدمات المالية مباشرة في إعادة النظر في منهجية المنظمة الدولية للأوراق المالية التي تسمح لمنظمي الأوراق المالية بقياس مدى امتثالها للمبادئ 38 الأساسية للمنظمة الدولية للأوراق المالية . وسيسمح الإنتهاء من وضع منهجية لسلطة دبي للخدمات المالية بإجراء تقييم ذاتي جديد على نظامها وفقا لهذه المعايير الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، سلطة دبي للخدمات المالية هي أحد المشاركين في اللجنة الدائمة للسلع المعادة حديثا في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، كما أن المدير التنفيذي لقسم الأسواق نشط في فريق عمل تداول الأوراق المالية خارج البورصة (OTC) حيث تم تأسيس كلاهما للقيام بأعمال مجموعة العشرين. وكانت اللجنة الدائمة، كفريق عمل، تشارك في إعداد التقارير حول خطوات تعزز من الشفافية في سوق النفط المالي. كما انتهت من اعداد تقرير حول مبادئ التنظيم والإشراف على أسواق مشتقات السلع. و دعت المجموعة العشرين في أكتوبر اللجنة الدائمة في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لقيادة العمل مع وكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط، لإعداد توصيات بشأن أداء والإشراف على وكالات الابلاغ عن الاسعار (النفط الخام).

أكمل فريق عمل المشتقات تقريره الذي تم تأيده من قبل المجموعة العشرين، التي دعت بدورها المُنظمون في تلك الأسواق لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بحلول نهاية عام 2012. وستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمراجعة حول هذه التوصيات لضمان استمرار امتثالها للمعايير الدولية.

وفي قطاع التأمين، شارك عدد من المسؤولين التنفيذيين الكبار في سلطة دبي للخدمات المالية في اجتماعات مع أعضاء الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين خلال عام 2011 للمساعدة في إعادة النظر في المبادئ الأساسية للتأمين في الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين والمعايير المطابقة والمواد الارشادية. وقد اعتمدت هذه المبادئ من قبل أعضاء الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين في اجتماعها السنوي في أكتوبر 2011. تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمراجعة المبادئ الأساسية في صيغتها النهائية والمواد المرتبطة بها وسوف تقوم بمراجعة كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية لتحديد المجالات التي يمكن تطويرها.

نشرت الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين في يوليو ورقة مفاهيم تتعلق بإطار مشترك للإشراف على مجموعات التأمين الناشطة دوليا. وهناك عدد من شركات التأمين في مركز دبي المالي العالمي هم أعضاء في مجموعات التأمين الناشطة دوليا. يهدف الاطار المشترك إلى تعزيز التعاون بين المشرفين وسد الثغرات التنظيمية. وستتم مراجعة الاطار المشترك للتأكد من أن سلطة دبي للخدمات المالية ستستمر بإنجاز مهامها بالتنظيم المالي وذلك حسب المعايير الدولية.

ويبقى التمويل الإسلامي محورا مهما لسلطة دبي للخدمات المالية. حيث أن السلطة عضو نشط في لجان مختلفة وفي مجموعات عمل في كل من منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. وحاليا، يتم تكليف أربع مجموعات عمل في مجلس الخدمات المالية الإسلامية بمهمة تأسيس معايير لإدارة مخاطر السيولة، واختبار الضغط، وكفاية رأس المال وتنفيذ وإدارة المخاطر لمشاريع التكافل لبازل 3. وقد تم نشر مسودات اختبار الضغط ومعايير إدارة مخاطر السيولة في أكتوبر.

إن سلطة دبي للخدمات المالية عضوا في لجنة معايير التدقيق والحوكمة لمنظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات الإسلامية وفي مجلس معايير المحاسبة والتدقيق ، كما تبادر بملاحظات حول التغييرات المقترحة لمعايير شريعة الحوكمة والفروق الدقيقة في المحاسبة الإسلامية.

كما أن سلطة دبي للخدمات المالية عضوا في المنتدى الدولي لمنظمي عمليات التدقيق المستقلين والتي قامت في أبريل باعتماد مجموعة من المبادئ الأساسية لخدمة المصلحة العامة وتعزيز حماية المستثمر من خلال تحسين جودة التدقيق على مستوى العالم، وذلك من خلال عمليات تفتيش مستقلة لمدققي الحسابات وشركات التدقيق. وتغطي المبادئ الأساسية هيكل رقابة التدقيق وعمليات المراجعة لمُنظمي التدقيق ومبادئ إجراءات التفتيش.

في مجالات آخرى من معايير المحاسبة، و يشارك الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية كعضو في المجموعات الاستشارية في مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية والمجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة. كما يستمر بالمشاركة في العمل في مجموعة واضعي المعاييرالاقيانوسية الآسيوية، وهي المكلفة بترويج اعتماد والتقارب من معايير التقارير المالية الدولية من قبل السلطات المختصة في هذه المنطقة.

وبالإضافة إلى نجاح المؤتمر الإقليمي الثاني للتدقيق الذي استضافته سلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر، رحبت السلطة بـ 35 وفد أجنبي .

مذكرات التفاهم الموقعة مع سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2011، تشمل ما يلي:

- سلطة النقد في جزرالكايمان 5 أبريل 2011؛
- هيئة التأمين في الإمارات العربية المتحدة 27 أبريل 2011؛
- البنك الاحتياطي في الهند 16 يونيو 2011؛
- سلطة رقابة الأسواق المالية في سويسرا 27 يوليو2011؛ و
- البنك المركزي في قبرص 29 نوفمبر 2011.

قسم الخدمات المؤسساتية والعمليات

دائرة المالية

نجحت دائرة المالية في التحقق من تقديم البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية المحددة من قبل لجنة التدقيق وتقييم المخاطر في سلطة دبي للخدمات المالية. إن الدائرة مسؤولة عن اعداد الميزانية وتقارير وفواتير الرسوم والاحتفاظ بدفاتر الحسابات واعداد البيانات المالية وإدارة النقد والحسابات المصرفية ومعالجة جدول الرواتب وإدارة المدفوعات وتدبير البضائع والخدمات والمحافظة على سجل الأصول الثابتة وتأمين شامل على المكاتب.

تم إنجاز دفاتر الحسابات وأعمال التدقيق السنوي للسنة المالية 2011 خلال مدة شهر واحد من اغلاق السنة المالية. وقد تم تقديم تقرير تدقيق حسابات نظيف إلى مجلس الإدارة في عام 2012 وتم اعتماد الحسابات. وحصلت دائرة المالية على تقرير تدقيق حسابات نظيف من المدققين الداخليين على مراجعة امتثال مصفوفة السلطة المُعدة من قبلهم في عام 2010.

خلال عام 2011، تم إجراء عملية المراجعة السنوية للسياسات المحاسبية ومصفوفة السلطة والإجراءات المالية. وقد تم تحديث أنظمة الحسابات وتعديلها لتحسين وتعزيز فعاليتها. وقد ساعدت تلك الممارسات فريق الدائرة المالية على تحسين الكفاءات التشغيلية وتقليل الوقت اللازم لمعالجة المعاملات ووضع ضوابط داخلية أكثر صرامة.

تتم موافاة المجلس دوريا بآخر المستجدات حول الأداء المالي للسلطة في اجتماعاته الدورية خلال السنة. وبفضل الإدارة المالية الحريصة، تمكنت سلطة دبي للخدمات المالية، للعام السابع على التوالي، من التحكم بمصاريفها لتبقى ضمن الميزانية المعتمدة.

دائرة تقنية المعلومات

استمرت دائرة تقنية المعلومات بتحسين أمن وصلابة والتزام كافة الأنظمة الداخلية والخارجية، والبنية التحتية واطار حوكمة تقنية المعلومات التي تم تطويرها على مدى السنوات الست الماضية.

في عام 2011، تم تنفيذ 23 مشروعا متفاوتة في الحجم والتعقيد وتم الإنتهاء منها بنجاح. تعمل دائرة تقنية المعلومات على نموذج مركزي مع معرفة نظام رئيسي يتم الاحتفاظ بها داخليا. في الوقت نفسه، يتم استخدام مصادر خارجية في أعمال التنفيذ واسعة النطاق.

وفي هذا العام، تم إجراء تطويرات رئيسية على التطبيق التنظيمي الرئيسي. وقد ضمن ذلك تحقيق جميع متطلبات العمل من منظور المشاريع ويستمر النظام الداخلي حاليا بأن يكون جزءا رئيسيا من أنشطة الأقسام التنظيمية. بالإضافة إلى تنفيذ عملية تحديث على نظام التقاريرالمالية حيث يزود الشركات بنظام اسرع ومطور لتقديم بياناتها المالية وداخليا امكانية جمع واعداد المعلومات وتحليلها . أهمية أمن تقنية المعلومات لاتزال من أولوليات الدائرة وقد تمت تقوية أمن تقنية المعلومات بادخال ضوابط أكثر صرامة على الشبكة الخارجية والمقاييس وكذلك على الشبكة الداخلية. استمرت الدائرة في الحرص على تبني أفضل الممارسات التقنية الدولية وأفضل معايير حوكمة وأن تقارن نفسها بها.

تم إجراء اختبارات مكثفة على اختراق الشبكة الخارجية والداخلية من قبل طرف مستقل. وهذه هي المرة الخامسة التي يتم فيها إجراء مثل هذا الاختبار، ويكرر هذا الاختبار كل عام.

دائرة المشاريع وإدارة المخاطر

واصلت الدائرة تركيزها على القيام بالتعديلات على إجراءات العمل في جميع الأقسام. عملت دائرة المشاريع وإدارة المخاطر مع قسم الرقابة على مراجعة إجراءات العمل والسياسات الرئيسية في القسم. وقد تم الحفاظ على استمرارية دعم التطور في جميع وحدات العمل وتعزيز العمليات التشغيلية الأساسية القائمة لتحسين فعالية وكفاءة الرقابة.

استمرت حاجة مختلف الأقسام في السلطة على مدار العام إلى خدمات إدارة المشاريع التي تقدمها الدائرة. وقدمت الدائرة خدمات إدارة المشاريع لمراجعة قواعد طرح الأوراق المالية ونظام "الاعتراف" وقواعد التحوط وأحكام مكافحة غسل الأموال. ومن المقرر الإنتهاء من بعض هذه المشاريع في عام 2012.

بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق عملية دعم إدارة المشاريع لعدد من أهم الأحداث والاجتماعات الدولية التي استضافتها سلطة دبي للخدمات المالية، الأمر الذي يعكس الالتزام بضمان الكفاءة وتوفير أعلى معايير الجودة.

وقد تم إجراء عدد من عمليات التدقيق الداخلي المستقلة للتبين من فعالية العمليات والامتثال العام للإجراءات والضوابط.

دائرة الإتصال

لقد كان الحرص على بقاء سلطة دبي للخدمات المالية على تواصل مع الاعلام الدولي والمحلي والتعاون معهم في جميع الأوقات من أكبر أولويات الفريق في عام 2011 . إن القدرة على التواصل بفعالية مع أصحاب المصالح يضمن للسلطة امكانية إيصال قيمها حول الشفافية والتواصل إلى أصحاب المصالح.

واصلت وحدة الإتصال ابراز الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين في سلطة دبي للخدمات المالية من خلال المقابلات الصُحفية وتقديم المقالات في مجال الأعمال والتنظيم والمساهمة في مختلف الكتب، فضلا عن تقديم المعلومات وإحصائيات لعدة تقارير في صناعات معينة. وقد تم تغطية أهم المواضيع لهذا العام والتي تشمل التمويل الإسلامي وصناديق الاستثمار وحوكمة الشركات. وقد وفر الاستمرار في دعم الأحداث التنظيمية منصة جيدة للسلطة لتبادل الأخبار والمعلومات والتغييرات التشريعية. شارك العديد من المدراء التنفيذيين تحقيقا لهذه الغاية في مجموعة واسعة من المؤتمرات في كل من الإمارات العربية المتحدة وخارجها. وقام فريق الإتصال بتنسيق محاضرات والمشاركة في ندوات، وتوفيرحزمة من المواد الخاصة بالسلطة، بالإضافة إلى التواصل مع وسائل الإعلام.

استضافت سلطة دبي للخدمات المالية داخليا العديد من دورات التوعية على مدار العام شملت أصحاب المصالح حول مواضيع متنوعة. وقاد فريق الإتصال استراتيجية السلطة بمختلف وظائف المشاريع التنظيمية التي تتطلب تخطيطا مسبقا والتواصل مع وسائل الإعلام. على سبيل المثال، عملية نقل قائمة الأوراق المالية من ناسداك دبي إلى سلطة دبي للخدمات المالية في شهر أكتوبر.

تم نشر 15 خبر صحفي باللغتين العربية والإنجليزية في عام 2011، و تلقت جميعها تغطية اعلامية واسعة. كما تنسق دائرة الإتصال عملية النشر من خلال آلية الاشتراك للحصول على أهم أحداث السلطة وذلك على موقع السلطة الالكتروني. وقد زاد عدد المشتركين أضعافا مضاعفة في السنوات الثلاث الماضية. كما قام الفريق بإدارة كافة استفسارات وسائل الإعلام بما في ذلك ترتيب مقابلات مع المدراء التنفيذيين في السلطة حول مسائل تنظيمية محددة.

أصدرت دائرة الإتصال 5 تنبيهات استهلاكية و 3 إشعارات تعديلات في التشريع و8 إشعارات للتشاور خلال العام. وقد تم نشرها من خلال آلية الاشتراك للحصول على أهم أحداث السلطة من موقع السلطة الالكتروني.

تلقت وسائل العمل الداخلي في دائرة الإتصال دفعة تقدمية نتجت عن طرح البوابة الالكترونية الداخلية (الإنترانت) المبسطة والمصممة حديثا. تعتبر البوابة الالكترونية الداخلية (الإنترانت) وسيلة مهمة وفعالة لتبادل المعلومات داخليا. وعمل الفريق على ضمان تصميم الوظائف والشكل الخارجي ليتماشى مع المتطلبات الوظيفية والاستخدام ، مما يتيح تدفق سلس للمعلومات لجميع الموظفين وابقائهم على اطلاع على التطورات التنظيمية الدولية وعلى إحصاءات السلطة الرئيسية والرسائل الرئيسية والعروض والمنشورات والنشرات الإعلامية والخطابات، فضلا عن أخبار الأعمال المحلية. كما واصل التقريرالإخباري اليومي الصادر عن فريق الإتصال بتزويد الموظفين بالمعلومات ذات الصلة، والبيانات الإقتصادية والاتجاهات السياسية وقوى السوق.

وواصل الفريق توفير خدمات الترجمة والترجمة الفورية لجميع الإقسام التنظيمية وغيرالتنظيمية على مدارالعام . كما قام الفريق بترجمة صفحة الشكاوى على موقع السلطة الالكتروني إلى العربية تعزيزا لمساعي السلطة للوصول إلى نطاق أوسع وأكبرمن السوق.

كان فريق الإتصال قد نشر النشرة الإخبارية الاجتماعية الداخلية الأولى في عام 2007، مصممة وموجهة لموظفين السلطة . في يوليو2011 قام الفريق باصدار العدد 17. وقد تلقت هذه النشرة ردود فعل إيجابية جدا على مر السنين ،حيث نمت مساهمات الموظفين في هذه النشرة الإخبارية بقوة.

مطبوعات ومنشورات أخرى أنجزت في عام 2011 تشمل ما يلي:

- إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية، العدد 7، يناير 2011 باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- خطة العمل 2012/2011 باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- التقرير السنوي 2010 باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- قانون القيم والأخلاق للموظفين في السلطة باللغة الانجليزية؛
- قانون القيم والأخلاق لمجلس إدارة السلطة باللغة الانجليزية؛
- إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية، العدد 8، سبتمبر2011 باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- دليل سريع لمكافحة غسل الأموال ومكافحة التغييرات في تمويل الإرهاب للأعمال والمهن غير المالية المحددة باللغة الانجليزية؛
- تقديم طلب للحصول على ترخيص من قبل سلطة دبي للخدمات المالية باللغتين الإنجليزية والعربية؛
- النشرة الإخبارية الداخلية (13th Story) تم اصدار 3 طبعات باللغة الإنجليزية؛
- دليل نظام الصناديق المالية باللغة الانجليزية؛
- كتيب داخلي عن الموظفين في السلطة (Who's Who)، تم اصداره بالإنجليزية، و
- عدد متنوع من المنشورات، منها دعوات ومواد تسويقية أخرى أنجزت باللغتين الانجليزية والعربية.

دائرة إدارة المكاتب

تم تحقيق هدف الدائرة في توفير بيئة مكتبية مهنية للموظفين والزائرين في سلطة دبي للخدمات المالية بنجاح خلال السنة. استمر الفريق في الاستجابة الفورية لجميع الطلبات والتأكد أيضا أن خدمات الإدارة متوفرة على النحو المطلوب.

ونفذت الدائرة بنجاح عملية التحقق من الأصول السنوية وقدمت جميع التقارير قبل عملية التدقيق.

يستمر القيام بصيانة داخلية للمكاتب ويتم تنفيذ جميع أعمال التجهيزات الإضافية والصيانة الروتينية دوريا لضمان السلامة وتحسين جودة وفعالية البيئة.

استمر فريق الإدارة بالإشراف بشكل فعال على إجراءات عمليات الأرشفة والاسترجاع. استمرت كافة الأقسام باستخدام مرافق الأرشفة وحفظ المستندات خارج مرافق السلطة خلال السنة، الأمر الذي عمل على زيادة عدد السجلات المخزنة في المكاتب.

و تحظى سلامة موظفي سلطة دبي للخدمات المالية وزوارها بالأولوية القصوى للسلطة ، وعليه، فقد استمرت الدائرة بالتحقق من مراقبة أنظمة إطفاء الحريق ومعدات الاسعافات الأولية وصيانتها دوريا والقيام بعمليات التفتيش المخدمة والروتينية وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها سلطة الدفاع المدني وتحديث مواد التخطيط للحالات الطارئة أثناء العمل.

وتم أيضا تحديث محتويات مجلدات فرق إدارة الطوارئ اللازمة للتخطيط للطوارئ وتوزيعها على جميع أعضاء فريق إدارة الطوارئ.

قسم الموارد البشرية

مخطط الجنسيات لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية

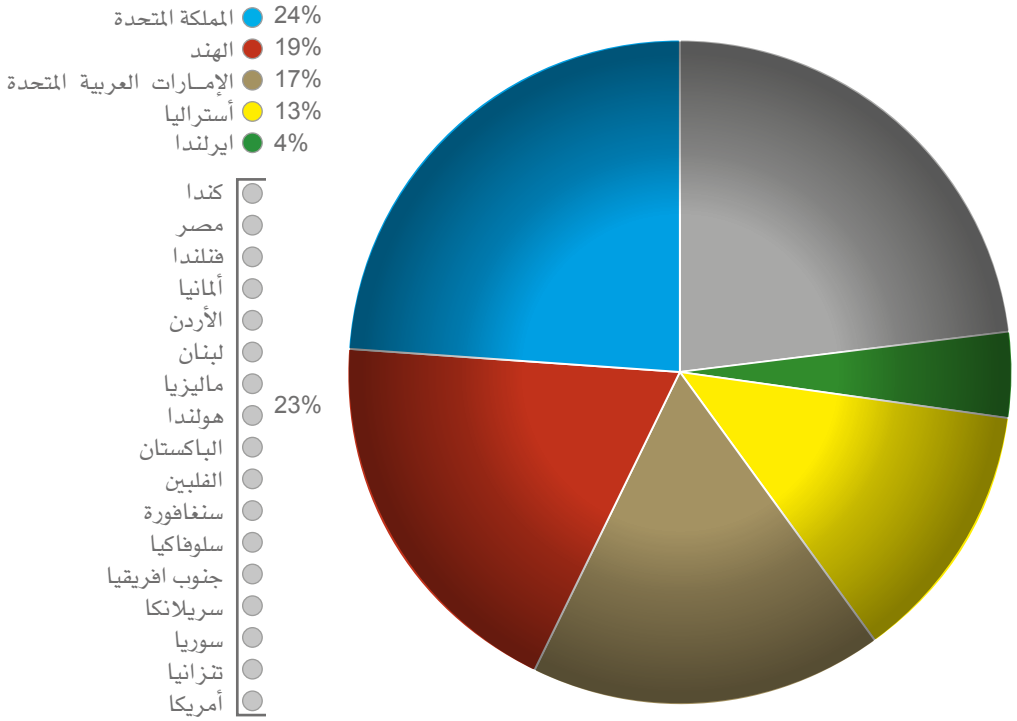

استمر قسم الموارد البشرية بالتركيز على تطوير الموظفين واتخذا عددا من المبادرات في عام 2011 لمواصلة تعزيز مهارات ومعلومات القوى العاملة في السلطة. وقام القسم خلال العام بتفعيل 13 دورة تنمية مهنية حول مواضيع متنوعة تشمل الرقابة والتنفيذ في السوق وتقييم المخاطر التشغيلية. كما رتب القسم مداخلات هامة للتعلم في مجال تحليل التأمين الملاءة II ، بإجراء تحريات وتحليل الخدمات المصرفية التي تشمل غالبية موظفينا التنظيميين.

انضم في أكتوبر، 25% من الموظفين التنظيميين إلى الرابطة الدولية للامتثال لمكافحة غسل الأموال سعيا لتعزيز قدراتنا في هذا المجال.

وقد قضى كل موظف من موظفي السلطة معدل 4 أيام في التدريب وفي دورات تطويرية خلال العام، وشمل ذلك المشاركة في 18 دورة تدريبية والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

انخفضت نسبة الموظفين المغادرين إلى 6.45% في عام 2011 بالمقارنة مع نسبته 7.8% في عام 2010. من المهم أيضا الإشارة إلى أن نسبة الموظفين المغادرين من بين الكادر التنظيمي انخفضت من 7.9% إلى 4.48% في عام 2011. و تقارن هذه البيانات ايجابيا مع صناعة الخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وأماكن أخرى في المنطقة. وشهدت سلطة دبي للخدمات المالية رحيل مديرين تنفيذيين قانونيين بحثا عن فرص جديدة ، وقد تم شغل هذه المناصب بنجاح. وجاء هذا الانخفاض في نسبة الموظفين المغادرين انعكاسا للأزمة المالية العالمية الحالية و لكنه يرجع أيضا إلى النهج الذي تتبعه السلطة في مكافأة الموظفين والمستويات العالية لقدرة الموظفين على المشاركة والتواصل .

قام القسم بإجراء استطلاع في عام 2011 حول مشاركة وتواصل الموظفين في سلطة دبي للخدمات المالية. تبع ذلك عدد من المبادرات منذ الاستطلاع السابق في أواخر عام 2009. فقد سلط الاستطلاع الأخير الضوء على نجاح مساعي السلطة لتعزيز مشاركة الموظفين في مجالات القيادة وامكانية التواصل . نستطيع أن نجد سلطة دبي للخدمات المالية في كل من هذه العوامل وغيرها في الصفوف الايجابية مقارنة بأفضل ممارسات المعايير العالمية. وتنعكس عملية مشاركة الموظفين من خلال معدلات الحضور والغياب والفعالية الشاملة.

وقد حافظ وعزز فريق الموارد البشرية على عملية رصد المكافأت في السوق من خلال المشاركة في عمليات استطلاع كبرى عن المكافأت، بما في ذلك تلك التي توفرها كبرى الشركات الاستشارية الدولية.

أثبتت مبادرات التوظيف لدينا فعاليتها على المستوى الدولي والمحلي في عام 2011 ، ولكن انخفض عدد مقابلات المرشحين من الخارج بشكل ملحوظ. يرجع سبب الاحجام المتزايد من المرشحين للنظر في فرص العمل المتاحة في إمارة دبي إلى المفاهيم الخاطئة حول قضايا الأمن الشخصي الناتجة عن الاضطرابات الاجتماعية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تردد الأفراد في تغيير أعمالهم خلال الأزمات المالية، ما لم يجبروا على ذلك.

الإحصاءات الرئيسية لعام 2011

السلطة في عمل دؤوب 2011

• الشركات المرخصة	46
* المؤسسات الإسلامية	1
*الشركات بنافذة إسلامية	2
• الأفراد المرخصون	451
• مزودو الخدمات المساعدة المسجلون	2
• مدققو الحسابات المسجلون	1

السياسات والخدمات القانونية 2011

• أوراق الاستشارات (السياسة والقوانين والقواعد) المنشورة	9
• القوانين المصاغة	2
• آليات وضع القواعد التي تم إعدادها	8
• طلبات التنازلات والتعديلات	94
• التنازلات والتعديلات الممنوحة	83

الرقابة 2011

• عمليات تقييم المخاطر للشركات المرخصة	129
• عمليات تقييم المخاطر لمزودي الخدمات المساعدة	15
• عمليات تقييم المخاطر لمدققي الحسابات المسجلين	23
• التغييرات في نطاق التراخيص	20
• إجمالي عدد الطلبات المستلمة	54
• الطلبات التي تمت معالجتها خلال 50 يوم عمل	80%

الأسواق 2011

• الهيئات الملزمة بتقديم تقارير	0
• طلبات الاستحواذ التي تم الاطلاع عليها	0
• إشعارات بطرح الأوراق المالية من مركز دبي المالي العالمي	3
• استفسارات عامة	14
• طلبات الأعضاء المعترف بهم التي تمت الموافقة عليها	4
• طلبات الهيئات المعترف بها التي تمت الموافقة عليها	0
• إشعارات الإفصاح المتعلقة بالهيئات المدرجة	932

التنفيذ 2011

• الشكاوى التي تم استلامها وتقييمها	85
• طلبات الإحالة من قسمي الرقابة/الأسواق	13
• التحريات التي تمت مباشرتها	7
• طلبات و أوامر لمحاكم مركز دبي المالي العالمي	0
• طلبات التنفيذ للمساعدة المتبادلة المستلمة	11
• طلبات التنفيذ للمساعدة المتبادلة الصادرة	8

العلاقات الدولية 2011

• إجمالي مذكرات التفاهم التي تم توقيعها	59
* إجمالي مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها	56
* إجمالي مذكرات التفاهم متعددة الأطراف التي تم توقيعها	3
* مذكرات التفاهم الثنائية التي تم توقيعها في عام 2011	5
• الطلبات التنظيمية للمعلومات والمساعدة	30
• الوفود الأجنبية الزائرة التي تم استقبالها	35

الخدمات المؤسساتية والعمليات 2011

• لتزامات المحاسبة وإعداد التقارير التنظمية التي تم استلامها وتقرير مدققي الحسابات غير المؤهلين المنشور في الوقت المحدد	100% التزام
• الأداء المالي ضمن الميزانية التشغيلية المعتمدة	100% التزام
• الفائض في عام 2011 كنسبة مئوية من إجمالي المصاريف	8.74%
• الفائض في عام 2011 كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات	8.04%

الموارد البشرية 2011

• قادة الغد التنظيميون: تعيين خريجين	4 (5 في عام 2010)
• قادة الغد التنظيميون: منح	2 (2 في عام 2010)
• عدد الموظفين	124 (121 في عام 2010)
* دوليين	102 (100 في عام 2010)
* إماراتيين	22 (21 في عام 2010)
• استبدال موظفين	6.45% (7.8% في عام 2010)
* منظمين	4.48% (7.9% في عام 2010)
* غير منظمين	7.02% (6.8% في عام 2010)

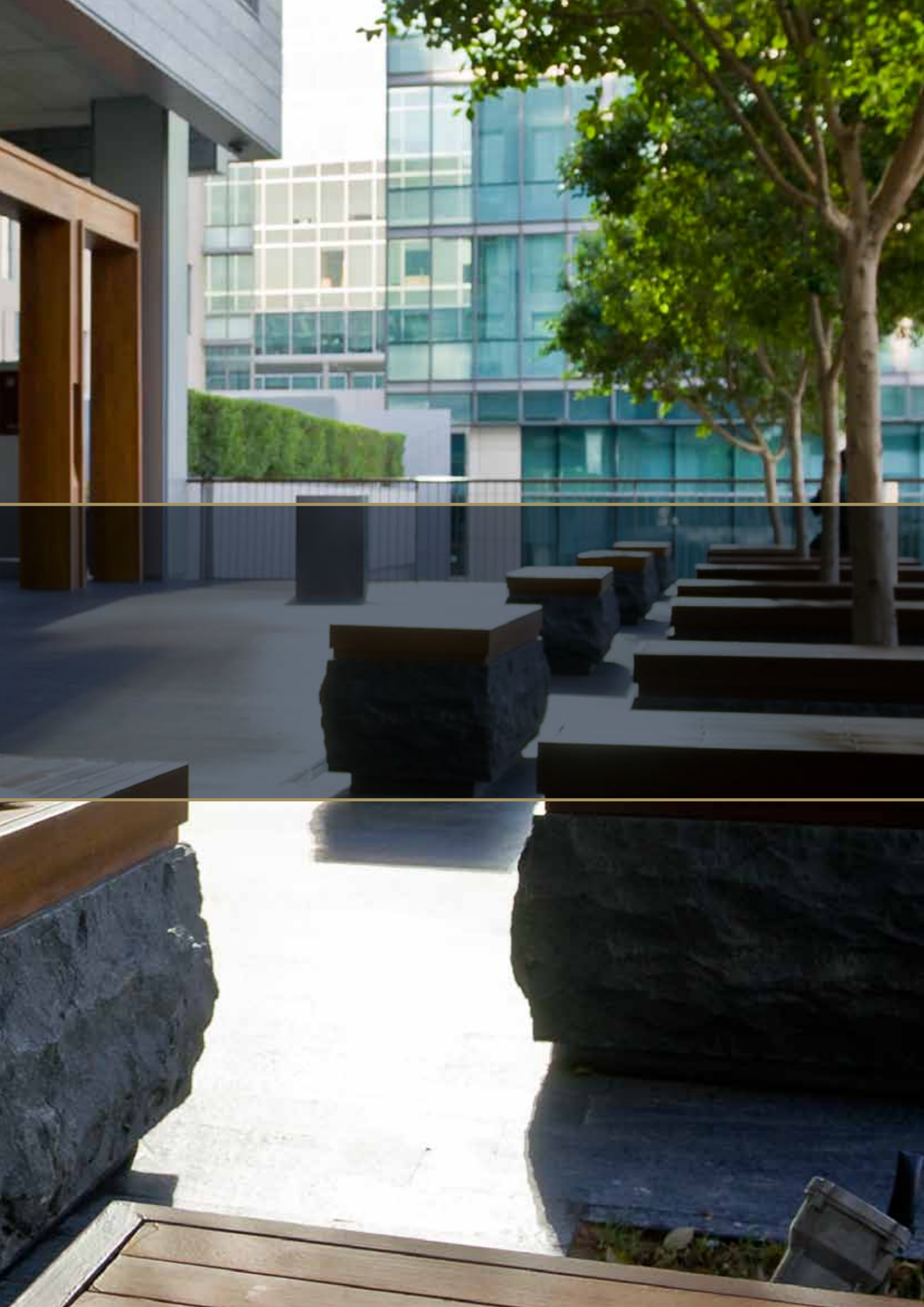

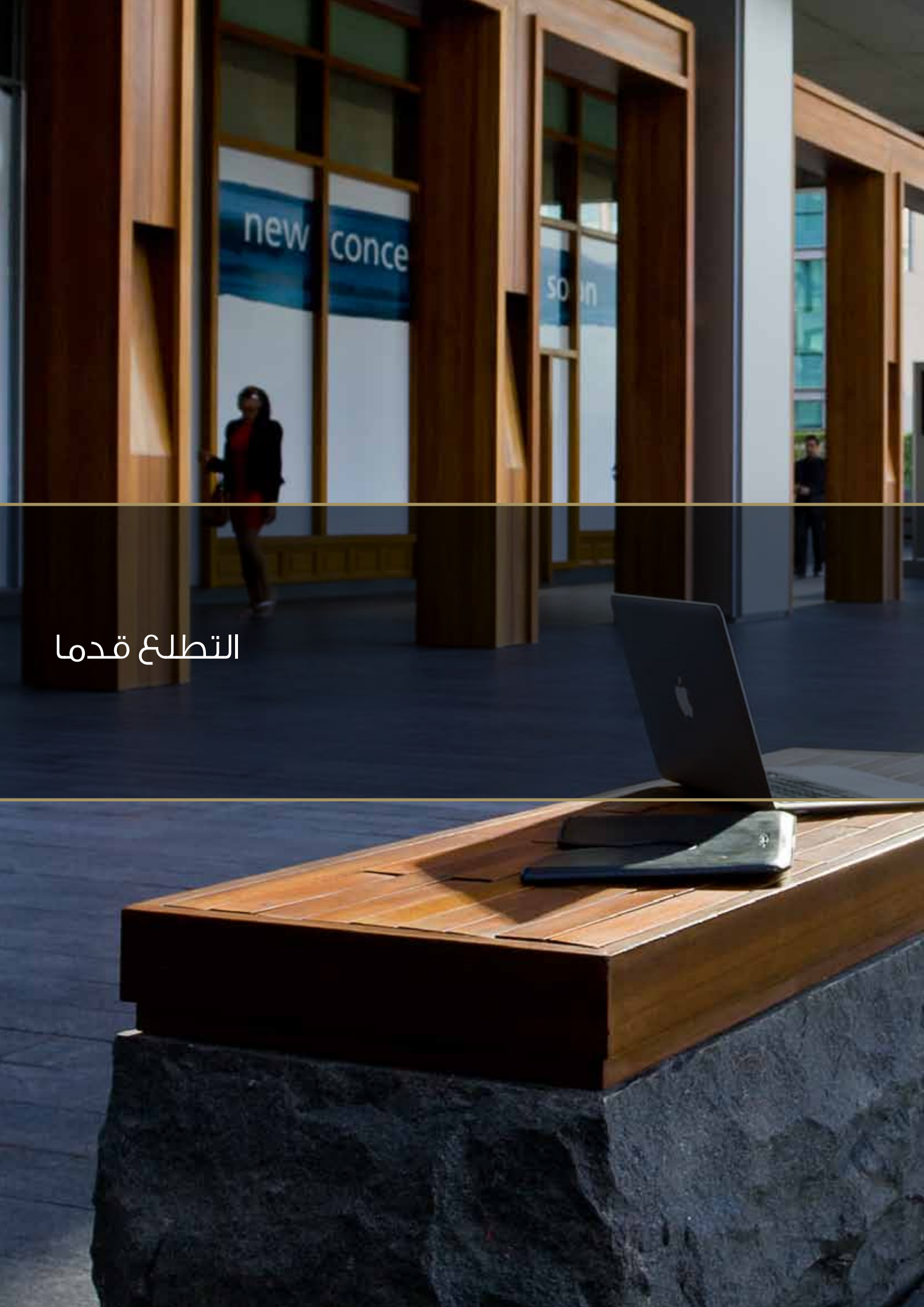

التطلع قدما

التطلع قدما

حددت سلطة دبي للخدمات المالية أربعة مواضيع استراتيجية التي ستكون من أهم عوامل الأنشطة التجارية في 2013/2012 وهي:

المشاركة الدولية: يتم حاليا وضع جدول الأعمال التنظيمي على المستوى الدولي وسلطة دبي للخدمات المالية بحاجة للمشاركة في ذلك لضمان أن تأخذ تلك المعايير بعين الاعتبار احتياجات المنطقة ولنضمن جاهزيتنا على أن يكون لدينا الخبرة اللازمة لتنفيذ تلك المعايير عند ظهورها. تعتمد مشاركتنا في هذه العملية على نوعية وقدرات موظفينا وعلى ريادة الفكر التي نمارستها وعلى احترامنا باعتبارانا مُنظم فعال ذات مصداقية. ولذلك ستستمر سلطة دبي للخدمات المالية بالعمل المكثف للتأثير على المعايير الدولية من خلال المشاركة في توجيه الهيئات ذات الصلة والرد على المشاورات.

إن جدول أعمال المعايير الدولية هو العامل الأهم المهيمن على مراجعات نظامنا التنظيمي الذي يجري حاليا والمخطط لها على مدى العامين المقبلين. ومن الأوليات الرئيسية في عام 2012 ، التحضير والإنتهاء بنجاح من برنامج تقييم القطاع المالي. كما سبق ذكره، هذا الإجراء سيشمل تقييم دقيق لنظامنا وفقا للمبادئ الأساسية للجنة بازل للإشراف المصرفي والرابطة الدولية لمُراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. كما أننا نقوم بمراجعة نظام البيانات المالية للشركات ماعدا شركات التأمين، ويشمل ذلك اعتماد اتفاقية معايير بازل 3 ونظام مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب لضمان الامتثال لأحدث التوصيات الصادرة عن قوة مهام الإجراءات المالية 40 + 9 و للنظر في بعض القضايا الأوسع نطاقا المتعلقة في اخفاقات العملاء. وسيستمر تطبيق هذه المعايير وغيرها باستيعاب قدر كبير من الموارد في السلطة.

الجودة: يتطلب السعي لتحقيق أهدافنا التنظيمية في مركز يزداد النمو فيه مع استمرار الأزمة المالية جودة عالية في جميع مهامنا التنظيمية والمهام الداعمة لها. نحن بحاجة للقيام بجميع مسؤولياتنا التنظيمية على أعلى مستوى، مع التركيز المناسب على احتمالات المخاطر في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. لذلك لا زالت التحسينات مستمرة على الطريقة التي يتم بها تقييم المخاطر، كما سيعاد النظر في إدارة البيانات والتقارير المالية لضمان توافر البيانات الدقيقة ذات الصلة في الوقت المناسب.

يحتاج نظامنا التنظيمي إلى مواكبة التطورات الدولية والتغيرات في الأسواق المالية. إن مزيج النمو المستمر في عدد الشركات المُنظمة والنضج المتزايد في الشركات المُنظمة و الحاجة لتقييم واستيعاب التغيرات الكبرى في النظام الدولي يتطلب منا توظيف واستبقاء موظفين ذوي خبرة تنظيمية كبيرة. بالإضافة إلى تطوير وتحديث مهارات الموظفين الحاليين. وسوف تستمر السلطة في بذل جهود في تطوير خبراء متخصصين في منتجات وخدمات محددة ،وعند الضرورة تستهدف الخبرات المحددة اللازمة من خلال عملية التوظيف.

التعاون مع مُنظمين آخرين: لقد أظهرت الأزمة المالية مدى سرعة مرور المخاطر المنظمة أو مجموعة من المخاطر إلى حدود الولايات المتخصصة. يستجيب المجتمع الدولي لهذه الأمور من خلال زيادة التركيز على التعاون وتبادل المعلومات بين طرفين أومن خلال آليات منظمة مثل الكليات الإشرافية عل حد سواء. علينا أن نكون متعاونين نشطين و مشاركين ليرغب نُظرائنا المُنظمين بالتعامل معنا. أحد نقاط التركيز تنطوي على استمرار تطويرعلاقاتنا مع الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. و يجب أن نعطي الأولوية لتطوير العلاقات مع الهيئات التنظيمية في تلك الدول التي نتوقع أن ينشأ منها عدد كبير من الشركات.

التوقع: نحن بحاجة إلى أن نكون من أصحاب التفكير المتقدم في نظامنا والقيام حيث أمكن، بتحديد نوع المشاكل المتوقع حدوثها في الهيئات المُنظمة. كما نحتاج إلى تقييم التغيرات النامية في نماذج الأعمال التجارية للشركات داخل المركز، وضمان امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة للإشراف عليها. وأيضا تقييم الآثار المترتبة عن التكنولوجيا من جراء التغييرات في النظام الرقابي في مجال البورصات وأنظمة التداول. ويجب أن نكون من أصحاب التفكير المتقدم في تحديد وتحليل القضايا التنظيمية المستقبلية، وأيضا تحديد كيف يُمكن للتنظيم أن يدعم استراتيجية سلطة مركز دبي المالي العالمي ليكون مركزماليا دوليا.

الملاحق

الملحق 1

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

تقرير مدقق الحسابات المستقل	91
الميزانية العمومية	92
بيان الأداء المالي	93
بيان التغيرات في حقوق الملكية	94
بيان التدفقات النقدية	95
إيضاحات حول البيانات المالية	96 إلى 103

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لسلطة دبي للخدمات المالية والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2011 وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

تعد الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحات (96 إلى 98) من البيانات المالية وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة كضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيدٍ معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خاليةً من أية أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تستند هذه الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ مناسبٍ للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، لقد تم إعداد البيانات المالية المرفقة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الصفحات (96 إلى 98) من البيانات المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز
دبي، الإمارات العربية المتحدة
14 فبراير 2012

الميزانية العمومية

	إيضاح	31 ديسمبر 2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمركي
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
ممتلكات ومعدات	3	3,122	851	3,036	825
موجودات غير ملموسة	4	3,096	844	2,704	737
		6,218	1,695	5,740	1,562
موجودات متداولة					
دفعات مقدمة وذمم مدينة	5	11,903	3,243	11,251	3,066
أرصدة نقدية ومصرفية	6	60,139	16,388	85,646	23,337
		72,042	19,631	96,897	26,403
مجموع الموجودات		78,260	21,326	102,637	27,965
حقوق الملكية					
رأسمال مقدم واحتياطيات					
رأسمال مقدم		5,755	1,570	32,180	8,770
فائض متراكم		-	-	27,816	7,574
احتياطي قانوني	2.5	27,469	7,485	-	-
مجموع حقوق الملكية		33,224	9,055	59,996	16,344
المطلوبات					
مطلوبات غير متداولة					
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	14,683	4,001	11,658	3,177
مطلوبات غير متداولة					
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً	2.3	23,993	6,538	25,032	6,821
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى	8	6,360	1,732	5,951	1,623
		30,353	8,270	30,983	8,444
مجموع المطلوبات		45,036	12,271	42,641	11,621
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		78,260	21,326	102,637	27,965

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 14 فبراير 2012.

وقعها بالنيابة عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

بيان الأداء المالي

	إيضاح	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
اعتمادات من الحكومة	2.4	117,440	32,000	117,440	32,000
إيرادات رسوم	2.3	32,224	8,780	32,875	8,958
فوائد وإيرادات أخرى		735	200	1,283	348
مجموع الإيرادات		150,399	40,980	151,598	41,306
مصاريف عمومية وإدارية	9	(123,700)	(33,700)	(120,220)	(32,760)
مصاريف أعضاء مجلس الإدارة	11	(14,624)	(3,984)	(13,066)	(3,560)
مجموع المصاريف		(138,324)	(37,684)	(133,286)	(36,320)
فائض السنة		12,075	3,296	18,312	4,986

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأسمال مقدم		فائض متراكم		احتياطي قانوني		المجموع	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010								
في 1 يناير 2010	32,180	8,770	9,504	2,588	-	-	41,684	11,358
فائض السنة	-	-	18,312	4,986	-	-	18,312	4,986
في 31 ديسمبر 2010	32,180	8,770	27,816	7,574	-	-	59,996	16,344
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011								
في 1 يناير 2011	32,180	8,770	27,816	7,574	-	-	59,996	16,344
المحول للحكومة (إيضاح 13)	(26,425)	(7,200)	(12,422)	(3,385)	-	-	(38,847)	(10,585)
فائض السنة	-	-	-	-				
المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 2.5)	-	-	(27,469)	(7,485)	27,469	7,485	-	-
في 31 ديسمبر 2011	5,755	1,570	-	-	27,469	7,485	33,224	9,055

بيان التدفقات النقدية

	إيضاح	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
أنشطة العمليات					
فائض السنة		12,075	3,296	18,312	4,986
تعديلات بسبب البنود التالية:					
الاستهلاك	3	2,168	589	3,234	881
الإطفاء	4	1,552	423	1,560	425
خسارة من حذف ممتلكات ومعدات	9	3	1	-	-
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	4,294	1,170	3,385	922
إيرادات فوائد		(715)	(195)	(1,248)	(340)
التدفقات النقدية للعمليات قبل مكافآت لخدمة المدفوعة للموظفين والحركات في رأس المال العامل		**19,377**	**5,284**	**25,243**	**6,874**
دفعة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	7	(1,269)	(346)	(1,264)	(344)
(الزيادة)/النقص في المبلغ المدفوع لحكومة دبي عن الغرامات التي تم تحصيلها		(612)	(167)	1,390	379
التغييرات في رأس المال العامل:					
دفعات مقدمة وذمم مدينة صافية من الفوائد		(778)	(211)	(848)	(233)
إيرادات رسوم مقبوضة مقدماً		(1,039)	(283)	2,197	600
دائنون ومستحقات ومطلوبات أخرى صافية من المبلغ المستحق السداد إلى حكومة دبي	8	1,021	276	(42)	(10)
صافي النقد الناتج عن أنشطة العمليات		**16,700**	**4,553**	**26,676**	**7,266**
أنشطة الاستثمار					
شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	3,4	(4,201)	(1,146)	(3,367)	(915)
الزيادة في الأرصدة المحتفظ بها في الحسابات المصرفية بخصوص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	6	(2,708)	(738)	(11,975)	(3,263)
فائدة مقبوضة		841	229	1,089	297
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(6,068)**	**(1,655)**	**(14,253)**	**(3,881)**
أنشطة التمويل					
المحول إلى الحكومة	13	(38,847)	(10,585)	-	-
صافي (النقص) /الزيادة في النقد وما في حكمه		**(28,215)**	**(7,687)**	**12,423**	**3,385**
النقد وما في حكمه في بداية السنة	6	73,671	20,074	61,248	16,689
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**6**	**45,456**	**12,387**	**73,671**	**20,074**

1 الوضع القانوني والأنشطة

تأسست سلطة دبي للخدمات المالية بموجب قانون دبي رقم (9) لسنة 2004 كسلطة تنظيمية مستقلة مسئولة عن تنظيم الأنشطة المالية والأنشطة المتعلقة بها في مركز دبي المالي العالمي . وفقاً لقانون دبي رقم (9) لسنة 2004، فإن سلطة دبي يتم تمويلها بشكل مستقل من قبل حكومة دبي وسيستمر لتمكينها من ممارسة صلاحياتها وأداء وظائفها.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية هي على النحو المبين أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ ثابتٍ على كافة السنوات المعروضة ما لم يُذكرُ خلافاً لذلك.

1.2 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2.2 تحويل العملات الأجنبية

إن العملة الوظيفية لسلطة دبي، بوصفها العملة التي تنشأ أغلب معاملاتها وفقاً لها، هي درهم الإمارات العربية المتحدة.

يتم تسجيل المعاملات التي تتم خلال السنة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المُقيّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة يتم احتسابها في بيان الأداء المالي.

ولأغراض العرض فقط، فقد تم تحويل هذه البيانات المالية أيضاً إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ 1 دولار أمريكي = 3.67 درهم إماراتي.

3.2 إيرادات الرسوم

يتم احتساب رسوم الطلبات كإيرادات عند إصدار الفاتورة. يتم احتساب الرسوم السنوية كإيرادات على امتداد الفترة المتعلقة بها. تتم معاملة إيرادات الرسوم المقبوضة بخصوص السنة التالية كإيرادات رسوم مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة.

4.2 المبالغ المقبوضة من والمحولة إلى الحكومة

إن المبالغ المقبوضة من الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية الواردة في الموازنة للسنة يتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي كاعتمادات من الحكومة.

تتم معاملة المبالغ المقبوضة الحكومة للوفاء بالمصروفات التشغيلية الواردة في الموازنة للسنة التالية كمبالغ مقبوضة مقدماً ويتم إظهارها تحت بند مطلوبات متداولة ويتم تخصيصها في البيانات المالية للسنة القادمة.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

4.2 المبالغ المقبوضة من والمحولة إلى الحكومة (تابع)

أما المبالغ المدفوعة للحكومة فيتم الاعتراف بها كتوزيعات من الفائض المتراكم في السنة أو كتخفيض في رأس المال المقدم حسب الاقتضاء في السنة التي تمت الموافقة فيها على التوزيعات من قبل مجلس إدارة سلطة دبي.

5.2 الاحتياطي القانوني

لقد تم تحديد الاحتياطي القانوني للوفاء بالمتطلبات الطارئة الناجمة عن اضطلاع سلطة دبي للخدمات المالية بمسئولياتها التنظيمية. بحسب رأي أعضاء مجلس الإدارة فإن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع وأن المبالغ المخصصة له تخضع لتقدير أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء عمليات التحويل من الاحتياطي القانوني إلى الفائض/العجز المتراكم للوفاء بالمتطلبات الطارئة في السنة التي تنشأ فيها.

6.2 منافع الموظفون

يتم رصد مخصص بالالتزام المقدر لمستحقات الموظفين بخصوص تكاليف الإجازات السنوية لقاء الخدمات المقدمة حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مستحقات متعلقة بالموظفين.

يتم رصد مخصص أيضاً بكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل – قانون مركز دبي المالي العالمي رقم (4) لسنة 2005، عن فترات خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مطلوبات غير متداولة. يتم تحويل هذا المخصص بالكامل من خلال تمويل خاص به يتم الاحتفاظ به في حساب بنك منفصل.

يتم احتساب مساهمات التقاعد المتعلقة بالموظفين من دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لنظام المساهمات المحدد كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

7.2 الغرامات

لا يتم احتساب الغرامات المفروضة من قبَل سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتصل بخرق اللوائح والنظم من قبل الجهات الخاضعة لرقابة السلطة كإيرادات مكتسبة في مساق العمل العادي؛ وعليه يتم تحويلها سنوياً مباشرة إلى حكومة دبي بعد اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية.

8.2 ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت بمعدلات تحتسب لخفض تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها التقديرية المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

	سنوات
تحسينات على عقار مستأجر	5
تركيبات وتجهيزات	3
معدات مكتبية	3
أجهزة كمبيوتر	3
مركبات	3

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

9.2 الموجودات غير ملموسة (تابع)

يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم ويتم إطفاؤها على امتداد أعمارها الإنتاجية المتوقعة التي تبلغ 3 سنوات.

10.2 الرسوم المدينة

يتم إدراج الرسوم المدينة بالقيمة المتوقعة الممكن تحقيقها. ويتم رصد مخصص محدد للانخفاض في قيمة الرسوم المدينة المعتبرة مشكوكاً في تحصيلها. يتم حذف الديون المعدومة خلال الفترة التي يتم تحديدها فيها.

11.2 النقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية، فان النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى المصارف والودائع المصرفية تحت الطلب بفترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر.

12.2 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع إقتصادية لتسوية التزام قانوني أو ضمني حالي ينشأ كنتيجة لأحداثٍ سابقة، ويكون بالإمكان قياس مبلغ الالتزام بموثوقية.

3 ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر	تركيبات و تجهيزات	معدات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
ألف درهم							
التكلفة							
في 1 يناير 2011	13,699	4,018	1,040	9,090	229	753	28,829
إضافات	179	43	57	2,229	-	1,693	4,201
محول إلى أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	-	-	-	474	-	(474)	-
محول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	(1,944)	(1,944)
حذف	-	(4)	(220)	(663)	-	-	(887)
في 31 ديسمبر 2011	13,878	4,057	877	11,130	229	28	30,199
الاستهلاك							
في 1 يناير 2011	13,239	3,983	964	7,378	229	-	25,793
استهلاك السنة	391	23	70	1,684	-	-	2,168
حذف	-	(4)	(217)	(663)	-	-	(884)
في 31 ديسمبر 2011	13,630	4,002	817	8,399	229	-	27,077
صافي القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2011	**248**	**55**	**60**	**2,731**	**-**	**28**	**3,122**
في 31 ديسمبر 2010	**460**	**35**	**76**	**1,712**	**-**	**753**	**3,036**
ألف دولار أمريكي							
التكلفة							
في 1 يناير 2011	**3,733**	**1,096**	**282**	**2,477**	**62**	**205**	**7,855**
إضافات	49	10	17	608	-	462	1,146
محول من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	-	-	-	129	-	(129)	-
محول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	(530)	(530)
استبعادات/حذوفات	-	(1)	(60)	(181)	-	-	(242)
في 31 ديسمبر 2011	3,782	1,105	239	3,033	62	8	8,229
الاستهلاك							
في 1 يناير 2011	3,607	1,086	263	2,012	62	-	7,030
استهلاك السنة	107	5	19	458	-	-	589
حذف	-	(1)	(59)	(181)	-	-	(241)
في 31 ديسمبر 2011	3,714	1,090	223	2,289	62	-	7,378
صافي القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2011	**68**	**15**	**16**	**744**	**-**	**8**	**851**
في 31 ديسمبر 2010	**126**	**10**	**19**	**465**	**-**	**205**	**825**

4 موجودات غير ملموسة

	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
التكلفة				
في 1 يناير	8,020	2,185	6,025	1,642
إضافات	-	-	174	47
محول من أعمال رأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح 3)	1,944	530	1,821	496
في 31 ديسمبر	9,964	2,715	8,020	2,185
الإطفاء				
في 1 يناير	5,316	1,448	3,756	1,023
إطفاء	1,552	423	1,560	425
في 31 ديسمبر	6,868	1,871	5,316	1,448
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	3,096	844	2,704	737

تمثل الموجودات غير الملموسة برامج الكمبيوتر التي تم شراؤها.

5 دفعات مقدمة وذمم مدينة أخرى

	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
دفعات مقدمة	11,816	3,219	10,845	2,955
سلف موظفين	24	7	216	59
ذمم مدينة أخرى	63	17	190	52
	11,903	3,243	11,251	3,066

6 أرصدة نقدية ومصرفية

	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
النقد في الصندوق	13	4	11	3
الحسابات الجارية	16,836	4,588	17,665	4,813
ودائع ثابتة قصيرة الأجل	43,290	11,796	67,970	18,521
مجموع النقد والأرصدة المصرفية	60,139	16,388	85,646	23,337
ناقصاً: الأرصدة المحتفظ بها في الحسابات المصرفية بخصوص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	(14,683)	(4,001)	(11,975)	(3,263)
النقد وما في حكمه	45,456	12,387	73,671	20,074

إن الأرصدة المحتفظ بها في الحسابات المصرفية بخصوص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين تمثل الأموال المحتفظ بها للوفاء بالتزامات سلطة دبي للخدمات المالية بخصوص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 2.6)، وبناءً على ذلك، فإن هذه الأموال غير متوفرة لتمويل العمليات اليومية للسلطة.

تم الاحتفاظ بكافة الأرصدة المصرفية لدى مصرف مرخص له في دولة الإمارات العربية المتحدة. في 31 ديسمبر 2011، تراوح سعر الفائدة على الودائع الثابتة قصيرة الأجل من 0.28% إلى 1.90% سنوياً (2010: 1.55% إلى 2.00%).

7 مخصص مكافآت الخدمة للموظفين

	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
في بداية السنة	11,658	3,177	9,537	2,599
مخصص مرصود خلال السنة	4,294	1,170	3,385	922
(انظر أدناه)				
دفعات خلال السنة	(1,269)	(346)	(1,264)	(344)
في نهاية السنة	14,683	4,001	11,658	3,177

يتم تحميل المخصص المرصود خلال السنة كما يلي:

	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
تكاليف الموظفين (إيضاح 10)	4,201	1,145	3,321	905
مصاريف أخرى لمجلس الإدارة	93	25	64	17
	4,294	1,170	3,385	922

8 الدائنون والمستحقات والمطلوبات أخرى

	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
دائنون تجاريون	1,805	492	1,235	337
مستحقات متعلقة بالموظفين	2,172	592	1,426	389
مستحقات أخرى	1,473	400	1,768	482
مبلغ مستحق السداد لحكومة دبي (أ)	910	248	1,522	415
	6,360	1,732	5,951	1,623

(أ) يمثل المبلغ المستحق لحكومة دبي الغرامات المفروضة التي قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتحصيلها والناتجة عن خرق للوائح والنُظم الخاصة بمركز سوق دبي العالمي من قبل الجهات الخاضعة.

9 مصاريف عمومية وإدارية

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011		السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010	
	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
تكاليف الموظفين (إيضاح 10)	97,982	26,700	92,515	25,212
إيجار مكتب	6,001	1,635	6,960	1,896
استهلاك (إيضاح 3)	2,168	589	3,234	881
تدريب ومؤتمرات وحلقات بحث	3,187	1,040	3,189	869
اتصالات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وصيانة معدات	3,259	889	3,039	828
تكاليف توظيف	864	236	1,460	398
أتعاب قانونية وخدمات استشارية ومهنية	2,228	607	2,881	785
إطفاء (إيضاح 4)	1,552	423	1,560	425
مصاريف تسويق	771	210	969	264
إيجار وصيانة مركبات	277	76	261	71
خسارة من حذف ممتلكات ومعدات	3	1	-	-
مصاريف أخرى	4,778	1,294	4,152	1,131
	123,700	33,700	120,220	32,760

10 تكاليف الموظفون

الرواتب	54,247	14,781	53,100	14,472
المنافع الأخرى	39,534	10,774	36,094	9,835
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 7)	4,201	1,145	3,321	905
	97,982	26,700	92,515	25,212

11 مصاريف أعضاء مجلس الإدارة

أتعاب مقطوعة	5,347	1,457	5,147	1,402
أتعاب حضور	2,807	765	3,024	824
سفر	2,555	696	1,861	507
أخرى	3,915	1,066	3,034	827
	14,624	3,984	13,066	3,560

12 التزامات إيجار تشغيلي

إن التزامات الإيجار بموجب الإيجارات التشغيلية غير القابلة للإلغاء هي على النحو التالي:

	2011 ألف درهم	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف درهم	2010 ألف دولار أمريكي
أقل من سنة واحدة	6,001	1,635	-	-
أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	6,001	1,635	-	-
	12,002	3,270	-	-

13 حوالة للحكومة

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 9 يونيو 2011، على تحويل مبلغ 12,422 درهم لحكومة دبي (3,385,000 دولار أمريكي) من الفائض المتراكم، ومبلغ 26,425,000 درهم (7,200,000 دولار أمريكي) من رأس المال المقدم. وبناءً على ذلك، سيتم بيان تلك المبالغ بوصفها تحويل إلى الحكومة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

الملحق 2

الإفصاحات المتعلقة بأتعاب مجلس الإدارة وكبار المسؤولين

الإفصاح المتعلق بالأتعاب:

يبين الجدول التالي إجمالي الأتعاب المستلمة أو المستحقة والمدينة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2011 و31 ديسمبر 2010 من قبل مجلس الإدارة وكبار المسؤولين في سلطة دبي للخدمات المالية.

أتعاب رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:

مجموعات الأتعاب	2011 أعضاء مجلس الإدارة	2010 أعضاء مجلس الإدارة
المبالغ بالدولار الأمريكي		
من $150,000 إلى $200,000	9	9
من $200,000 إلى $250,000	2	2
$250,001 <	1	1
	12	12

	2011 ($)	2010 ($)
القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المبين أعلاه:	2,485,532	2,422,649

ملاحظات:

(1) يتم توزيع الأتعاب بالتناسب بناء على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة.

(2) تتكون أتعاب أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشكل رئيسي من الأتعاب المهنية السنوية زائد أتعاب حضور الاجتماعات (اجتماعات المجلس ولجانه). يتم أيضا دفع مخصصات السفر. بلغت الأتعاب المهنية لمجلس الإدارة خلال عام 2011 89,968 دولار أمريكي (رئيس مجلس الإدارة 440,000 دولار أمريكي خلال العام من تاريخ 28 أغسطس 2011). بلغت أتعاب حضور اجتماعات مجلس الإدارة 6,544 دولارأمريكي في السنة لكل اجتماع (أتعاب اجتماعات رئيس مجلس الإدارة 15,000 دولا أمريكي في السنة لكل اجتماع من تاريخ 28 أغسطس 2011).

(3) بلغت أتعاب العضوية في اللجنة خلال عام 2011 6,544 دولار أمريكي للجنة الواحدة (أتعاب رئيس اللجنة 2,617 دولار أمريكي).

(4) لا يستلم رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن العضوية في اللجان أو عن حضوراجتماعات اللجان. لا يستلم الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية أتعابا عن العضوية في مجلس الإدارة أو في لجان مجلس الإدارة أو عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو حضوراجتماعات اللجان.

(5) يشمل مجموع الأتعاب دفعات بقيمة 8,258 دولار أمريكي (18,241 دولار أمريكي في 2010) مدفوعة إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة عن الخدمات المهنية المقدمة خلال السنة.

أتعاب الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين:

مجموعات الأتعاب	2011 المسؤولين التنفيذيين	2010 المسؤولين التنفيذيين
المبالغ بالدولار الأمريكي		
من $10,001 إلى $100,000	1	1
من $200,001 إلى $300,000	2	0
من $300,001 إلى $400,000	1	2
من $400,001 إلى $900,000	12	13
$900,001 <	1	1
	17	17

القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب المسؤولين التنفيذيين المبين أعلاه:

	2011 $	2010 $
	62 8,997,5	9,261,048

القيمة الإجمالية لمجموع أتعاب المسؤولين التنفيذيين المبين أعلاه:

	2011 $	2010 $
رواتب وحوافز أداء	6,835,613	7,825,372
مكافآت ومنافع أخرى	2,425,435	2,814,445

ملاحظات:

(1) يتم توزيع الأتعاب بالتناوب بناء على مدة الخدمة الفعلية خلال السنة:

(2) تشمل المكافآت والمنافع الأخرى بدل السكن وبدل سفر وبدل تعليم والأقساط المدفوعة عن التأمين الطبي والتأمين على الحياة ومستحقات نهاية الخدمة للسنة 2011.

الملحق 3

الشركات المرخصة في عام 2011

شركة ايه سي دبليو اه قوة إعادة التأمين المحدودة

بنك الفندز، اس ايه

آرغو ري (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة

بنك وفا التجاري الشرق الأوسط المحدودة

مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية المحدودة

مستثمرون أفيفا للخدمات العالمية المحدودة

بنك فونتوبل (الشرق الأوسط) المحدودة

وسطاء بي جي سي ال بي

بي ان بي باريباس لإدارة الثروات (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة

دار المال المحدودة

دكسيا لإدارة الأصول لوكسمبورغ اس ايه

ايلارا كابيتال بي ال سي

اي ام اي كابيتال ال ال بي

بنك يوروكلير اس ايه/ان في

بنك فيرست كابيتال السويسري للاستثمار المحدودة

النجم العالمي بي سي سي المحدود

شركاء جي ار للمخاطر المحدودة

هيتكو للخدمات الاستشارية المملكة المتحدة المحدودة د / ب / ايه هيتكو دبي

أي 2 بي اف لإدارة رأس المال المحدودة

أي ال اند اف اس للخدمات المالية العالمية (الشرق الأوسط) المحدودة

كابيتال وادي السند (الإمارات العربية المتحدة) المحدودة

مؤسسية موزعين النقد المحدودة

انفست ايه دي ام اي ايه المحدودة

انفست بريدج كابيتال المحدودة

أي اس الاستثمارات الخليجية المحدودة

جيفريز العالمية المحدودة

ليون جيت لإدارة رأس المال المحدودة

بنك ماكواري المحدود

ام اف اس الدولية (المملكة المتحدة) المحدودة

ناو الصحة الدولية المحدودة

بالادين كابيتال (الشرق الأوسط) المحدودة

المستثمرين الرئيسيين العالمية ال ال سي

بنك كوانترم للاستثمار المحدودة

شركة ار جي ايه إعادة التأمين الشرق الأوسط المحدودة

مؤسسية روبيكو لإدارة الأصول بي في

بنك رويال للاستثمار المحدودة

رسل للاستثمار المحدودة

شركة سامسونج للحريق والتأمين البحري المحدودة

شيرخان لخدمات الاستثمار المحدودة

سيلك للاستثمار المحدودة

سن لاستثمارات العالمية المحدودة

سن ليف موزعين المالية (برمودا) المحدودة

مكاتب العائلية بي اس سي (سي)

الإتحاد المصرفي بريفي (الشرق الأوسط) المحدودة

بنك الاستثمار المتحد المحدودة

شركة إدارة الأصول الغربية المحدودة

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع الشركات المرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

الملحق 4

مزودو الخدمات المساعدة المسجلون في عام 2011

شركة دي فرانسيا (دبي) المحدودة

تريكو براسيديم المحدودة

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع مزودو الخدمات المساعدة المسجلون من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

الملحق 5

المدققون المسجلون في عام 2011

محاسبون مزارز المسجلون

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع المدققون المسجلون من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

الملحق 6

أعضاء شركات السوق المرخصة المعترف بهم في عام 2011

جيه بي مورغان سيكيوريتيز ال ال سي	بورصة دبي للطاقة
بنك أبوظبي الوطني	ناسداك
وفا للخدمات المالية المحدودة	ناسداك
ولفيرين القابضة ال بي	بورصة دبي للطاقة

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع أعضاء شركات السوق المرخصة المعترف بهم من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

الملحق 7

القوانين والقواعد التي تديرها سلطة دبي للخدمات المالية 2011

قوانين سلطة دبي للخدمات المالية

سنت القوانين التالية من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بصفته حاكم دبي:

- قانون تعديل القانون التنظيمي، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 1 لعام 2011، الذي أدخل بموجبه تعديلات على تعريف ترويج الخدمات المالية، وأضاف حظر يمنع القيام بالترويج المالي داخل مركز دبي المالي العالمي (مع مراعاة الاستثناءات الواردة في القواعد)، وأضاف أيضا بند يجعل أي اتفاق يخرق الحظر المذكورأعلاه غير قابل للتنفيذ الذي، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في 28 نيسان 2011؛ و

- قانون تعديل القانون التنظيمي ، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 2 لعام 2011، لذي أدخل بموجبه تعديلات في ما يتعلق بتوسيع النظام الرقابي ليشمل المزيد من الصلاحيات والوظائف في ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال، وتقديم عدد من التحسينات المتنوعة للقانون. ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 2011.

قواعد سلطة دبي للخدمات المالية

أصدرت سلطة دبي للخدمات المالية التعديلات التالية والتي لها صلة بكتيب قواعد السلطة وآلياته:

- تحسينات على تعريفات الخدمات المالية لضمان قدرة السلطة على التنظيم بطريقة فعالة وكفؤة، وأن تعكس النهج السلطة القائم على تنظيم قائم على تقييم المخاطر (آليات رقم 73 و 75 و 76 و 77 لسن القواعد)؛

- طرح القواعد في ما يتعلق بحظر سلطة دبي للخدمات المالية لعمعلية الترويج المالية بموجب قانون تعديل القانون التنظيمي ، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 1 لعام 2011 (آلية رقم 73 لسن القواعد) ؛

- التغيرات الهيكلية في كتب القواعد تنطوي على إلغاء نموذجين من القواعد، ونقل هذه القواعد إلى النموذج العام من القواعد (آليات رقم 73 و 75 و 76 و 77 لسن القواعد)، وإنشاء كتيب مصادر يحتوي على جميع السياسات التنظيمية والعمليات والإجراءات؛

- التحسينات المتنوعة والناتجة على قاموس المصطلحات في كتيب القواعد (آليات رقم 74 و 78 لسن القواعد) ؛

- طرح قواعد مكافحة تمويل الإرهاب الخاصة بالأعمال والمهن غيرالمالية المحددة بمركز دبي المالي العالمي، عقب نقل الصلحيات (آلية رقم 79 لسن القواعد)، و

- طرح قواعد الإدراج المؤقتة بعدما تم نقل سلطة الإدراج إلى سلطة دبي للخدمات المالية (آلية رقم 80 لسن القواعد).

الملحق 8

مذكرات التفاهم الموقعة في عام 2011

مذكرات التفاهم متعددة الأطراف

لاشئ

مذكرات التفاهم ثنائية الأطراف

جزر الكايمان	سلطة النقد في جزرالكايمان
قبرص	البنك المركزي القبرصي
الهند	بنك الاحتياطي الهندي
سويسرا	هيئة رقابة السوق المالي في سويسرا
الإمارات العربية المتحدة	هيئة التأمين في الإمارات العربية المتحدة

يمكنكم الاطلاع على قائمة كاملة بجميع مذكرات التفاهم الموقعة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع الالكتروني.

الملحق 9

المصطلحات

(AAIOFI)	منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية
(AFs)	شركة مرخصة
(AFM)	سلطة الأسواق المالية الهولندية
(AMERC)	اللجنة الأفريقية الشرق أوسطية الإقليمية
(AMI)	مؤسسة سوق مرخصة
(AML)	مكافحة غسل الأموال
(AMLSCU)	وحدة مكاحفة الحالات المشتبهة
(AOSSG)	مجموعة وا ضعي المعايير الاوقيانوسية الآسيوية
(ASIC)	اللجنة الاسترالية للأوراق المالية والاستثمارات
(ASPs)	مزود خدمات مساعدة
(BCBS)	لجنة بازل للإشراف المصرفي
(BIS)	بنك التسويات الدولية
(CBUAE)	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(CFT)	مكافحة تمويل الإرهاب
(CommFrame)	مجموعة بازل الاستشارية إطار العمل المشترك
(DCR)	المخاطر التجارية الضائعة
(DFSA)	سلطة دبي للخدمات المالية
(DIFC)	مركز دبي المالي العالمي
(DIFCA)	سلطة مركز دبي المالي العالمي
(DME)	بورصة دبي للطاقة
(DNFBPs)	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
(DUTCO)	شركة دتكو للمواصلات ال ال سي
(EBI)	بنك الإمارات الدولي
(EU)	الإتحاد الأوروبي
(FATF)	قوة مهام الإجراءات المالية
(FSA)	سلطة الخدمات المالية
(FDIC)	المؤسسة الإتحادية للتأمين على الودائع
(FMT)	محكمة الأسواق المالية
(FSAP)	برنامج تقييم القطاع المالي
(FSB)	مجلس الاستقرار المالي
(FSVC)	مؤسسات تطوعية للخدمات المالية
(GCC)	مجلس التعاون الخليجي
(HR)	الموراد البشرية
(IAASB)	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية
(IAIG)	مجموعات التأمين الناشطة دوليا
(IAIS)	الرابطة الدولية لمُراقبي التأمين
(IASB)	مجلس معايير المحاسبة الدولية

(ICPs)	مبادىء التأمين الرئيسية
(ICSID)	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
(IESBA)	المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة
(IFIAR)	المنتدى الدولي لمنظمي عمليات التدقيق المستقلين
(IFSB)	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
(IMF)	بنك النق د الدولي
(IOD)	معهد المدراء
(IOSCO)	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
(IT)	تقنية المعلومات
(KYC)	اعرف عميلك
(LegCo)	اللجنة التشريعية
(MMoU)	مذكرات التفاهم متعددة الأطراف
(MoU)	مذكرات التفاهم
(NBD)	بنك دبي الوطني
(OCC)	رقابة العملات
(OECD)	منظمة التنمية و التعاون الإقتصادي
(OTC)	التداول خارج البورصة
(PEPs)	الأشخاص المعرضين سياسيا
(PSIA)	حساب استثمارتقاسم الربح
(PwC)	برايس واترهوس كوبرز
(RAs)	المدققون المسجلون
(RAC)	لجنة الطعون التنظيمية
(RBI)	بنك الاحتياطي الهندي
(RemCo)	لجنة المكافآت
(RPP)	السياسات والإجراءات التنظيمية
(SCA)	هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع
(SFC)	لجنة الأوراق المالية و العقود الاجلة
(SPV)	وسائل لأغراض خاصة
(SSB)	مجلس رقابة الشريعة الإسلامية
(STR)	الابلاغ عن المعاملات المشبوهة
(TRL)	قادة الغد التنظيميون
(UAE)	الإمارات العربية المتحدة
(UK)	المملكة المتحدة
(UN)	الآمم المتحدة
(UNITRAL)	لجنة قانون التجارة الدولي للآمم المتحدة
(US)	الولايات المتحدة الأمريكية

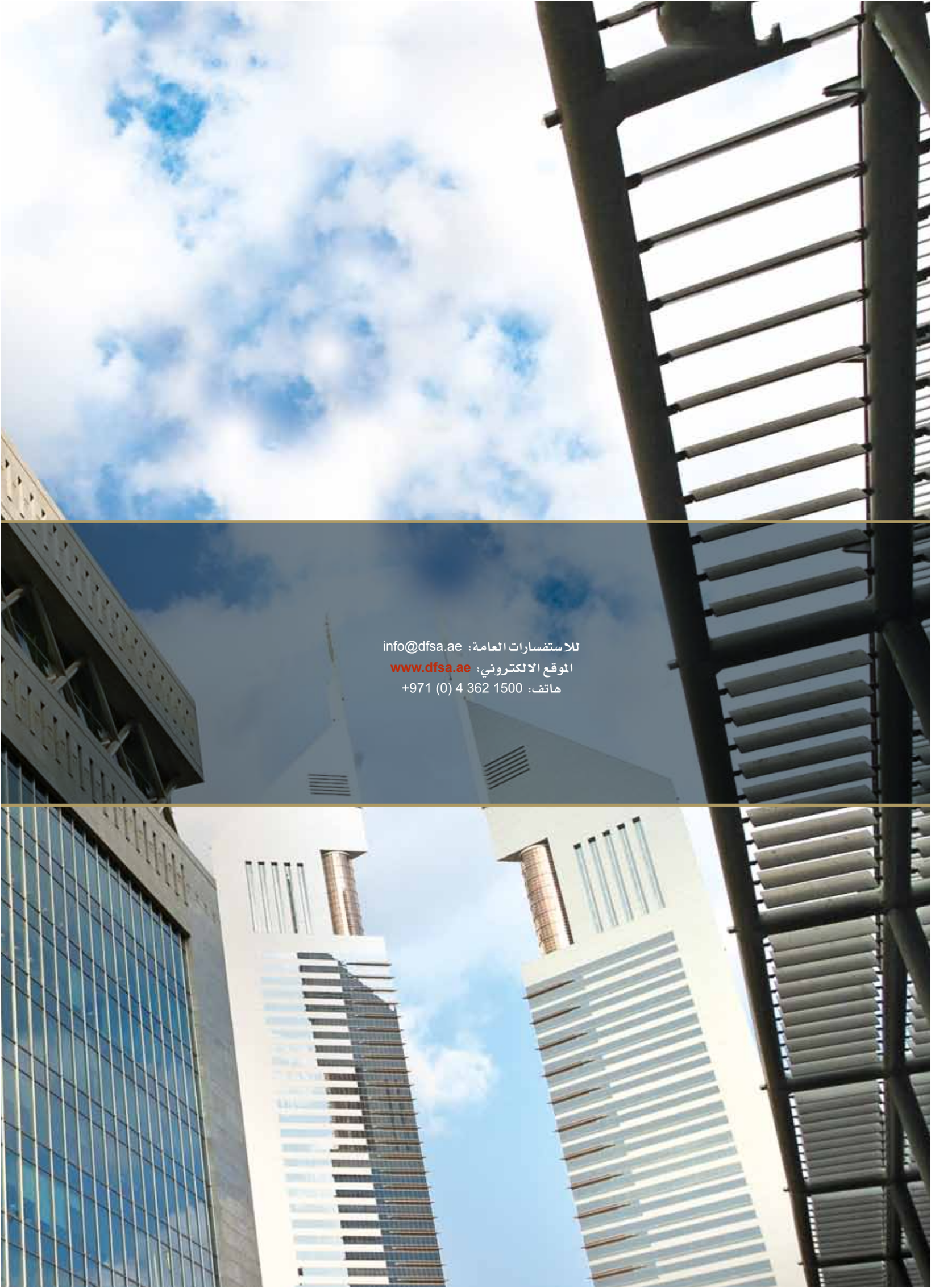

للاستفسارات العامة: info@dfsa.ae
الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae
هاتف: 1500 362 4 (0) 971+